

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة الحسابات الوطنية

الحسابات الاقتصادية لعام ٢٠٠٤

دراسة منقّدة ومحرّرة بإدارة روبير كسباريان

بيروت، شباط ٢٠٠٧

تمهيد

جاءت الحسابات الإقتصادية للبنان للعام ٢٠٠٤ لتُكْمَل المشروع الذي اطلقتها الحكومة برعاية دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومعالي الوزير الشهيد الدكتور باسل فليحان في ربيع العام ٢٠٠٢ بهدف توفير الإحصاءات العلمية والموثوقة بشأن التطور الإقتصادي في لبنان. وبفضل هذا المشروع، تمّ الحصول على الحسابات الإقتصادية للسنة الأساس ١٩٩٧ استناداً إلى عدد من الدراسات الإحصائية، ثمّ بعد ذلك الحسابات الإقتصادية للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢، وأخرها الحسابات الإقتصادية للعام ٢٠٠٣ التي نُشرت مؤخراً. ويضع هذا المشروع في متناول الجميع قاعدة بيانات وأرقام موثوقة بشأن بنية الاقتصاد اللبناني وآليات سيره ويساعد أيضاً في تحليل تطور هذا الاقتصاد، مستعيناً بدعم المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الإقتصادية (INSEE) الذي يمتلك خبرات واسعة ويتمتع بشهرة كبيرة في هذا المجال.

وعليه، وبعد فترة الزخم الإقتصادي التي بدأت في العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ واستمرت لتثمر نتائج جيّدة في العام ٢٠٠٣، شهد العام ٢٠٠٤ نمواً اقتصادياً مرتفعاً ومتميزاً بالتزامن مع فترة التوسع الإقتصادي التي مرّت بها المنطقة. وقد ساهم في تحقيق هذا النمو التطور الباهر الذي تحقق على صعيد الاستثمار والتصدير وزيادة الاستهلاك النهائي، كما ترافق هذا النمو مع التقدم على مسار السيطرة على حجم النفقات العامة والنجاح في تحقيق الانخفاض المستمر في العجز العام. أما من ناحية التمويل، فقد شهد العامان ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ تدفقاً قوياً للرسميل نجم عن القرارات المتخذة في مؤتمر باريس ٢ والداعمة للاقتصاد اللبناني والمالية العامة وهو الأمر الذي أدّى إلى استمرار تدفق التحويلات الخاصة وساهم في تحقيق فائض طفيف في ميزان المدفوعات في حين استأنفت المصارف مساهمتها في تمويل الاقتصاد بصورة جيّدة.

إضافة إلى وصف دقيق لأداء الاقتصاد اللبناني خلال العام ٢٠٠٤، يضع فريق الحسابات الوطنية في متناول الجميع سلسلة من البيانات والمعلومات تغطي الفترة الممتدة ما بين العام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٤ بما يتيح للباحثين القيام بتحليل إقتصادية كثيرة. وهذا ما يمكننا بالتالي وانطلاقاً من تلك المعلومات والمؤشرات الإقتصادية المتحققة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦، بأن نستنتج بأن العام ٢٠٠٦ كان من الممكن ان يشهد نمواً يضاهي النمو الذي شهدته الإقتصاد في العام ٢٠٠٤ أو حتى يفوقه أهمية. وهذا خير دليل على أنه كان بإمكان لبنان أن يحقّق مستويات مرتفعة من الأداء الإقتصادي ولاسيما عندما لا تكون البلاد واقتصادها عرضة لأحداث مأساوية كتلك التي عانينا منها خلال السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

إنّه لامر اعتر به في هذا المجال هو ان اوجه الشكر إلى السيد روبير كاسباريان على ما قام به من جهد في هذا الصدد وكذلك الى كل من ساعده في إتمام هذا العمل. كما يسعدني ان أشكر الإدارات والأجهزة اللبنانية والمنظمات الدولية كافة التي ساهمت في تحقيق هذا المشروع، وكذلك ان اشكر السلطات الفرنسية وخصوصاً المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الإقتصادية (INSEE) الذي لم يدخر جهداً في تقديم الدعم والخبرات اللازمة للسير قدماً على مسار تحقيق هذا المشروع الهام وذلك منذ المباشرة بالمشروع في العام ٢٠٠٢.

رئيس مجلس الوزراء

فؤاد السنيورة

تقديم شكر إلى الفريق الذي ساهم في إنجاز هذا العمل.

نادين زنتوت, خبير إقتصادي لدى لجنة الحسابات الوطنية.

ميثال سلامة, من مصرف لبنان, لإعداد حسابات القطاع المالي.

رنا دكروب, من وزارة المالية, لإعداد حسابات الإدارة العامة.

الفهرس

مقدمة

الجزء الأول. حساب السلع والخدمات

١٣	الفصل الأول. الانتاج
١٤	القسم ١. الزراعة وتربية الحيوانات
١٦	القسم ٢. قطاع الطاقة والمياه
١٧	القسم ٣. الصناعة
19	القسم ٤. البناء
20	القسم ٥. النقل والمواصلات
20	القسم ٦. الخدمات التسويقية
24	القسم ٧. التجارة
26	القسم ٨. الخدمات غير التسويقية
29	الفصل الثاني. الاستيراد
33	الفصل الثالث. الاستهلاك
33	القسم ١. استهلاك الأسر
42	القسم ٢. الاستهلاك العام
44	الفصل الرابع. الاستثمار
44	القسم ١. التكوين القائم لرأس المال الثابت
45	القسم ٢. التغير في المخزون
47	الفصل الخامس. الصادرات
51	الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة
54	الفصل الأول. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني
55	القسم ١. حساب الانتاج
58	القسم ٢. حساب الاستثمار وتخصيص المداخل الاولية
62	القسم ٣. حساب التوزيع الثانوي للدخل
65	القسم ٤. حساب استعمال الدخل
67	القسم ٥. حساب رأس المال
68	القسم ٦. الحساب المالي
74	الفصل الثاني. حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات
74	القسم ١. حساب تبادل السلع والخدمات
75	القسم ٢. حساب الدخل الأولي والتحويلات الجارية
٧٧	القسم ٣. حساب التحويلات الرأسمالية
77	القسم ٤. الحساب المالي
79	خاتمة
85	الملاحق
87	الملحق ١. جداول الحسابات الأساسية
109	الملحق ٢. المصادر الإحصائية
129	الملحق ٣. تقرير بشأن تصريحات المؤسسات الصناعية والتجارية عن أرقام أعمالها لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

لائحة الجداول

الجداول الواردة في النصوص

١. حساب السلع والخدمات ٢٠٠٣-٢٠٠٤

١٣	٢. القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٣-٢٠٠٤
١٤	٣. الإنتاج الزراعي ٢٠٠٣-٢٠٠٤
١٦	٤. إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٣-٢٠٠٤
١٨	٥. الإنتاج الصناعي ٢٠٠٣-٢٠٠٤
١٩	٦. إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٢٠	٧. إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٢١	٨. إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٢٦	٩. حساب قطاع التجارة ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٢٧	١٠. احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣٠	١١. استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣١	١٢. استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣٣	١٣. استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣٤	١٤. استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣٦	١٥. استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣٧	١٦. شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣٨	١٧. استهلاك الاسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٣٩	١٨. الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٤٠	١٩. استهلاك الخدمات الإجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٤١	٢٠. استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٤٢	٢١. تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة
٤٤	٢٢. التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٤٥	٢٣. توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام
٤٧	٢٤. تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٤٨	٢٥. تصدير سبائك الذهب ٢٠٠١-٢٠٠٤
٥٢	٢٦. الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني
٥٣	٢٧. حسابات العالم الخارجي
٥٤	٢٨. تطوّر المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٥٦	٢٩. الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٥٧	٣٠. رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٥٨	٣١. الإعانات إلى المؤسسات العامة ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٥٩	٣٢. توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٦٠	٣٣. احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الانتاج والإدارات
٦١	٣٤. تطوّر خدمة الدين العام وحصّة الفوائد منه ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٦١	٣٥. مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٦٢	٣٦. توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٦٣	٣٧. الاشتراكات الإجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٦٤	٣٨. توزيع التقديرات الإجتماعية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٦٥	٣٩. توزيع التحويلات الجارية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٦٥	٤٠. احتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٦٦	٤١. توزيع الدخل الوطني المتاح القائم والادخار على العملاء الإقتصاديين
٦٧	٤٢. توزيع القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-) على العملاء الإقتصاديين
٦٩	٤٣. تغيّر الكتلة النقدية وموجودات الجهاز المصرفي الخارجية الصافية ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٧٠	٤٤. تغيّر سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبه ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٧١	٤٥. تغيّر التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٧٢	٤٦. تغيّر التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٠-٢٠٠٤
٧٤	٤٧. تطوّر مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠٠-٢٠٠٤

٨٧	جداول الحسابات الأساسية (الملحق ١)
	١. جداول الاستعمالات والموارد لحسابات السلع والخدمات حسب فئة المنتج بالقيمة الجارية ومن حيث الحجم بأسعار السنة السابقة
٨٧	١.٠ مجموع السلع والخدمات
٨٨	١.١ المنتجات الزراعية
٨٩	١.٢ المنتجات الحيوانية
٩٠	١.٣ الطاقة والمياه
٩١	١.٤ منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
٩٢	١.٥ المنتجات النسيجية والجلود
٩٣	١.٦ المنتجات من المعادن اللافلزية
٩٤	١.٧ المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
٩٥	١.٨ خشب ومطاط ومنتجات كيماوية
٩٦	١.٩ مفروشات
٩٧	١.١٠ المنتجات الصناعية الأخرى
٩٨	١.١١ الأبنية والأشغال العامة
٩٨	١.١٢ النقل والمواصلات
٩٩	١.١٣ الخدمات التسويقية
٩٩	١.١٥ الخدمات غير التسويقية
	٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات حسب فئة المنتج بالقيمة الجارية ومن حيث الحجم بأسعار السنة السابقة ٢٠٠٠-٢٠٠٤
١٠٠	٣. حسابات المؤسسات المالية- حسابات المصارف التجارية
١٠٥	٤. حسابات الإدارات العامة
١٠٦	٤.١ حسابات الإدارة المركزية
106	٤.٢ الحسابات الموحدة للإدارات العامة
١٠٨	جدول المصادر الإحصائية (الملحق ٢)
109	I.1 حركة السكان
109	II.1 الإنتاج النباتي
110	II.2 الإنتاج الحيواني
111	III.1 أهم المنتجات النفطية المستوردة
111	III.2 استهلاك الكهرباء
112	IV.1 استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي
113	V.1 رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين
113	V.2 البيع المحلي للتراب
113	V.3 استيراد المواد الأولية للبناء
113	VI.1 البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت
113	VI.2 عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت
113	VI.3 إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية
114	VII.1 التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين
114	VII.2 الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة
114	VII.3 خدمات قطاع التأمين
114	VII.4 قنوم المسافرين الأجانب
115	VIII.1 النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها
116	VIII.2 عمليات الخزينة
116	VIII.3 الدين العام
117	VIII.4 التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة

118	حسابات مجلس الإنماء والإعمار	VIII.5
119	حسابات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	VIII.6
120	احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية	VIII.7
121	تطوّر الوضع النقدي	IX.1
121	تطوّر سعر صرف الدولار الأميركي	IX.2
121	توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية	IX.3
122	السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج	X.1
124	الصادرات	X.2
124	تطوّر إعادة التصدير والترانزيت	X.3
124	تطوّر الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي	X.4
١٢٥	المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك	XI.1
١٢٥	مؤشر أسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة	XI.2
١٢٦	مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة	XI.3
١٢٨	مؤشر أسعار القطع	XI.4

تقرير بشأن تصريحات المؤسسات الصناعية والتجارية عن أرقام أعمالها لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤
(الملحق ٣)

129	جدول 1. وضع تصريحات أرقام الأعمال لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤
١٣١	جدول 2. عدد المؤسسات وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب طريقة فرض الضرائب
١٣٢	جدول 3. عدد المؤسسات وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب مكان التصريح
١٣٣	جدول 4. عدد المؤسسات وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب الوضع القانوني
١٣٣	جدول 5. عدد المؤسسات وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب الخضوع للضريبة على القيمة المضافة
١٣٥	جدول 6. عدد المؤسسات وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مصنفة بحسب قطاع النشاط الاقتصادي
١٣٦	جدول 7. عدد المؤسسات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب قطاع النشاط الاقتصادي
١٣٧	

مقدمة

أظهرت الحسابات الاقتصادية للبنان للفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ الخصائص الأساسية التي يميّز بها الاقتصاد اللبناني والتطوّر الذي شهده عقب انتهاء ورشة إعادة الإعمار التي أطلقت في العام ١٩٩٢ واستمرت حتى العام ١٩٩٧.

ونظراً إلى الدور الهام الذي تؤديه هذه الحسابات في تحديد أطر السياسات الاقتصادية، اتخذت الحكومة قراراً بمتابعة هذه الأعمال وتقدير الحسابات الاقتصادية للفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ ريثما يصبح في مقدور إدارة الإحصاء المركزي أن تجري إحصاءات منتظمة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان.

وضعت حسابات العام ٢٠٠٣ التي نشرت في أيار ٢٠٠٦ كما الحسابات عام ٢٠٠٤ الواردة في هذه الدراسة وفق المفاهيم والنماذج عينها التي اعتمدت في وضع حسابات السنوات السابقة. وجدير بالذكر أنه نظراً إلى الثغرات التي تعاني منها قاعدة بيانات الاقتصاد اللبناني، اعتمد نموذج مبسط مقتبس من نموذج المحاسبة الوطنية المقترح من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ووضعت منهجية يحتذى بها في تقييم مختلف فئات الحسابات من خلال المعطيات المتوافرة^٣.

وعلى صعيد آخر، أجرى المرصد الجامعي للحقائق الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة القديس يوسف بتمويل من جهاز التعاون التقني الفرنسي، استقصاءً حول ٩٠٠ مؤسسة كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدى إلى تعزيز معلوماتنا في ما يتعلق بالمؤسسات الصناعية والخدماتية. وعلى هذا الأساس تمت مراجعة بعض التقديرات وتعديلها من دون أن يحدث ذلك تأثيراً ملحوظاً على المجاميع الكبيرة التي تميز الاقتصاد وتطوره. وقد عدلت بصورة خاصة الصادرات من الخدمات الصافية نحو الارتفاع. إضافة إلى ذلك، تم وضع إحصاءات عن تصريحات أرقام أعمال المؤسسات التجارية والصناعية للعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لدى وزارة المالية، وقد سمح ذلك باستنتاج تطور النشاط الاقتصادي لبعض القطاعات.

في العام ٢٠٠٤ تابع الاقتصاد اللبناني النمو الذي حققه في العام ٢٠٠٣ مع ارتفاع معتدل في الأسعار، ويعود الفضل في ذلك إلى زيادة الطلب الخارجي وانتعاش الاستثمارات الخاصة وبشكل أقل أهمية إلى نمو الإستهلاك الخاص وإعادة جولة للإستثمارات العامة. إلا أن الدولة كانت ما تزال تترزح تحت حمل ديونها وتسعى جاهدة إلى تخفيض العجز في ميزانيتها العامة.

إن إعادة النشاط الاقتصادي وضرورة تكوين المخزون أدى إلى زيادة كبيرة في الواردات وفي عجز الميزان التجاري. إلا أن التحويلات الجارية وتحويلات الرساميل سمحت ليس فقط بتغطية ذلك العجز فحسب بل أيضاً بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

^٣ يمكنكم مراجعة نموذج الحسابات وطرق التقييم الواردة بالتفصيل في الدراستين السابقتين الصادرتين عن وزارة الاقتصاد والتجارة: "الحسابات الاقتصادية للبنان لسنة ١٩٩٧"، الصادرة في أيار ٢٠٠٣ و"الحسابات الاقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢"، الصادرة في تموز ٢٠٠٥.

ترد جميع هذه الوقائع بالتفصيل في جزئين يستعرضان الحسابات كالتالي:

يتناول الجزء الأول حسابات السلع والخدمات التي تصف مختلف أوجه الاقتصاد الحقيقي وتطورها. ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول مخصصة للعناصر التي تشكل المعادلة الأساسية لهذه الحسابات:

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك + التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغير في المخزون + التصدير.

ويظهر الجزء الثاني الذي يشتمل على فصلين التوازن العام للحسابات المجمعّة لمجموع التدفقات التي تشكّل النشاط الاقتصادي العام. وقد خصّص الفصل الأول للحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني، وهو يتناول حسابات الانتاج ويربطها بحسابات عمليات التوزيع والعمليات المالية. أما الفصل الثاني فيدور حول حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات.

الجزء الأول. حساب السلع والخدمات

يظهر حساب السلع والخدمات التطور الحقيقي للاقتصاد. يبين الجدول رقم (1) أدناه نتائج هذا الحساب للعام ٢٠٠٤ مقارنة بنتائج العام ٢٠٠٣. ويتيح تقدير الحسابات بالأسعار الثابتة إزالة آثار تغير الأسعار من التغير الإجمالي، وبالتالي استنتاج نسبة النمو الحقيقي.

جدول رقم ١
حساب السلع والخدمات ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
					الاستعمالات
					الاستهلاك الخاص
					الاستهلاك العام
					تكوين الرأسمال الثابت في القطاع الخاص والتغير في المخزون
					تكوين الرأسمال الثابت في القطاع العام
					المجموع: الإنفاق الوطني
					التصدير
					الاستعمالات = الموارد
					الموارد
					الناتج المحلي القائم
					الاستيراد

استناداً إلى الأرقام الواردة في الجدول رقم (1)، بلغ نمو النشاط الاقتصادي المحلي قياساً بالنتائج المحلي القائم بسعر السنة السابقة ٧,4% في العام ٢٠٠٤ مقابل ما معدّله ٢% في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، و٤.١% في العام ٢٠٠٣.

أما الإنفاق الوطني فقد سجّل نمواً بنسبة أقل: 6.8% مقابل ٤.٤% في العام ٢٠٠٣ وما معدّله ١.١% خلال فترة الخمس سنوات المذكورة أعلاه. ويعزى هذا النمو في الأساس إلى العودة القوية للاستثمارات الخاصة ابتداء من العام ٢٠٠٣، بعد أن شهدت فترة تراجع، وليس إلى الاستهلاك الذي تقدّم بنسبة أقل.

وساهمت الصادرات، إلى جانب الإنفاق الوطني، في زيادة ارتفاع مستويات الطلب الإجمالي بنسب أعلى لتصل إلى 9.1% من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

يمكن الاستنتاج إذاً أنّ الانتاج المحلي لم يتبع وتيرة النمو التي تبعها الطلب الداخلي والخارجي. وكما كانت الحال في العام ٢٠٠٣، نمت الواردات بخطى أسرع بكثير (+١٣.٤%) من حيث القيمة الحقيقية). وقد لوحظت الظاهرة عينها، وإنّما بصورة معاكسة، خلال فترة جمود النشاط الإقتصادي ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، حيث كان معدّل نمو الناتج المحلي القائم يفوق بنسبة ضئيلة معدّل نمو الاستيراد.

أما التضخم قياساً بتغيّر مستويات أسعار الاستهلاك فقد سجل تطوراً أكثر اعتدالاً في العام ٢٠٠٤ إذ بلغت نسبته ٣.١% مقابل ٣.٦% في العام ٢٠٠٣ و٤.٧% في العام ٢٠٠٢ (يعزى هذا الارتفاع الأخير الحاصل بعد فترة من الركود أو حتى الانكماش إلى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة). وقد نجم هذا التضخم عن نمو مستويات أسعار الاستيراد قياساً بمؤشر قيم الوحدات بنسبة ٦.٧% في العام ٢٠٠٤ و٥.٦% في العام ٢٠٠٣، في حين شهدت أسعار عوامل الانتاج الداخلي شبه استقرار: +٠.٩% في العام ٢٠٠٤ و١.٦% في العام ٢٠٠٣.

يرد تطوّر مجاميع حساب السلع والخدمات للعام ٢٠٠٤ بالتفصيل في الفصول الخمسة التالية:

الفصل الأول. الانتاج الداخلي

الفصل الثاني. الاستيراد

الفصل الثالث. الاستهلاك

الفصل الرابع. تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون

الفصل الخامس. التصدير

الفصل الأول الانتاج

يقيس الناتج المحلي القائم مستوى نشاط انتاج مختلف العملاء الاقتصاديين. وهو يساوي مجموع القيم المضافة للمؤسسات (شركات ومؤسسات فردية ومؤسسات عامة) التي تنتج سلع وخدمات تسويقية تقدر بسعر السوق وبقيمة انتاج الإدارات للخدمات غير التسويقية التي تقدر بكلفة عوامل الانتاج.

إن توزيع الناتج المحلي القائم حسب القطاعات وتطوره خلال سنة ٢٠٠٤ نسبة إلى سنة ٢٠٠٣ مبين في الجدول رقم ٢.

جدول رقم ٢
القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٣-٢٠٠٤

القطاع	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	بأسعار	التغير بالكمية
الزراعة وتربية الحيوانات	1 639	1 730	-1.9	5.6
الطاقة والمياه	187	193	-56.9	3.2
الصناعة	3 513	3 781	0.0	7.6
البناء	2 202	2 417	-0.4	9.8
النقل والمواصلات	2 098	2 489	-4.2	18.7
الخدمات	9 981	10 536	0.9	5.6
التجارة	6 693	7 315	6.1	9.3
الإدارة العامة	3 538	3 611	0.0	2.1
المجموع : الناتج المحلي القائم	29 851	32 357	0.9	7.4

بخلاف الفترة السابقة، سجلت القيمة المضافة في القطاع الزراعي تطوراً ملحوظاً في العام ٢٠٠٤. أما قطاعات انتاج السلع الأخرى كالصناعة والبناء فقد حافظت على زخمها الذي تميزت به في العام ٢٠٠٣ نتيجة تطور الاستثمارات والنمو المرتفع في الطلب الخارجي. ولوحظ أيضاً النمو الكبير الذي سجله قطاع النقل والمواصلات بفضل التطور الباهر التي شهدته الاتصالات السلكية واللاسلكية.

لم يكن التطور الاقتصادي متماثل في جميع القطاعات، وبالتالي استمرت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي القائم في التراجع لتتخفف من ٥.٨% في العام ٢٠٠٢ إلى ٥.٥% في العام ٢٠٠٣ و٥.2% في العام ٢٠٠٤، في حين أن حصة الخدمات من الناتج المحلي القائم ناهزت ثلاثة أرباع وهي النسبة التي سجلتها في الفترة السابقة.

يرتبط نمو القيمة المضافة أو تراجعها في قطاع معين ليس فقط بتطور النشاط الحقيقي لهذا القطاع وإنما بتغير أسعار الانتاج وأسعار المدخلات أيضاً. ولا بدّ من أن نشير إلى أنه بالرغم من النمو الفعلي الذي شهده قطاع الطاقة فإنّ القيمة المضافة لهذا القطاع قد انخفضت نتيجة الارتفاع الضخم في أسعار المنتجات النفطية التي تستخدم في توليد الكهرباء، خاصة وأنّ هذا الارتفاع لم يكن مصحوباً بارتفاع مماثل في أسعار مبيع الطاقة الكهربائية.

تتناول الأقسام التالية بالتفصيل تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات.

القسم الأول. الزراعة وتربية الحيوانات

تحتسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات من خلال طرح القيمة المقدّرة للاستهلاك الوسيط من الانتاج بالأسعار على باب المزرعة، كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

جدول رقم ٣
الانتاج الزراعي ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
8.9	16.2	67	78	62	النجليات
9.7	-4.1	856	821	781	الفواكه
10.1	5.3	111	117	101	الزراعات الصناعية
3.3	1.3	589	596	570	الخضار وغيرها من المزروعات
7.3	-0.7	1 623	1 612	1 513	مجموع الإنتاج النباتي
5.9	2.9	282	290	266	الحيوانات الحية
-2.0	2.3	209	214	214	المنتجات الحيوانية
-8.0	0.2	54	54	58	منتجات الصيد
1.2	2.4	545	558	538	منتجات تربية الحيوانات والصيد
5.7	0.1	2 168	2 170	2 050	المجموع العام
6.3	8.2	437	473	411	- الاستهلاك الوسيط
5.6	-1.9	1 730	1 697	1 639	= القيمة المضافة غير الصافية

يبين هذا الجدول أنّ تطوّر الانتاج من حيث القيمة والسعر كان مختلفاً عن تطوّر الاستهلاك الوسيط. ترافق ارتفاع الانتاج من حيث الحجم مع ارتفاع في أحجام السلع الوسيطة المستهلكة بنسبة أكبر. وقد نتج عن ذلك ارتفاع القيمة الحقيقية للقيمة المضافة بنسبة تقلّ عن نسبة ارتفاع الانتاج (+٥.٦% مقابل +٥.٧% بالنسبة للانتاج. من ناحية أخرى، استقرت الأسعار على باب المزرعة في حين سجلت أسعار المدخلات ارتفاعاً هاماً (+٨.٢%). وقد نجم عن ذلك انخفاض مردود عوامل الانتاج (-١.٩%).

تطّور الانتاج

يتألف الانتاج النباتي بصورة أساسية من الفاكهة والخضار التي سجّل حجم انتاجها ارتفاعاً في العام ٢٠٠٤.

ويعود ارتفاع الكميات المنتجة من الفاكهة بنسبة ١٠.١% إلى سبب وحيد هو الارتفاع في انتاج الزيتون. وفي الواقع، تشير تقديرات وزارة الزراعة إلى أنه في العام ٢٠٠٤ بلغ انتاج الزيتون ١٦٧٣٠٠ طناً مقابل ٨٣٢٠٠ طناً في العام ٢٠٠٣، أما كمية انتاج مجموع الأنواع الأخرى من الفاكهة فلم ترتفع إلا بنسبة ٢.٤% فقط.

وبغض النظر عن البطاطا التي ارتفع انتاجها من ٤١٦٤٠٠ طن في العام ٢٠٠٣ إلى ٤٩٩٠٠٠ طناً في العام ٢٠٠٤ (+٢٠%) وانخفضت أسعارها بنسبة ١٠%، شهد انتاج مجموعة الخضار تراجعاً (-٤.٨%) مصحوباً بارتفاع في الأسعار (+٤.٨%).

أما انتاج قطاع تربية الحيوانات والصيد فقد تطّور في العام ٢٠٠٤ بوتيرة اخف من التي سجلها في الفترات السابقة: ١.٢% مقابل ٣.٢% في العام ٢٠٠٣ و ٥.٤% سنوياً خلال الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢. ويعود هذا التباطؤ إلى انخفاض الانتاج الحيواني ومنتجات الصيد في حين سجلت تربية الحيوانات المعدّة لانتاج اللحوم نمواً بنسبة ٥.٩%.

وينسب انخفاض كميات المنتجات الحيوانية (البالغة نسبته ٢%) إلى الانخفاض في انتاج الحليب الطازج الذي انتقل من ٢٥٤٤٩٠ طناً إلى ٢٤٤٠٠٠ طناً والانخفاض في انتاج البيض من ٧٧٥ إلى ٧٥٥ مليون وحدة، بحسب تقديرات وزارة الزراعة.

ينجم ارتفاع انتاج الحيوانات الحيّة من ارتفاع انتاج لحوم الدواجن الذي ارتفع من ١٢٧٣٠٠ طناً في العام ٢٠٠٣ إلى ١٣٧٣٠٠ طناً في العام ٢٠٠٤ بحسب تقديرات وزارة الزراعة، في حين حافظ انتاج اللحوم الحمراء على المستوى الذي حققه في العام ٢٠٠٣. ولكن نسبة إنتاج اللحوم الحمراء لا تتعدى ٣٠% من قيمة انتاج الحيوانات الحيّة، في حين تستأثر لحوم الدواجن بالنسبة المتبقية من هذا الانتاج.

سجلت أسعار منتجات تربية الحيوانات عند باب المزرعة ارتفاعاً يتراوح بين ٢ و ٣% في العام ٢٠٠٤ مقابل العام ٢٠٠٣، بحيث سجّل انتاج هذا القطاع ارتفاعاً من حيث القيمة يفوق الارتفاع من حيث الكمية (+٣.٧%).

الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات

على عكس الانتاج الزراعي الذي يخضع لإحصاءات دورية تقوم بها وزارة الزراعة، لا تقام استقصاءات مباشرة مع المزارعين وأصحاب المزارع حول الاستهلاك الوسيط في هذا القطاع. وقد تمّ تقدير هذا الاستهلاك بصورة غير مباشرة من خلال مراجعة نسب انتاج المنتجات المعدّة للزراعة وتربية الحيوانات واستيرادها: بذور وأغراس ومياه الريّ وأسمدة ومبيدات وعلف

للمواشي، إلى آخره. وعلى كل حال، يتم استيراد القسم الأكبر من هذه المنتوجات الأمر الذي يسمح باحتساب الكميات المستعملة منها وتطور سعر مبيعها إلى المزارعين على وجه التقريب.

ويعزى ارتفاع حجم المنتجات الوسيطة المستخدمة في الزراعة والبالغة نسبته +٦.٣% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٣، بشكل أساسي إلى ارتفاع كميات الأسمدة والمبيدات المستوردة: +٢٤.٣% و+٢١.١% على التوالي. في المقابل شهد استيراد المنتجات الأخرى الداخلة في الزراعة وتربية الحيوانات جموداً أو بالأحرى انخفاضاً: بزور وشتول (-٩%)، حبوب ومنتجات أخرى معدة لتغذية الحيوانات (-١.٧%). كما أنّ ارتفاع سعر هذه المنتجات بنسبة +٨.٢% ينجم أيضاً عن ارتفاع سعر الواردات الذي بلغ ما نسبته +١٣.٥% مجمله: أسمدة (+١٣%)، مبيدات (+٠.٤%)، بذور وشتول (+١٥.٧%)، أغذية معدة للحيوانات (+١٥.٩%).

القسم الثاني. قطاع الطاقة والمياه

إلى جانب المؤسسات العامة التي تنتج المياه والكهرباء وتوزعها، وبفعل الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي، هناك مؤسسات صغيرة خاصة تعمل على إنتاج الكهرباء على مستوى الأحياء ومؤسسات تقوم بتوزيع المياه للمنازل بواسطة شاحنات صهاريج. استندت تقديرات إنتاج العام ٢٠٠٤ إلى التقديرات السابقة من خلال استعمال المؤشرات المتاحة.

يستعرض الجدول رقم (٤) التالي تطور حساب هذا القطاع بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

جدول رقم ٤

إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية	القيمة بالمليار ل.ل.		٢٠٠٤		فرع الإنتاج
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	
التغير بالكمية					
التغير بالأسعار					
٣.5	1.7	1 139	1 158	1 100	كهرباء
1.2	0.0	171	171	169	ماء
3.2	1.5	1 310	1 329	1 269	المجموع
3.2	11.6	1 117	1 246	1 083	- الاستهلاك الوسيط
3.2	-56.9	193	83	187	= القيمة المضافة غير الصافية

تطور الإنتاج

قدّر تطوّر إنتاج الكهرباء من حيث الحجم من خلال معادلة بين احصاءات توزيع التيار الكهربائي على الشبكة التي أظهرت تراجعاً بنسبة ٠.٥% (١٠٤٩١ مليون كيلوواط/ساعة في العام ٢٠٠٤ مقابل ١٠٥٤٨ مليون كيلوواط/ساعة في العام ٢٠٠٣) وحسابات شركة كهرباء لبنان التي سجّلت ارتفاعاً بنسبة ٤.٣% لعدد كيلوواط/ساعة المفوترة.

وفي ظلّ عدم توافر بيانات تتعلّق بتوزيع المياه، افترضنا أنّ استهلاك هذه السلعة زاد بالتناسب مع معدل نمو السكان البالغة نسبته حوالي ١.٢% سنوياً.

أمّا الأسعار فاستقرت من حيث المبدأ لأنّ التعرّفة لم تتغيّر ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ولكن بما أنّ تعرّفة الكهرباء هي تعرّفة تصاعديّة، فإنّ السعر الوسطي للكيلوواط/ساعة الموزّع يرتبط بتقسيم الاستهلاك بين الأسر. واستناداً إلى البيانات الواردة من مؤسسة كهرباء لبنان كان السعر الوسطي للكيلوواط/ساعة الناتج عن الفواتير الصادرة في العام ٢٠٠٤ مرتفعاً بنسبة ضئيلة عن السعر المحتسب في العام ٢٠٠٣ (+١.٧%).

تطوّر الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة

سجّل الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة نمواً من حيث الحجم قريباً من النمو الذي سجّله الإنتاج. ويشمل هذا الاستهلاك في جزئه الأكبر المنتجات النفطية التي سجّلت أسعارها ارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠٠٤. وبالتالي، فإن القيمة المضافة، التي تشكّل حصة ضئيلة من قيمة الإنتاج في هذا القطاع، انخفضت من ١٨٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ٨٣ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤، أي أنها تراجعت بأكثر من ٤٤%.

القسم الثالث. الصناعة

يبين الجدول رقم (٥) تطوّر انتاج مختلف فروع الصناعة إلى جانب تطوّر الاستهلاك الوسيط بحسب طبيعة السلع والخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج.

بوجه الإجمال، سجّلت أسعار مدخلات الصناعة زيادة توازي نسبة الزيادة في أسعار الإنتاج (٧.٥%). وبالتالي ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بنسبة متماثلة (٧.٦%). ولكن الصناعيين لم يرفعوا أسعار الإنتاج بنفس نسبة ارتفاع أسعار المنتجات الوسيطة المستهلكة (+٤%) عوضاً عن (+٧.١%)، ممّا أدّى إلى استقرار أسعار عوامل الإنتاج.

الإنتاج الصناعي ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
					الإنتاج
1.6	5.8	3 009	3 183	2 960	منتجات الصناعات الغذائية
15.3	2.7	687	706	596	صناعة المنسوجات
4.1	8.4	912	989	876	المعادن اللافلزية
5.2	3.6	1 355	1 404	1 289	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
15.2	5.2	1 124	1 182	976	الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية
16.1	4.1	458	477	395	المفروشات
16.8	-5.2	1 020	967	874	الفروع الأخرى
7.5	4.0	8 567	8 908	7 966	المجموع
					الاستهلاك الوسيط
4.2	7.8	691	745	663	المنتجات الزراعية
-0.4	4.3	556	580	558	منتجات تربية الحيوانات
4.5	11.6	389	434	372	الطاقة والمياه
3.2	7.7	270	291	262	منتجات الصناعات الغذائية
16.3	1.7	270	275	232	صناعة المنسوجات
7.4	6.8	492	526	458	المعادن اللافلزية
6.1	4.8	834	874	786	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
15.3	11.4	1 030	1 148	896	الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية
18.9	-0.2	85	85	71	المنتجات الصناعية الأخرى
9.0	0.9	169	170	154	الخدمات
7.5	7.1	4 785	5 126	4 452	المجموع
7.6	0.0	3 781	3 782	3 513	القيمة المضافة غير الصافية

تطور الإنتاج

يعود نمو الإنتاج الصناعي في الأساس إلى نمو الطلب الخارجي (الصادرات ومشتريات السياح، يرجى مراجعة الفصل الخامس). أما الفروع التي سجلت تطوراً ملحوظاً في العام ٢٠٠٤ فهي التالية: صناعة المفروشات (+١٦.١%) من حيث الحجم، صناعة الخشب، والمطاط والمنتجات الكيماوية (+١٥.٢%)، صناعة المنسوجات (+١٥.٣%) والفروع الأخرى كالمجوهرات (+٢٦.٦%) والمطبوعات (+١٠.١%).

تطور الاستهلاك الوسيط في الصناعة

يختلف تكوين مدخلات قطاع الصناعة بحسب تطور الإنتاج في مختلف الفروع. ومن هنا، ينجم التطور المعتدل لحجم استهلاك منتجات الزراعة وتربية الحيوانات عن ضعف نمو الصناعات الزراعية الغذائية. وقد ارتفع استهلاك المنتجات النسيجية بفعل ارتفاع الإنتاج في قطاع المنسوجات والمفروشات. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع القيمة النسبية لاستهلاك المنتجات المتنوعة ليس بذي دلالة نظراً إلى ضعف أهميتها بالنسبة للمدخلات.

القسم الرابع. البناء

كما هو الحال بالنسبة للإنتاج الصناعي، يتم استنتاج النمو الحقيقي للبناء استناداً إلى الإحصاءات المتعلقة بالمواد الأولية المستعملة في هذا القطاع: التسليم المحلي للأسمنت من قبل مصانع الأسمنت المحلية والمواد المستوردة المستعملة في البناء والأشغال العامة.

يبين الجدول رقم (٦) التغير في إنتاج قطاع البناء من حيث القيمة ومن حيث الحجم إلى جانب تغير قيمة وحجم المواد المستعملة في البناء.

جدول رقم ٦
إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
		٢٠٠٤ باسعار ٢٠٠٣	200٤	200٣	فرع الإنتاج
9.7	2.5	4 342	4 451	3 957	الإنتاج
					الاستهلاك الوسيط
7.2	6.8	767	819	715	المعادن اللافلزية
9.7	4.8	794	832	723	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
14.2	11.4	204	228	180	الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية
9.7	10.0	33	36	30	المنتجات الأخرى
19.9	1.1	127	129	107	الخدمات
9.8	6.1	1 925	2 043	1 755	المجموع
9.7	-0.4	2 417	2 407	2 202	= القيمة المضافة غير الصافية

وبما أنه لم تتم مراقبة التغير في أسعار البناء بصورة مباشرة فقد قدر هذا التغير استناداً إلى المتوسط المتزن لتطور أجور العمال وأسعار المواد الأولية. وبما أن أسعار اليد العاملة بقيت على حالها، سجلت أسعار البناء نمواً بنسبة ٢.٥% مقابل ارتفاع قيمة المواد الأولية المستخدمة في البناء بنسبة ٦.١%.

تغير حجم المنتجات الوسيطة المستهلكة بنسبة مرتفعة بعض الشيء عن تغير حجم الإنتاج وذلك نتيجة حدوث تغير بسيط في تكوين المدخلات.

سجلت أسعار مجموعة عوامل الإنتاج التي تشكل القيمة المضافة (اهتلاك ورواتب ومداديل مختلطة) انخفاضاً طفيفاً بنسبة (-٠.٤%).

القسم الخامس. النقل والمواصلات

شهد قطاع النقل والمواصلات نمواً قوياً في العام ٢٠٠٤ (١٨.٧% من حيث الحجم)، ليكمل بذلك مسيرة التطور التي حققتها في السنوات السابقة. ويعود هذا النمو في الأساس إلى التقدم الباهر الذي شهدته قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وإلى سبب آخر وإن كان يقل أهمية وهو نمو حركة النقل الجوي.

يظهر الجدول رقم (٧) أهمية فرع الاتصالات السلكية واللاسلكية التي استقرت أسعارها وسجل إنتاجها ارتفاعاً بنسبة ٢٢.١%.

غير أن التقديرات المتعلقة بفرع النقل البري ناقصة لأنها لا تشمل نقل البضائع وذلك لعدم توافر المعلومات والاستقصاءات المتعلقة بهذا الموضوع. وقد أدى ذلك إلى انقاص حصة هذا القطاع من الناتج المحلي القائم لصالح القطاعات الأخرى وخصوصاً قطاع التجارة.

جدول رقم ٧
إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
		٢٠٠٤ باسعار ٢٠٠٣	200٤	200٣	نوع الخدمة
0.3	0.6	747	751	745	النقل البري
15.1	0.0	372	372	323	النقل الجوي
22.1	0.0	3 474	3 474	2 844	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
17.4	0.1	٤ ٥٩٣	٤ ٥٩٨	3 912	المجموع
15.9	5.2	2 104	2 214	1 815	- الاستهلاك الوسيط
18.7	-4.3	2 489	2 384	2 098	= القيمة المضافة غير الصافية

ويعزى تدهور أسعار القيمة المضافة إلى ارتفاع أسعار المدخلات وخصوصاً أسعار المحروقات في حين ظلت أسعار الانتاج تقريباً على حالها.

القسم السادس. الخدمات التسويقية

يتبين من حساب انتاج قطاع الخدمات التسويقية ما عدا خدمات النقل والمواصلات والتجارة الوارد في الجدول رقم (٨) أدناه، أن هذا القطاع شهد تطوراً ملحوظاً في العام ٢٠٠٤. وقد سجلت القيمة المضافة نمواً فعلياً نسبته ٤.٢%.

تطور انتاج الخدمات التسويقية

إنّ قطاع الخدمات التسويقية غير متجانس وهو يضم مجموعات من النشاطات التي شهدت نسب نمو وتطوّر مختلفة.

جدول رقم ٨
إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	التغير بالكمية	التغير بالأسعار
الخدمات للمؤسسات التجارية والصناعية	816	900	6.8	3.2
خدمات الصيانة والتصليح	214	251	14.2	2.8
السكن	2 252	2 298	2.0	0.1
الفنادق والمطاعم	1 093	1 258	13.0	1.9
الخدمات الشخصية المختلفة	772	785	1.2	0.5
الصحة	1 752	1 865	5.5	1.0
التعليم	2 788	3 059	6.5	3.1
الخدمات المالية	2 448	2 543	3.9	0.0
المجموع	12 135	12 961	5.4	1.3
- الاستهلاك الوسيط	2 153	2 332	4.6	3.5
= القيمة المضافة غير الصافية	9 981	10 629	5.6	0.9

أ) الخدمات للمؤسسات التجارية والصناعية

وتشمل الخدمات التقنية والقانونية وخدمات المحاسبة والمعلوماتية وتأجير المعدات والسمسرة وغيرها. لم يتم احتساب إنتاج هذه الخدمات استناداً إلى استقصاءات مباشرة لدى المؤسسات التجارية والصناعية. وهي تساوي مجموع الاستهلاك الوسيط لمختلف القطاعات التي تستهلك هذه الخدمات وبخاصة الإدارة العامة ومجموع الصادرات. من هنا فالأخطاء التي قد تطرأ عند تقدير الاستهلاك الوسيط لا تؤثر في تقدير الناتج المحلي القائم إنّما في توزيع هذا الناتج بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى. غير أنّ أيّ خطأ في تقدير تصدير الخدمات من شأنه أنّ يؤثر في الناتج المحلي القائم.⁴ واستناداً إلى استقصاء أجري حديثاً، تبين أن الصادرات من هذه الخدمات تلعب دوراً رئيساً في تطورها.

ما من دراسات أجريت لتقدير أسعار هذه الخدمات وبالتالي أقيمت على حالها.

ب) خدمات الصيانة والتصليح

⁴ تمت مراجعة حسابات هذا القطاع للعام ٢٠٠٣ على ضوء نتائج الاستقصاءات التي أجريت لدى المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. وقد تبين من هذه الإحصاءات أنه أنقص في تقدير صادرات الخدمات المحسوبة في حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

تشمل هذه الخدمات فقط خدمات الصيانة والتصليح التي تستهلكها الأسر والإدارات العامة، وقد أجريت الإحصاءات لدى هاتين الفئتين دون سواهما. أما خدمات الصيانة التي تستهلكها المؤسسات التجارية والصناعية فقد اهتمت ولم يتمّ تقديرها، وبالتالي فإنّ توزيع الناتج المحلي القائم بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى يعدّ متحيّزاً.

وقد أدى استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧ إلى معرفة نسبة استهلاك الأسر لخدمات الصيانة والتصليح التي تعدّ المكوّن الرئيسي للإنتاج في هذا القطاع. أما تقديرات السنوات الأخرى فقد أجريت من خلال مؤشرات: استيراد قطع الغيار في ما يتعلق بتصليح السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وزيادة عدد المساكن (للأسر) في ما يتعلّق بصيانة المباني.

وتدلّ هذه المؤشرات على أنّ استهلاك مثل هذه الخدمات وبالتالي إنتاجها قد شهدا تطوراً كبيراً في العام ٢٠٠٤ (+١٤.٢%) بعد أن كانا قد تراجعا بنسبة ٢% تقريباً في العام ٢٠٠٣. وتشير بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت إلى أن أسعار هذه الخدمات سجلّت ارتفاعاً بلغت نسبته ٢.٨%.

ت) خدمات الفنادق والمطاعم

من أجل تسهيل عمليات الإحصاء، يعتبر إنتاج الفنادق والمطاعم مساوياً لإجمالي مبيعاتها مخصوماً منها قيمة المشتريات من الأطعمة والمشروبات التي تقدّم للزبائن. وانطلاقاً من تقديرات العام ١٩٩٧، قدّر إنتاج هذا القطاع للسنوات التي تلت على أساس استخدام المعدّل البسيط لمعدلات الزيادة في عدد السياح والسكان كمؤشّر للنمو الحقيقي. على هذا الأساس، قدّر معدل نمو هذا القطاع بما نسبته ١٣% بالقياس إلى زيادة عدد السياح الأجانب الوافدين بنسبة ٢٤.٩% في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣ (١.٣٦ مليون حركة وصول في العام ٢٠٠٤ مقابل ١.٠٩ في العام ٢٠٠٣).

استنتج التغيّر في أسعار خدمات المطاعم من بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت. أما التغيّر في أسعار الخدمات الفندقية فقد تمّ احتسابه على أنه يساوي التغيّر في أسعار خدمات المطاعم.

ث) الخدمات الخاصة المتنوعة

تشمل هذه الخدمات خدمات الترفيه والعناية الخاصة والتنظيف المنزلي. وقد تمكّننا من الاطلاع عليها بفضل استقصاء ميزانيات الأسر لعام ١٩٩٧.

أما تقديرات السنوات التالية فقد أجريت استنسايباً من خلال تطبيق معدّل نمو حقيقي على بيانات العام ١٩٩٧، بنسبة ١.٤% سنوياً للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، وبنسبة ١.٢% للسنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. وقد احتسب معدّل التغيّر في الأسعار على ضوء بيانات أسعار غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

ج) خدمات الصحة

أجريت دراسات عديدة بشأن خدمات الصحة ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩: الاستقصاء بالعينة حول الأوضاع المعيشية للأسر (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧)، وحسابات الصحة (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨)، الاستقصاء بشأن استعمال الخدمات الصحية (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩). وقد طُبِّقت تقديرات العام ١٩٩٧ المستندة إلى هذه الدراسات على السنوات التي تلت واستعمل استيراد الأدوية كمؤشر لانتاج الخدمات الصحية.

واستناداً إلى هذه التقديرات، في العام ٢٠٠٤ شهد قطاع الصحة (القطاع التسويقي باستثناء خدمات الصحة العامة) نمواً أقوى بقليل من النمو الذي شهدته هذا القطاع في السنوات السابقة: +٥.٥% في العام ٢٠٠٤ مقابل ٣.٢% في العام ٢٠٠٣ و ٢.٤% سنوياً في الفترة الممتدة بين ١٩٩٧-٢٠٠٢.

تم احتساب التغير في الأسعار (+١% في العام ٢٠٠٤) استناداً إلى بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

ح) خدمات التعليم

لا يشمل انتاج خدمات التعليم إلا الأقساط المدرسية والجامعية وقيمة الخدمات الملحقة التي تتلقاها المدارس والجامعات الخاصة. أما خدمات المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية فتحتسب مع الخدمات غير التسويقية لقطاع الإدارة العامة (أنظر القسم الثاني من الفصل الرابع). وقد تم تطبيق تقديرات العام ١٩٩٧ على السنوات التي تلت استناداً إلى زيادة عدد التلامذة والطلاب الذين تم تسجيلهم في مؤسسات التعليم الخاص وأسعار الأقساط التي استقصتها غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

تظهر نتائج هذه التقديرات ان قطاع التعليم سجّل في العام ٢٠٠٤ معدل نمو حقيقي بلغت نسبته ٤.٦% مقابل ٣.٥% في العام ٢٠٠٣ و ما معدله ١.٣% سنوياً خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢. ويتبين من بيانات غرفة التجارة والصناعة في بيروت أنّ أسعار الأقساط المدرسية والجامعية سجلت ارتفاعاً بنسبة ٣.١% في العام ٢٠٠٤.

خ) الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

تحدّد قيمة انتاج الخدمات المصرفية على أنها تساوي الفوائد والعمولات التي تقبضها المصارف مخصوماً منها الفوائد التي تدفع للمودعين. وقد أخذت المعطيات التي استخدمت في احتساب انتاج هذه الخدمات من حسابات "الخسائر والأرباح" التي يبلغ مصرف لبنان بها.

يصعب تحديد سعر للخدمات المصرفية، لذلك تمّ الافتراض أنّ أسعار الخدمات المصرفية مستقرة خلال الفترة الخاضعة للدراسة، ريثما تجرى دراسات تمكّن من وضع أسلوب لتحديد مثل هذا السعر.

ارتفعت قيمة الانتاج المصرفي (المصارف التجارية فقط) من ١٥٥١ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ١٩٢٤ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ و ٢٠٢٥ مليار في العام ٢٠٠٣ و ١٩٩٧ مليار في العام ٢٠٠٤. وبالتالي، وبعد أن كان انتاج المصارف التجارية قد شهد فترة نمو معتدلة الوتيرة تراوحت بين ٤ و ٥%، انخفض انتاج المصارف التجارية بنسبة ٢.٣% في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣. وقد تمّ تعويض هذا الانخفاض بنمو مؤسسات القروض المتوسطة والطويلة الأمد.

وكذلك يحدّد انتاج خدمات التأمين على أنه يساوي الفرق بين الأقساط التي يتم قبضها والتعويضات التي يتمّ دفعها. وعلى غرار الخدمات المصرفية، لا يمكن تحديد سعر خدمات التأمين.

ولقد تمكّنّا من مراجعة قيمة انتاج خدمات التأمين استناداً إلى إحصاءات جديدة أجرتها وزارة الاقتصاد والتجارة، وقد شهد هذا القطاع نمواً كبيراً خلال السنوات السبع الأخيرة. ففي فترة الخمس سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفع انتاج خدمات التأمين من ١٨٢ إلى ٢٩٩ مليار ليرة لبنانية أي أنّه نما بمعدّل ١٠% سنوياً. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، إرتفعت وتيرة النمو إلى +١٦% في العام ٢٠٠٣ و +٢١% في العام ٢٠٠٤.

القسم السابع. التجارة

تطور انتاج القطاع التجاري

تقاس قيمة انتاج الخدمات التجارية بالهوامش التجارية بالمعنى الواسع (الفرق بين أسعار المبيع وأسعار الشراء) والعمولات التي يقبضها الوسطاء بين مستهلكي البضائع ومنتجبيها. وتشمل هذه الهوامش رسوم الاستهلاك التي يدفعها التجار وهوامش التجار بالحصص. يبيّن الجدول رقم (٩) أدناه العناصر الداخلة في احتساب انتاج قطاع التجارة.

وحدها الضرائب التي تستوفى عند دخول البضائع إلى الأراضي اللبنانية أحصيت، وهي تشمل الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المستوردة منذ العام ٢٠٠٢.

وتساوي هوامش التجارة الداخلية الفرق بين قيمة استعمالات السلع والخدمات وبين قيمة السلع المستوردة وقيمة الانتاج المحلي ناقص مجموع الرسوم المدفوعة من قبل المستوردين. وإذا ما احتسبت على هذا الشكل، تشمل الهوامش الضرائب الداخلية كالضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي لا تسمح الاحصاءات الحالية برصدها لمختلف قطاعات الاقتصاد.

إن احتساب الهوامش بأسعار السنة السابقة يقضي باحتساب هوامش سنة معينة من خلال تطبيق نسبة هامش السنة السابقة على حجم السلع المتبادلة. وقد طُبقت هذه العملية الحسابية على رسوم التجارة الخارجية وهوامشها بصورة منفصلة. أمّا في ما يتعلّق بأسعار خدمات التجارة الخارجية، فلم نتمكن من تقدير تطورها بأي شكل من الأشكال وبالتالي أبقيت على حالها.

نستنتج من قراءة الجدول رقم (٩) التالي المعلومات التالية:

- بلغت الرسوم على السلع المستوردة ٢٩٦٣ مليار ليرة لبنانية أي أنها سجلت ارتفاعاً نسبياً مقارنة بالعام ٢٠٠٣ بلغت نسبته ١٠.٦%. إذا ما قمنا بمقارنة هذه الرسوم مع معدلات نمو الاستيراد من حيث القيمة بالأسعار الجارية (+٢١%)، يتبين لنا أنّ نسبة الرسوم على الاستيراد قد انخفضت من ٢٤.٧% في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٢.٥% في العام ٢٠٠٤. وإنّ الزيادة في الرسوم بالأسعار والمعدلات الثابتة بلغت نسبتها ٩.٣% أي أقل من معدل النمو الحقيقي للاستيراد (+١٣.٧%). وينجم هذا الفرق عن الاختلاف القائم ما بين نمو استيراد السلع الخاضعة للرسوم والسلع المعفاة من الرسوم. وبالتالي يعود الجزء المتبقي من معدل الزيادة في الرسوم (١.١%) إلى التغيّر في الأسعار وفي معدلات فرض الرسوم.
- وفي المقابل، شهدت هوامش التجارة الداخلية تطوراً كبيراً إذ ارتفعت من ٤٣٣١ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ٥١٧٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ أي بنسبة +١٩.٥%. ويعود السبب وراء هذا النمو إلى زيادة حجم الموارد من السلع المستوردة والمنتجة محلياً بنسبة (+١٠.٠%)، وإلى ارتفاع أسعار التكلفة المحددة لهذه السلع بنسبة (+٤.٩%) وإلى ارتفاع معدل الهامش من ١٩.٦% في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٠.٢% في العام ٢٠٠٤. وبالتالي فإنّ السبب الذي أدى إلى ارتفاع "سعر" خدمة التجارة بنسبة ٩.٥% يعود بنسبة ٤.٩% إلى ارتفاع أسعار التكلفة للسلع وبنسبة ٤.٤% إلى ارتفاع الهوامش.

جدول رقم ٩
حساب قطاع التجارة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

مكوّنات الإنتاج	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
الرسوم على السلع المستوردة	2 680	2 963	1.1	9.3
هوامش التجارة الداخلية	4 331	5 177	9.5	9.2
خدمات التجارة الخارجية	718	950	0.0	32.4
المجموع = الإنتاج	7 728	9 090	5.6	11.4
- الاستهلاك الوسيط	1 035	1 327	2.5	25.0

الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع التجارة

قدّر الاستهلاك الوسيط للعام ١٩٩٧ ثمّ طبّق على السنوات التالية وفق الطرق عينها التي تتّبع للقطاعات الاقتصادية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ خدمات نقل البضائع لا تندرج في مدخلات التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى المبالغة بعض الشيء في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع ومعادلة الإنقاص في تقدير القيمة المضافة في قطاع النقل.

سجّلت أسعار السلع المستهلكة في قطاع التجارة زيادة إجمالية بنسبة ٢.٥% مقابل ١.٨% في العام ٢٠٠٣.

ونظراً إلى تطوّر "أسعار" الإنتاج في هذا القطاع، سجّلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة زيادة بنسبة ٩.٣% في العام ٢٠٠٤ مقابل ٣.٣% في العام ٢٠٠٣ و٠.٦% سنوياً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٨-٢٠٠٢.

القسم الثامن. الخدمات غير التسويقية

تقدّم الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة التي تشمل الإدارة المركزية والإدارات المستقلة والبلديات. وكما يستدل من تسميتها، لا تطرح هذه الخدمات في سوق معيّنة ولا تحدّد لها أسعار بالمعنى الجاري. وبالتالي تقدّر قيمة الخدمات التسويقية بحسب تكاليفها المكوّنة من العناصر الثلاثة التالية: قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة، وقيمة اهتلاك الرأسمال العام الثابت ورواتب الموظفين.

وحدها حسابات الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار تنشر بصورة منتظمة. وقد قدّرت حسابات الإدارات الأخرى للعام ١٩٩٧، وطبّقت هذه التقديرات على السنوات الأخرى استناداً إلى مؤشرات واردة في حسابات الخزينة العامة.

يبين الجدول رقم (١٠) بالتفصيل العناصر الداخلة في احتساب إنتاج الإدارات العامة في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

جدول رقم ١٠
احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			عناصر الكلفة الاستهلاك الوسيط طاقة و مياه
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٣	200٤	200٣	
		٢٠٠٤			
		باسعار			
		٢٠٠٣	200٤	200٣	
-14.5	11.7	58	65	68	

7.4	8.3	144	156	134	منتجات مصنّعة
15.8	0.0	28	28	24	نقل ومواصلات
-33.3	0.0	487	487	730	خدمات مالية
-3.1	2.2	482	493	497	خدمات تسويقية أخرى
-17.5	2.5	1 199	1 228	1 453	المجموع: الاستهلاك الوسيط
					عناصر القيمة المضافة
-1.2	0.0	689	689	702	اهتلاك
3.0	0.0	2 922	2 922	2 837	رواتب وأجور
2.1	0.0	3 611	3 611	3 538	المجموع: القيمة المضافة غير الصافية
-3.6	0.6	4 810	4 840	4 991	قيمة الإنتاج

إنّ قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة تشكّل الاستهلاك الوسيط في عملية الإنتاج. وبالتالي، فالقيمة المضافة للإدارات العامة تساوي رواتب الموظفين وقيمة اهتلاك رأس المال الثابت الذي يستعمل جماعياً.

أ. الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات التسويقية

إنّ ما يقارب ٤٠% من السلع والخدمات التسويقية المستهلكة من قبل الإدارات العامة يمثّل قيمة الخدمات المصرفية الداخلة في خدمة الدين. وبالفعل، فإن جزءاً من الفوائد التي تدفعها الدولة للمصارف المكتتبه بسندات الخزينة يشكّل دفع الخدمة المصرفية التي تقاس قيمتها بالفرق بين الفوائد التي تقبض والفوائد التي تدفع للمودعين. انتقلت القيمة المقدّرة للخدمات المالية التي تدفعها الإدارة من ٦٣٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٧٣٦ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ ثم تراجعت لتصل إلى ٧٣٠ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و٤٨٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤. ويعود هذا الانخفاض الذي بلغت نسبته -٣٣.٣% بجزء منه إلى تراجع نفقات الدين العام وإلى اكتتابات أكثر أهمية بسندات الخزينة خارج نطاق الجهاز المصرفي، بجزئه الآخر. وبالفعل، فإنّ مجموع الفوائد التي تدفعها الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار انخفض من ٤٩٥٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ٤٢١٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ أي بنسبة ١٤.٨%، في حين انخفضت الفوائد التي حصلت لها المصارف نتيجة اكتتابها بسندات الخزينة بنسبة ٣٠.٦% إذ انتقلت من ٢٧٥٦ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ١٩١٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤، وقد ترافق هذا الانخفاض بانخفاض المعدّل الوسيطى للهامش المصرفي على الفائدة المحصّلة: من ٢٦.٥% في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٥.٥% في العام ٢٠٠٤.

ب. القيمة المضافة للإدارات العامة

تحتسب القيمة المضافة للإدارات العامة بكلفة العناصر التالية: قيمة اهتلاك رأس المال الثابت وأجور ورواتب عنصر العمل.

من المتعارف عليه أنّ قيمة اهتلاك السلع العامة يساوي الجزء الثلاثين من قيمتها الحالية. وقد تمّ احتساب هذه القيمة من خلال جمع نفقات الدولة على التكوين القائم لرأس المال الثابت للسنوات الثلاثين الأخيرة، كون قيمة نفقات سنة سابقة ما تقيّم بالأسعار الحالية بواسطة مؤشر أسعار ملائم. ونظراً لعدم وجود مثل هذا المؤشر اعتمدنا مؤشر الحد الأدنى للأجور. (أنظر تفاصيل الحسابات في الملحق). وإذا ما احتسبت على هذا النحو، تكون قيمة الاهتلاك قد انتقلت من ٤٩٨ إلى ٦٧١

مليار ليرة لبنانية بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، ثم إلى ٦٩٨ مليار في العام ٢٠٠٣ و ٦٨٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤. ويكمن السبب وراء هذا التباطؤ الأخير الخفيف في تراجع وتيرة الاستثمارات العامة خلال السنوات الأخيرة.

أما الأجور والرواتب التي تدفعها الإدارات العامة فتشمل الراتب الأساسي والتعويضات والعلاوات المتنوعة بالإضافة إلى مساهمات الدولة في مؤسسات الضمان الاجتماعي كصاحب عمل. وقد نمت كلفة عنصر العمل بنسبة ٢.٢% في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣ (٢%) و ٤.٩% سنوياً خلال فترة الخمس سنوات السابقة.

ت. التغيير في الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم

بما أنه لا يمكن تحديد أسعار للخدمات غير التسويقية بحصر المعنى، فإن احتساب حجم هذه الخدمات بأسعار سنة مرجع يتمّ بجمع عناصر الكلفة المقدّرة بأسعار المرجع المنتقاة. وحدها أسعار السلع المستهلكة تغيّرت (+٢.٥% في العام ٢٠٠٤). أما أسعار عناصر الانتاج (أجور ورواتب ومؤشر زيادة قيمة رأس المال الثابت) فلم تتغيّر خلال هذه الفترة.

وبهذا تكون الخدمات غير التسويقية قد تغيّرت بنسبة -٣% من حيث الحجم مقابل -٢.٩% من حيث القيمة.

الفصل الثاني الاستيراد

يشمل الاستيراد بالمفهوم الوطني استيراد السلع إلى الأراضي اللبنانية (أي على المستوى الداخلي) ونفقات المقيمين في لبنان خارج الأراضي اللبنانية، غير أنه لا يشمل الخدمات المستوردة لأنها تطرح من الخدمات المصدّرة.

يمكن تحديد قيمة السلع المستوردة إلى الأراضي اللبنانية بفضل إحصاءات الجمارك اللبنانية. وتشمل قيمة هذه السلع تكاليف الشحن والتأمين حتى نقطة المراكز الجمركية. غير أنه تمّ إدخال بعض التعديلات على هذه الإحصاءات: فبالدرجة الأولى، لا يؤخذ في الحسبان استيراد سبائك الذهب لتكوين الاحتياطات أو بقصد المضاربة، وبالتالي لا يشمل الاستيراد إلا الذهب المستعمل في

صناعة المجوهرات. من ناحية أخرى، تمّ تعديل قيمة المنتجات النفطية المستوردة وكميتها استناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للنفط.

يبين الجدول رقم (١١) التالي مجموع السلع المستوردة بحسب التصنيف المعتمد في وضع حسابات تطوّر هذه الواردات من حيث القيمة والحجم خلال العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

بعد أن شهد الاستيراد على المستوى الداخلي فترة ركود نسبية، عاد ليسجل نسبة نمو ملحوظة في العام ٢٠٠٣: ١١.٩% من حيث القيمة و ٦.١% من حيث الحجم مقارنة بالعام ٢٠٠٢، وقدرت الزيادة في مؤشر قيم الوحدات بما نسبته ٥.٥%. وفي العام ٢٠٠٤، سجل الاستيراد نسبة ارتفاع تفوق تلك التي سجلها في العام ٢٠٠٣: ٢١.٤+ % من حيث القيمة. ومع زيادة قيم الوحدات بنسبة ٦.٨%، تكون الزيادة من حيث الأحجام قد بلغت ١٣.٧%. (سجل الاستيراد على المستوى الوطني زيادة تقلّ بنسبة ضئيلة عن الزيادة في الاستيراد على المستوى الداخلي).

جدول رقم ١١
استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع المنتج	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤
منتجات زراعية	575	657	13.6	0.5
منتجات تربية الحيوانات	345	349	5.1	-4.0
مشتقات نفطية	1 916	2 424	26.7	-0.1
منتجات صناعات غذائية وزراعية	1 087	1 250	5.0	9.5
منتجات نسيج وجلود والبسة	806	943	1.8	14.9
معادن لافلزنية	432	559	5.9	22.2
منتجات معدنية والآت ومعدات	3 209	3 977	0.9	22.8

يبين الجدول التالي التعديلات التي أدخلت إلى إحصاءات الجمارك

القيم حسب الجمارك	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤
القيم حسب الجمارك	10 810	14 171	5.5	24.2
تعديل المشتقات النفطية:	235	-552	-692	
-القيم الجمركية	-1 503	-2 771	-2 430	61.7
+القيم حسب مديرية النفط	1 738	2 219	1 738	0.0
القيم المستثناة	-194	-445	-395	
النقد	-3	-5	-6	...
سياتك الذهب	-238	-499	-442	86.0
+الذهب لصناعة المجوهرات	47	60	53	12.1
مجموع التعديلات	٤٢	-٩٩٧	-١٠٨٧	
المجموع المعدل	١٠ ٨٥١	١٣ ١٧٣	٦.٨	١٣.٧

15.8	4.9	2 197	2 305	1 898	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
27.4	- 7.7	108	100	85	مفروشات
25.1	- 2.2	623	609	498	منتجات أخرى
13.7	6.8	12 338	13 173	10 851	مجموع استيراد داخلي
6.4	4.9	444	465	417	نفقات المقيمين في الخارج
13.4	6.7	12 782	13 638	11 268	مجموع استيراد وطني

أثر ارتفاع أسعار المنتجات النفطية (البالغة نسبته +١٨.٧% في العام ٢٠٠٣ و+٢٦.٧% في العام ٢٠٠٤) إلى حد كبير في أسعار السلع المستوردة. كما وسجلت قيم وحدات المنتجات الزراعية ارتفاعاً لا يستهان به وخصوصاً بسبب ارتفاع سعر القمح الصلب (+٢٥.٦%) والذرة (+١٦.٣%) والبن البرازيلي (+٢٧.٤%) والصويا (+٣٤.٩%).

ويعزى ارتفاع أسعار السلع المستوردة أيضاً إلى تدني قيمة العملة اللبنانية مقابل اليورو وذلك بسبب ارتباط هذه العملة الشديد بالدولار الأميركي. وفي الواقع، فإن سعر صرف اليورو في مقابل الدولار الأميركي وبالتالي في مقابل الليرة اللبنانية استمر بالارتفاع الذي بدأ في العام ٢٠٠٣ وإنما بوتيرة أبطأ: ارتفع السعر الوسطي المتداول في بورصة بيروت من ١٤٢٥.٤١ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ١٧٠٦.٦٧ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و١٨٧٣.٩٩ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ أي أنه سجل زيادة نسبتها ١٩.٦% في العام ٢٠٠٣ و٩.٨% في العام ٢٠٠٤. وفي لبنان، وبما أن أكثر من ثلث الواردات هي ذات منشأ أوروبي، كان من المفترض أن يؤدي ارتفاع سعر صرف اليورو، لولا بقيت العوامل الأخرى ثابتة، إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بنسبة أكبر. وفي الحقيقة، ساهم عاملان إثنان في الحد من حدوث ارتفاع مماثل. فمن جهة، عمدت الدول الأوروبية إلى تخفيض أسعار التصدير، ومن جهة أخرى، استبدل لبنان السلع المستوردة من منطقة اليورو بسلع مستوردة من مصادر أخرى. وبالتالي، انخفضت قيمة الواردات القادمة من منطقة اليورو بأسعار صرف ثابتة بنسبة ٩.٩% في العام ٢٠٠٣ ولم تتخط زيادتها في العام ٢٠٠٤ ما نسبته ٨.٦%. وهكذا تكون حصة الواردات من منطقة اليورو بالنسبة إلى مجموع الواردات قد انخفضت من حيث القيمة الجارية بنسبة ٣٦.٤% في العام ٢٠٠٢ و٣٥.٣% في العام ٢٠٠٣ و٣٢.٥% في العام ٢٠٠٤.

أما السلع التي شهد استيرادها زيادة قوية من حيث الحجم فهي منتجات المعادن اللافلزية (+٢٢.٢%)، والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات (+٢٢.٨%) والمفروشات (+٢٧.٤%).

نتج هذا النمو في حجم الاستيراد بالدرجة الأولى عن عودة استهلاك التجهيزات من السلع المعمرة من قبل الأسر. وكما يبين الجدول رقم ١٢ أدناه، شهد استيراد سلع التجهيز المخصصة للأسر (سلع استهلاكية معمرة) ارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣: ٣٠.٧% من حيث القيمة و٣٢.٤% من حيث الحجم. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن قيم وحدات سلع التجهيز التي انخفض مؤشرها بنسبة ١.٣%، لا تعكس أسعارها بدقة.

ويعود السبب الآخر وراء تنشيط عجلة الاستيراد إلى زيادة الاستثمارات: ارتفع استيراد السلع الوسيطة المخصصة للبناء بنسبة ٢١.٦% من حيث القيمة و١٨.٤% من حيث الحجم، في حين سجل استيراد سلع التجهيز المخصصة للتكوين القائم لرأس المال الثابت ارتفاعاً بنسبة ١٣.١% من

حيث القيمة و ١٤.١% من حيث الحجم، اذ انخفض مؤشر قيم الوحدات بما نسبته ١%. وكما هي الحال بالنسبة لسلع التجهيز المخصصة لاستهلاك الأسر، فإنّ تغيّر قيم وحدات سلع التجهيز لا يعكس بالضرورة التغيّر في أسعارها.

جدول رقم ١٢
استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٣-٢٠٠٤

جهة الاستعمال	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
استعمال وسيط في				
الزراعة وتربية الحيوانات	249	298	13.7	5.2
انتاج الطاقة والصناعة	2 765	3 373	10.0	10.8
البناء	430	523	2.8	18.4
القطاعات الأخرى	1 128	1 427	16.3	8.8
مجموع الاستعمالات الوسيطة	4 586	5 620	11.0	10.4
الاستهلاك	5 111	6 229	4.9	16.2
سلع معمرة	1 595	2 084	-1.3	32.4
سلع استهلاكية	3 516	4 145	8.3	8.8
تكوين رأس المال الثابت	1 172	1 325	-1.0	14.2
المجموع	10 869	13 173	6.8	13.5

وإلى جانب أسعار المنتجات النفطية، سجّلت أسعار الكثير من المواد الأولية الأخرى نسب ارتفاع هامة خلال سنة ٢٠٠٤. وبالتالي، ارتفعت قيمة وحدات المنتجات المخصصة للاستهلاك الوسيط بمعدّل ١١%، في حين كان حجم الواردات من هذه المنتجات يتطوّر بوتيرة أبطأ من تطوّر مجموع الواردات (+١٠.٤% مقابل ١٣.٥% بالنسبة لمجموع الواردات). في ما يلي بعض التفاصيل عن مصدر ارتفاع قيم وحدات المنتجات المخصصة للاستهلاك الوسيط:

- من بين السلع الوسيطة المخصصة للزراعة وتربية الحيوانات التي ارتفع مجموع قيم وحداتها بنسبة ١٣.٧%، نلاحظ ارتفاع أسعار بذور البطاطا بنسبة ١٩.٦%، والأسمدة الفسفورية بنسبة ١٦.٥%، والأسمدة المعدنية او الكيماوية المخصبة بنسبة ٢٠.٤%، والذرة المخصصة لتغذية الماشية والدواجن بنسبة ١٦.٣% والمحضّرات الغذائية المخصصة للماشية بنسبة ٢٥%.

- أمّا قيم وحدات السلع المستوردة للصناعة (غير المنتجات النفطية) فقد سجلت ارتفاعاً نسبته ٩.١%. وقد سجّلت أسعار السلع الوسيطة التالية أكبر نسب ارتفاع: القمح الصلب (+٢٥.٦%)، كما سبق وذكرنا، وخشب الصنوبر (+١٨%)، والمكثّفات (+١٠.٦%)، والألماس (+١٤%) والذهب المخصّص لصناعة المجوهرات (+١٣%).

- وفي ما يتعلّق بالسلع المخصّصة للبناء، تمّ تعويض ارتفاع قيم وحدات بعض المنتجات كالأسلاك النحاسية أو الأنابيب الفولاذية (+١٢.٦%) بانخفاض قيم وحدات منتجات أخرى كالبلات من سيرميك (-١٦%).
- سجل مؤشر قيم وحدات منتجات مستعملة في قطاعات أخرى أو مشتركة لجميع القطاعات ارتفاعاً نسبته ١٦.٣% بفضل ارتفاع اسعار المنتجات النفطية.

أما نفقات الاستهلاك في الخارج فقد قدّرت للعام ١٩٩٧ على ضوء معطيات الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. ونظراً إلى عدم وجود دراسات مباشرة تتعلق بالفترة التي تلت العام ١٩٩٧، تمّ الافتراض أنّ هذه النفقات قد تطوّرت من حيث الحجم بحسب حركة المسافرين اللبنانيين إلى الخارج: +٦.٨% سنة ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢ و+٦.٤% في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

واحتسب تطوّر قيمة النفقات من خلال اعتماد سعر الصرف الوسيط لليورو والدولار الأميركي بالنسبة للييرة اللبنانية كمؤشر للأسعار. في العام ٢٠٠٤، سجّل سعر الصرف الوسيط لليورو زيادة بنسبة ٩.٨% عمّا كان عليه في العام ٢٠٠٣، في حين استقرّ سعر صرف الدولار الأميركي، ممّا أدى إلى اعتماد الرقم ٤.٩% لتقدير تأثير السعر على قيمة النفقات في الخارج.

الفصل الثالث الاستهلاك

يشكّل الاستهلاك النهائي الجزء الأهم من استعمالات السلع والخدمات ويمثّل، بحسب السنوات، ما بين ٧٠ و٧٥% من الموارد المتوافرة. ويشمل الاستهلاك استهلاك الأسر (أو الاستهلاك الخاص) واستهلاك الإدارات العامة (أو الاستهلاك العام)؛ ويبيّن القسمان التاليان تفاصيل هذين النوعين من الاستهلاك.

القسم الأول. استهلاك الأسر

نحصل على قيمة استهلاك الأسر من خلال تقدير الاستهلاك الخاص على الأراضي اللبنانية (الاستهلاك الداخلي) بعد خصم استهلاك السياح وزيادة قيمة نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج. وقد قدر هذا الاستهلاك خلال إعداد حسابات سنة ١٩٩٧ على أساس نتائج الاستقصاء حول ميزانية الأسر. أمّا بالنسبة للسنوات الأخرى، فكان تقدير استهلاك الأسر معتمداً بشكل غير مباشر على مؤشرات ملائمة.

يشير الجدول رقم (١٣) إلى تطوّر استهلاك الأسر بحسب مختلف مكوّناته. وقد أعدّ مؤشر لأسعار الاستهلاك بهدف تقدير التطوّر الحقيقي للاستهلاك. ترد مصادر هذه الأرقام في الملحق.

جدول رقم ١٣
استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
		٢٠٠٤ باسعار ٢٠٠٣	200٤	200٣	
0.9	3.5	6 465	6 689	6 400	نوع المنتجات المستهلكة
					مواد غذائية
-0.4	-1.8	625	614	628	تبغ
10.5	1.5	1 921	1 950	1 739	منتجات نسيجية وجلدية وألبسة
-0.3	8.2	1 898	2 054	1 905	طاقة وماء
16.8	8.0	2 819	3 043	2 414	سلع معمرة
11.0	4.2	2 090	2 178	1 883	منتجات صناعية أخرى
12.8	0.2	2 187	2 191	1 938	نقل ومواصلات
2.0	0.1	2 298	2 299	2 252	إيجار السكن
6.1	2.3	4 816	4 924	4 540	تعليم وصحة
10.9	1.2	2 763	2 796	2 491	خدمات أخرى
6.5	3.1	27 881	28 738	26 190	مجموع الاستهلاك المحلي
34.7	2.3	-1 054	-1 078	-782	- نفقات المسافرين الصافية
5.6	3.1	26 826	27 660	25 407	= مجموع استهلاك الاسر

ازداد معدّل نمو الاستهلاك الداخلي الخاص (استهلاك الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية) في العام ٢٠٠٤ ليبلغ ٦.٥% من حيث الحجم و 3.1% من حيث السعر مقابل ٣.٤% من حيث الحجم و ٣.٥% من حيث السعر في العام ٢٠٠٣، في حين تميّزت الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ باستقرار نسبي في الأسعار ونمو بمعدّل ٢% سنوياً.

لم يكن تطوّر الاستهلاك الخاص مماثلاً بالنسبة لجميع أنماط الإنفاق، فقد سجّل الإنفاق على المواصلات وعلى شراء السلع المعمّرة والسلع الأخرى المصنّعة غير الغذائية نسبة نمو من حيث القيمة الفعلية تخطت المعدّل العام، بينما تدنت عنه بشكل واضح نسبة الإنفاق على منتجات الطاقة. تتناول الفقرات التالية بالتفصيل تقديرات الاستهلاك من حيث القيمة والحجم لكلّ من أنواع السلع المستهلكة المذكورة في الجداول الواردة في هذه الفقرات.

(أ) استهلاك المواد الغذائية

تراجعت حصة استهلاك المواد الغذائية من الاستهلاك الداخلي الخاص من ٢٧.٩% في العام ١٩٩٧ إلى ٢٥.٧% في العام ٢٠٠٢ وإلى ٢٥.٢% في العام ٢٠٠٣ و ٢٤.٤% في العام ٢٠٠٤. وينسب هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بمعدّل ٢.٢% سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفعت أسعار التجزئة للمواد الغذائية بنسبة أكثر اعتدالاً من ارتفاع مجموع أسعار الاستهلاك (٢%). أمّا في العام ٢٠٠٤، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تفوق ارتفاع أسعار الاستهلاك الأخرى في حين لم تتخطّ زيادة الكميات المستهلكة ما نسبته ٠.٩%.

يفصّل الجدول رقم (١٤) قيمة استهلاك المواد الغذائية، ويبين التغيّر في أسعار مختلف المواد الغذائية، ممّا يسمح بتقييم النمو في حجم كل نوع من أنواع السلع المستهلكة.

جدول رقم ١٤

استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٣	200٤	٢٠٠٣	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
منتجات زراعية	1 577	1 588	1 615	-1.7	2.4
فواكه	732	735	756	-2.7	3.3
خضار	760	760	770	-1.3	1.4
نباتات ونباتات أخرى	85	93	89	3.9	4.6
منتجات حيوانية	516	550	524	5.0	1.6
منتجات الصناعات الغذائية	4 309	4 551	4 326	5.2	0.3
لحوم طازجة	1 058	1 104	1 026	7.6	-3.4
معجنات	869	900	891	1.0	2.5
منتجات الالبان	693	705	689	2.4	-0.6
مواد دهنية	358	396	377	4.9	5.4
سكاكر وشكولاتة	189	201	197	2.1	4.7
معلبات ومواد غذائية اخرى	654	708	671	5.4	2.7
مشروبات	490	538	476	13.0	-2.9
المجموع	6 401	6 689	6 465	3.5	0.9

- كانت كمية المنتجات الزراعية المستهلكة تفوق نمو عدد السكان تبعاً للانخفاض النسبي في الأسعار.
- سجّل استهلاك منتجات تربية الحيوانات المكوّنة بشكل أساسي من الحليب والبيض الطازج زيادة أكثر اعتدالاً (+١.٦%) أي أنها تراجمت مقارنة مع وتيرة النمو التي شهدتها الأعوام السابقة (+٤.٣% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٣)، وقد تزامن هذا التراجع مع ارتفاع في الأسعار يفوق المعدّل (+٥%).
- أمّا في ما يتعلّق بمنتجات الصناعات الغذائية، نلاحظ اتجاهاً إلى التراجع بسبب التراجع الكبير في استهلاك اللحوم الطازجة (-٣.٤%) والمشروبات (-٢.٩%) نتيجة الارتفاع الكبير التي سجّلته أسعار هذه المنتجات (+٧.٦% و+١٣% على التوالي).

(ب) استهلاك التبغ

استناداً إلى إحصاءات إدارة حصر التبغ والتبناك، استمر شراء التبغ المصنّع من قبل المقيمين وغير المقيمين في لبنان بالتراجع: فبعد أن شهدت مبيعات إدارة حصر التبغ والتبناك تطوّراً معتدلاً في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢، تراجمت من ٩٩٤٤ طنّاً في العام ٢٠٠٢ إلى ٩٤١٤ طنّاً في العام ٢٠٠٣ و ٨٧٢٩ طنّاً في العام ٢٠٠٤. غير أنّ كميات السجائر المستوردة وبعد أن تراجمت من ٧٦٣٦ طنّاً في العام ٢٠٠٢ إلى ٧١٩٣ طنّاً في العام ٢٠٠٣، فإنها سجّلت ارتفاعاً طفيفاً في العام ٢٠٠٤ لتبلغ ٧٣٠٤ طنّاً. ومن ناحية أخرى تشير بيانات غرفة التجارة والصناعة في بيروت إلى أن أسعار التجزئة سجّلت انخفاضاً بسيطاً.

(ت) الإنفاق الخاص على الملابس والأقمشة

تمثّل نفقات استهلاك الملابس والأقمشة نحو ٦.٥% من مجموع الاستهلاك العام للسلع والخدمات التسويقيّة، وقد بلغت هذه النسبة التي لم تكن قد تغيّرت بشكل ملحوظ من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، ٦.٨% في العام ٢٠٠٣ و ٦.٩% في العام ٢٠٠٤. ويعود السبب وراء ارتفاع حصة الإنفاق على الأقمشة والملبوسات في مجموع الاستهلاك إلى الارتفاع في أسعار هذه الفئة من المنتجات في العام ٢٠٠٣ وإلى التطور الفعلي للاستهلاك يفوق المعدّل العام في العام ٢٠٠٤.

(ث) الاستهلاك الخاص للطاقة

يضم الاستهلاك الخاص للطاقة نفقات الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية، وقد بلغت نسبة هذا الاستهلاك في العام ١٩٩٧ ٦.٥% من ميزانية الأسر، ثم ارتفعت لتصل إلى ٧.٥% في العام ٢٠٠٢ وبقيت على هذا المستوى في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى التقلّب في الأسعار. وفي العام ٢٠٠٤، توافقت الزيادة في الأسعار التي بلغت نسبتها ٨.٢% مع تراجع خفيف في الكميات المستهلكة (-٠.٣%).

يبين الجدول رقم ١٥ أدناه تفاصيل استهلاك الطاقة والمياه. ونستنتج منه أنّ استهلاك الطاقة الكهربائية تطوّر بنسبة ١.٧% في العام ٢٠٠٣ مع ارتفاع معتدل في معدّل سعر الكيلوواط/ساعة.

(تجدر الإشارة إلى أنّ السعر المتوسط يمكن أن يتغيّر رغم ثبوت التعرّفة وذلك بحسب درجة تركيز الاستهلاك كون التعرّفة تصاعديّة).

ونظراً إلى عدم وجود احصاءات جديدة، تمّ تقدير استهلاك المياه على افتراض أنها تتبع وتيرة نمو السكان أيّ انها تزداد بنسبة ١.٣% سنوياً، أمّا الأسعار فلم تتغيّر.

جدول رقم ١٥
استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
كهرباء	656	678	1.7	1.7
ماء	153	155	0.0	1.3
مشتقات نفطية	1 092	1 216	13.4	-1.7
محروقات صلبة	4	4
المجموع	1 905	2 054	8.2	-0.3

تراجعت كمية المشتقات النفطية المستهلكة بما نسبته ١.٧% بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار (+١٣.٤%).

نذكر أن استهلاك الأسر للمشتقات النفطية يقوم على نوعين من الاستعمال: استخدام خاص بالمواصلات (الوقود أو البنزين للسيارات الخاصة) واستخدام منزلي لوسائل التدفئة والطبخ (المازوت وغاز البوتان).

- بقيت كميات البنزين المستهلكة مستقرة مقارنة بالعام ٢٠٠٣ مع ارتفاع معتدل في الأسعار، ذلك أنّ الحكومة تابعت تطبيق سياساتها القائمة على إبقاء الأسعار مستقرّة إلى حدّ ما: ارتفع السعر المتوسط للعشرين ليتر من ٢٠٩٦٤ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٠٥٠ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ أيّ أنه سجّل ارتفاعاً نسبته ٥.٢% في حين ارتفع سعر استيراد هذه السلعة بما يقارب ٣٥%. كان ذلك ممكناً بفضل تخفيض رسوم الاستهلاك. وهكذا انخفضت حصة الضرائب المستوفاة على البنزين من سعر الاستهلاك من ٥٥.٥% في العام ٢٠٠٣ إلى ٤٣.٧% في العام ٢٠٠٤.

- أمّا كميات المازوت المستهلكة من قبل الأسر فقد تأثرت من جرّاء الارتفاع الشديد في سعر هذا النوع من الوقود ٢٦.٩% (من ٨٨٣٥ ليرة لبنانية للعشرين ليتر إلى ١١٢١٢ ليرة لبنانية). ويقدر تراجع استهلاك هذه السلعة من قبل الأسر بما نسبته ٦.٩%.
- أمّا في ما يتعلّق بالغاز المنزلي فقد شهد استهلاكه تراجعاً خفيفاً من حيث الحجم (-٠.٩%)، نتيجة ارتفاع سعره بنسبة ١٤.٤%: ارتفع السعر المتوسط للقارورة سعة ١٠ كغ من ١٠٦٨٦ في العام ٢٠٠٣ إلى ١٢٢٢٦ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤.

ج) شراء سلع التجهيز من قبل الأسر

نما إنفاق الأسر على شراء سلع التجهيز في العام ٢٠٠٤: ١٦.٨% من حيث القيمة و٨% من حيث الحجم. وانتقلت نسبته من الميزانية من ٩.٥% في العام ٢٠٠٣ إلى ١١.١% في العام ٢٠٠٤. ويعزى هذا التطور إلى إقبال الأسر على شراء السيارات والأدوات الكهربائية المنزلية. ويمكن ان تكون الزيادة في الإنفاق على المجوهرات ناجمة عن مشتريات السيّاح.

يحتل شراء السيارات المرتبة الأولى في سلم الإنفاق على سلع التجهيز (٥٧% في العام ٢٠٠٤). وقد تراجع عدد السيارات المستوردة من ٤٥٩٠٨ وحدة في العام ١٩٩٧ إلى ٢٧٢٨٦ وحدة في العام ٢٠٠٢ ثم ارتفع ليصل إلى ٣١٠٦٨ وحدة في العام ٢٠٠٣ و٤٥٤٤٣ وحدة في العام ٢٠٠٤. وإذا ما أخذنا بالاعتبار تطور مختلف فئات السيارات، نلاحظ أنّ شراء السيارات الخاصة نما بنسبة ١٣.٧% من حيث الحجم ونظراً إلى ارتفاع الأسعار ارتفع انفاق الأسر على شراء السيارات بنسبة ٢٩.٣% في العام ٢٠٠٤.

جدول رقم ١٦

شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية	القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	
التغير بالكمية	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	
التغير بالأسعار	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	
١٣.٧	١٥٢٥	١٣٧١	١٣٤١	السيارات
١٣.٣	٥١٣	٥٣٠	٤٥٣	الآت وتجهيزات
١.٧	٢٤٣	٢٥٣	٢٣٩	مفروشات
٢٤.٢	٢٦٨	٢٥٢	٢١٦	معدات أخرى
٦٣.٤	٢٧١	٢٧٤	١٦٦	مجوهرات
١٦.٨	٢٨١٩	٣٠٤٣	٢٤١٤	المجموع

ومن ناحية أخرى، ارتفع الإنفاق على شراء الآلات والأدوات الكهربائية المنزلية بشكل ملحوظ في العام ٢٠٠٤ بعد ان كان قد شهد تراجعاً في العام ٢٠٠٣. فعلى سبيل المثال، انخفض استيراد البرادات من ٣٣ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٩.٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ وعاد ليرتفع في العام ٢٠٠٤ إلى ٣٣.٢ مليار ليرة لبنانية. والأمر سيّان بالنسبة لأجهزة التلفزيون فبعد أن كان استيرادها قد تراجع من ٨٢.٣ إلى ٦٩.٣ مليار ليرة لبنانية بلغ ٩٠ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤.

ح) استهلاك سلع مصنعة أخرى

تشمل "السلع المصنّعة الأخرى" الفئات التالية: المنتجات الكيميائية والصيدلانية التي تستخدم للعناية الشخصية والاستعمال المنزلي، ومنتجات دور النشر، وأخيراً منتجات متفرقة زجاجية أو فخارية أو معدنية. يبيّن الجدول رقم (١٧) تطوّر استهلاك هذه السلع.

جدول رقم ١٧
استهلاك الأسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
أدوية ومواد كيميائية	1 286	1 398	6.4	8.7
منشورات	387	410	-1.5	7.8
منتجات زجاجية ومعدنية	110	117	6.8	-0.4
منتجات أخرى	101	164	-1.2	64.2
المجموع	1 883	2 178	4.2	11.0

- تعتبر المنتجات الكيميائية والصيدلانية الأهم في هذه المجموعة فهي تشكّل نحو ٥% من مجمل الاستهلاك المحلي الخاص. وفي الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢، عرف حجم استهلاك هذه السلع نمواً بما معدله ٣.٢% نتيجة انخفاض الأسعار بنسبة ١.٢% سنوياً. وفي العام ٢٠٠٣، سجّلت أسعار هذه السلع ارتفاعاً قوياً (١٣.٩%) ممّا أدى إلى ركود حجم الاستهلاك. في العام ٢٠٠٤، استعاد الاستهلاك زخمه وسجّلت الأسعار ارتفاعاً أكثر اعتدالاً: زاد الإنفاق على هذه السلع بنسبة ١٥.٦% يعزى ٦.٤% منها إلى ارتفاع الأسعار. لا بدّ من الإشارة إلى زيادة كميات الأدوية المستوردة بهدف بيعها بالفرق وارتفاع أسعارها: ارتفعت قيمة هذه الواردات من ٥٤٤.٣ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ٦٠٣.٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ أيه أنها سجّلت زيادة نسبتها ١٠.٩% يعزى ٥.٥% منها إلى ارتفاع أسعار الاستيراد.

- تتضمّن منتجات دور النشر في الأساس الصحف والمجلات والكتب بما فيها الكتب المدرسية. وبعد أنّ شهد استهلاك هذه المنتجات فترة ركود (معدّل نمو من حيث الحجم لا يتعدّى ٠.٨% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢)، استعاد هذا الاستهلاك زخمه في العام ٢٠٠٣: +١٤.٤% من حيث الحجم وارتفعت الأسعار بنسبة ٥.٩%. وفي العام ٢٠٠٤، استمرّ تطوّر إنفاق الأسر على هذه الفئة من السلع وإنّما بوتيرة أخفّ: +٥.٩% من حيث القيمة، و +٧.٨% من حيث الحجم، إذ أنّ الأسعار انخفضت بما نسبته ١.٥%.

(خ) الإنفاق الخاص على النقل والمواصلات

تابع إنفاق الأسر والسيّاح على النقل والمواصلات وتيرة النمو السريعة التي شهدتها في الأعوام السابقة: فقد زاد بمعدّل ٦.٤% سنوياً بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٨.٨% في العام ٢٠٠٣ و ١٢.٨% في العام ٢٠٠٤. ويأتي ذلك نتيجة زيادة استعمال وسائل النقل المشترك والانتشار السريع لاستعمال الهاتف الخليوي. وقد شهدت أسعار هذه الخدمات استقراراً.

جدول رقم ١٨
الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤
النقل البري	728	736	0.6	0.4
النقل الجوي والسفريات	319	368	0.0	15.3
البريد والمواصلات	891	1 088	0.0	22.1
المجموع	1 938	2 191	0.2	12.8

في العام ٢٠٠٤، لم تتخطّ الزيادة في نفقات الأسر والمسافرين على خدمات النقل البرّي ما نسبته ١% من حيث القيمة، بعد أن كانت قد شهدت فترة نمو بلغت نحو ٢% سنوياً من حيث القيمة والحجم ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ و ٤.٨% في العام ٢٠٠٣.

يساوي الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل الجوي قيمة تذاكر السفر التي تبيعها وكالات السفر داخل الأراضي اللبنانية. ويمكن معرفة أرقام هذه المبيعات بفضل الإحصاءات التي تقوم بها IATA. ارتفع بيع تذاكر السفر جواً على الأراضي اللبنانية من ١٨٨ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٢٩٦ مليار في العام ٢٠٠٢ و ٣١٩ مليار في العام ٢٠٠٣ و ٣٦٨ مليار في العام ٢٠٠٤، أيّ أنها سجّلت نسبة نمو اسمي وسطي بنسبة ٩.٥% سنوياً ما بين الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٧.٧% في العام ٢٠٠٣ و ١٥.٣% في العام ٢٠٠٤. وفي الواقع، بلغ معدّل نمو عدد المسافرين بالكيلومترات ما نسبته ٦.٤% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، وارتفعت الأسعار بمعدّل ٢.٩% سنوياً. لم يكن بالإمكان مراقبة أسعار العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ فاعتبرت أنها لم تتغير في إعداد الحسابات.

أما بالنسبة إلى إنفاق الأسر على البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فقد تضاعف تقريباً في غضون خمس سنوات ليرتفع من ٣٥٧ مليار ليرة لبنانية إلى ٧٠٦ مليار بين الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٢: أيّ أنّه سجّل زيادة متوسطة تصل إلى ١٤.٦% سنوياً. في العام ٢٠٠٤، زادت نفقات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة ٢٢.١% مقابل ١٢.٧% في العام ٢٠٠٣، في حين بقيت الأسعار مستقرة خلال هذه الفترة باستثناء العام ٢٠٠٢، حيث ارتفعت إثر فرض الضريبة على القيمة المضافة.

د) القيمة التاجيرية للسكن

في ظلّ عدم وجود إحصاءات عن تطوّر السكن، تمّ اعتبار الزيادة في عدد المنازل المسكونة مساوية لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صافي إعادة استخدام المساكن. وفي العام ٢٠٠٤، كان عدد هذه المنازل الجديدة يمثل ٢% من نسبة المنازل المسكونة في العام ٢٠٠٣. من جهة أخرى، لاحظنا استقراراً في القيم التأجيرية المتوسطة. وهكذا قدّرت هذه القيم ضمن إطار الاستقصاء حول معيشة الأسر بـ ٢٠٥٩ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧، و ٢٢٠١ مليار في العام ٢٠٠٢ و ٢٢٥٢ مليار في العام ٢٠٠٣ و ٢٢٩٩ مليار في العام ٢٠٠٤.

د) استهلاك خدمات التعليم والخدمات الصحية

في العام ٢٠٠٤، بلغت الخدمات الاجتماعية التسويقية نسبة ١٧.٧% من مجموع الاستهلاك الخاص في حين بلغت هذه النسبة ١٧.٩% في العام ٢٠٠٣ و ١٧.٣% في العام ٢٠٠٢ و ١٤.٦% في العام ١٩٩٧. تابع استهلاك هذه الخدمات التطور الذي بدأ في العام ٢٠٠٣: بلغت نسبة النمو الفعلي لاستهلاك هذه الخدمات نحو ٤.٩% في العام ٢٠٠٤ و ٣.٤% في العام ٢٠٠٣ مقابل ما نسبته ١.٧% سنوياً ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢. وفي فترة الخمس سنوات هذه، زادت هذه النفقات في ميزانية الأسر بفعل ارتفاع الأسعار (بمعدل ٤.٠% سنوياً).

سجّلت الإنفاق على خدمات التعليم نمواً يفوق نمو الإنفاق على خدمات الصحة (٩.٧% مقابل ٦.٥%)، وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر (٣.١% مقابل ١%)، كما يتبين من الجدول رقم (١٩) التالي.

جدول رقم ١٩
استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	التغير بالأسعار	التغير بالكمية
التعليم	2 788	3 059	3.1	6.5
الصحة	1 752	1 865	1.0	5.5
المجموع	4 540	4 924	2.3	6.1

بلغت أقساط التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي ٢٧٨٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و ٣٠٥٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ أيّ بما يزيد بنسبة ٩.٧% عن العام ٢٠٠٣. وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار (٣.١%) وكمية خدمات التعليم المستهلكة (٦.٥%). وقد استمر ارتفاع مؤسسات التعليم الخاص بالتزايد (٣.٥% في العام ٢٠٠٣ و ١.٣% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢). ويعزى هذا النمو جزئاً الأكبر إلى انتشار الجامعات الخاصة.

والواقع أنّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ارتفع من ٣٨٢٠٢ في العام ١٩٩٧ إلى ٥٤٠١٩ في العام ٢٠٠٢ و ٥٧٨٤١ في العام ٢٠٠٣ و ٦٥٨٣٦ في العام ٢٠٠٤، أيّ أنّه سجّل معدّل نمو متوسطي بنسبة ٧.٢% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٧.١% في العام ٢٠٠٣ و ١٣.٨% في العام ٢٠٠٤. في المقابل، وفي الفترات عينها، تراجع عدد التلامذة المنتسبين إلى المدارس الخاصة

من ٥١٠٧٤٠ إلى ٤٩٢٤٠٢ (بمعدل -٠.٨% سنوياً) ثم استعاد زخمه في العام ليصل إلى ٥٠٢٦٢٩ (+٢.٣%) في العام ٢٠٠٣ و٥٢٢٧٥٧ في العام ٢٠٠٤ (+٤.٠%). وفي الإجمال، ارتفع ثقل نفقات التعليم في ميزانية الاسرة من ٨.٥% في العام ١٩٩٧ إلى ١٠.٥% في العام ٢٠٠٢ و١٠.٩% في العام ٢٠٠٣ إلى ١١.١% في العام ٢٠٠٤.

أما تطوّر الخدمات الصحية فلا يمكننا معرفته كما بالنسبة لباقي الخدمات. وإذا ما افترضنا أنّ هذا التطوّر مرتبطاً بنمو كمية الأدوية المستوردة، تكون الخدمات الصحية الخاصة قد تطوّرت بمعدّل ٢.٤% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢ و٣.٢% في العام ٢٠٠٣ و٥.٥% في العام ٢٠٠٤. وقد أظهرت كشوفات أسعار الخدمات الصحية ارتفاعاً في هذه الأسعار خلال هذه الفترات يصل إلى ٢.١% سنوياً و٣.٧% و١% على التوالي. وبالتالي، تكون النفقات الصحية قد ارتفعت بمعدّل ٤.٥% سنوياً ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢ و٧.١% في العام ٢٠٠٣ و٦.٤% في العام ٢٠٠٤. وتبعاً لهذا التطور، بلغت نسبة النفقات الصحية في استهلاك الأسر ٦.٨% بعد أن كانت ٦.١% العام ١٩٩٧.

(ر) استهلاك الخدمات الفردية

تشكّل الخدمات الفردية بين ٨ و٩% من إجمالي نفقات الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية، وهي تشمل خدمات الفنادق والمطاعم وخدمات الصيانة والتصليح وخدمات متفرقة مثل خدمات التسلية والعناية الشخصية والتنظيف المنزلي. وقد عرفت هذه الخدمات في الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢ ارتفاعاً بمعدل متوسط يصل إلى ٤.٠% من حيث القيمة الحقيقية وإلى ٣.٠% من حيث القيمة الجارية وذلك نتيجة لميل الأسعار إلى الانخفاض (معدّل متوسط بلغت نسبته ١.٠%- سنوياً بالرغم من ارتفاع هذه الأسعار في العام ٢٠٠٢ إثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة). في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، تطوّرت هذه الخدمات بنسب أقوى: ٨.٤% و١٢.٢% من حيث القيمة على التوالي.

يبين الجدول رقم (٢٠) أنواع هذه الخدمات وتطوّرهما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

جدول رقم ٢٠

استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤
فنادق ومطاعم	1 093	1 258	13.0	1.9
تصليحات وصيانة	198	232	14.2	2.8
تامين وبنوك	429	521	21.3	0.0
خدمات اخرى	772	785	1.2	0.5
المجموع	2 491	2 796	10.9	1.2

يعتمد قطاع الفنادق والمطاعم على حركة السياح وعلى نمو مستوى معيشة السكان المقيمين. في العام ٢٠٠٤، كان معدّل نمو قدوم المسافرين الأجانب يفوق المعدّل الذي سجّل في العام ٢٠٠٣، إذ بلغ ٢٤.٩% مقابل ٦.٢% وارتفعت نسبة ارتياد الفنادق والمطاعم من قبل المقيمين في لبنان بنسبة ١.٣% سنوياً، وبالتالي يكون هذا القطاع قد سجّل معدّل نمو فعلي نسبته ١٣% في العام ٢٠٠٤ (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ت).

يتم استنتاج استهلاك خدمات الصيانة والتصليح من خلال تقدير انتاج هذه الخدمات (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ب).

يتكوّن استهلاك الخدمات المالية بشكل أساسي من استهلاك خدمات التأمين التي تساوي قيمتها مجموع الأقساط التي تدفعها الأسر مخصوصاً منها التعويضات التي تقبضها. شهد هذا القطاع نمواً قوياً في العام ٢٠٠٤.

القسم الثاني. الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام مساوياً لإنتاج الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة. وقد ورد تقدير قيمة هذه الخدمات في الفصل المتعلق بالإنتاج (انظر الفصل الأول القسم الثامن).

في الواقع، يتضمّن الاستهلاك العام إلى جانب قيمة الخدمات الجماعية، كلفة إنتاج الخدمات الفردية المجانية (أو شبه المجانية) مثل خدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية التي تقدّمها المؤسسات العامة. وبالعادة، تجرى تقديرات منفصلة لهذه الخدمات. إلا أن نظام المحاسبة العامة لا يسمح حالياً بإنشاء حساب منفصل للخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الإدارات العامة، وإنما يمكن استخلاص العناصر الأساسية الداخلة في احتساب قيمة تلك الخدمات. يبيّن الجدول رقم (٢١) نفقات التعليم وردت في قطع حسابات الدولة للتعليم الابتدائي والثانوي وفي حسابات الجامعة اللبنانية للتعليم العالي. ويبيّن الجدول أيضاً المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الصحة على خدمات الاستشفاء على حساب الدولة.

جدول رقم ٢١
تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة

نوع الخدمة	2000	2001	2002	2003	2004
التعليم الابتدائي والثانوي					
الاجور	391	447	460	499	504
استهلاك سلع وخدمات	20	23	22	23	41
المجموع	411	470	482	522	545
الجامعة اللبنانية					
الاجور	113	118	128	133 ^e	140 ^e
استهلاك سلع وخدمات	15	21	16	17 ^e	17 ^e
المجموع	128	139	144	150 ^e	157 ^e
مجموع التعليم	540	580	599	672 ^e	702 ^e
نفقات استشفاء	190	182	217	274	227
مجموع الخدمات الاجتماعية	730	762	816	946^e	929^e

^e ارقام تقديرية وموقّعة

ومن أجل إتمام تقدير تكاليف تلك الخدمات يتعين إضافة تقييم اهتلاك المباني المدرسية والجامعية التابعة للدولة وتخصيص جزء من النفقات المصرفية التي تتكبدها الدولة لتغطية عجزها.

يبدو نمو حجم خدمات التعليم الرسمي، إذا ما تمّ قياسها بتطور عدد التلامذة والطلاب المنتسبين سنوياً، مختلفاً تماماً عن نمو قيمة هذه الخدمات:

- ففي *المرحلتين الابتدائية والثانوية*، ارتفع عدد التلامذة المسجلين في المدارس الرسمية والخاصة المجانية من ٤٣٤ ألفاً في العامين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٤٩٠،٧ ألفاً في العامين ٢٠٠١-٢٠٠٢ أيّ أنه سجل معدل نمو متوسط نسبته ٤.٢% سنوياً، في حين أنّ معدّل نمو التكاليف بلغت نسبته ٦.٥% سنوياً ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ ليصل إلى ٤٨٢ مليار ليرة لبنانية. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفعت هذه التكاليف بنسبة ٨.٣% لتصل إلى ٥٢٢ مليار ليرة لبنانية، في حين استقر عدد التلامذة المسجلين على المستوى عينه مع ٤٩٣٧١٣ تلميذاً مسجلاً (+٠.٦%). في العام ٢٠٠٤ ارتفعت تكاليف التعليم الابتدائي والثانوي بنسبة ٤.٤% وارتفع عدد التلامذة المسجلين بنسبة ٠.٤%.

- أمّا في ما يتعلّق *بالجامعة اللبنانية*، فقد ارتفعت تكاليف التعليم ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ بنفس الوتيرة التي تبعثها زيادة عدد الطلاب: فقد ارتفع عدد الطلاب المسجلين خلال هذه الفترة من ٥٩٧٢٨ إلى ٧٠٧١١، أيّ بنسبة ٥.٨% سنوياً في حين بلغ معدل النمو المتوسطي السنوي ٥.١%. وفي العام ٢٠٠٣، انقلب هذا الميل، إذ تراجع عدد الطلاب المسجلين إلى ٦٥٥٣٠ (أيّ - ٧.٣%)، أمّا التكاليف فلم تنخفض. في العام ٢٠٠٤ عاد عدد الطلاب ليرتفع (+١.٩%) غير أنّه لم يبلغ المستوى الذي كان عليه في العام ٢٠٠٢.

الفصل الرابع الاستثمار

تتكوّن الاستثمارات المادية من التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغيّر في المخزون.

القسم الأول. التكوين القائم لرأس المال الثابت

بالإجمال، يتم احتساب التكوين القائم لرأس المال الثابت بإضافة قيمة إنتاج سلع التجهيز التي تشتريها المؤسسات والإدارات إلى قيمة إنتاج قطاع البناء. وبما أنه يتم استيراد الجزء الأكبر من هذه السلع فإن إحصاءات التجارة الخارجية تعطي المؤشرات اللازمة لتقدير تلك القيمة. يظهر الجدول رقم (٢٢) العناصر التي شكّلت التكوين القائم لرأس المال وتطوره في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

جدول رقم ٢٢

التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٣-٢٠٠٤

نوع الراسمال الثابت	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	التغير بالكمية	التغير بالأسعار
أبنية وأشغال عامة	3 957	4 451	9.7	2.5
آلات ومعدات	1 286	1 480	14.4	0.6
مفروشات	256	342	29.6	2.8
منتجات أخرى	363	402	10.5	0.1
المجموع	5 862	6 674	11.7	1.9

بعد ميل واضح نحو الإنخفاض، ازدهرت الاستثمارات في العام ٢٠٠٣. واستمر هذا الازدهار في العام ٢٠٠٤ بوتيرة أعلى. وقد سبق وذكرنا في (الفصل الأول، القسم الرابع) الانتعاش الذي شهده قطاع البناء: +١٢.٥% من حيث القيمة و+٩.٧% من حيث الحجم مقابل ٣.٧% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٣ وما معدله -٣% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢. كما وانتعشت الاستثمارات في سلع التجهيز وبخاصة الآلات والمعدات ووسائل النقل: +١٤.٤% من حيث الحجم مقابل +٩% في العام ٢٠٠٣ وما معدله -١.٣% سنوياً خلال فترة الخمس سنوات السابقة. وبالتالي، نما مجموع الاستثمارات المادية بنسبة ١٣.٩% من حيث القيمة و١١.٧% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

أما تقلبات الأسعار المستعملة في احتساب تقلبات السلع الاستثمارية من حيث الحجم، فهي أسعار البناء بالنسبة للمباني والأشغال العامة (راجع الفصل ١ القسم الرابع). وفي ظل غياب الرصد المباشر، فإن أسعار سلع التجهيز التي اعتمدت هي قيم الوحدات عند استيراد تلك السلع مضافاً إليها الضرائب. في هذه الحالة، فإن تقلبات الأسعار قد تكون ناجمة جزئياً عن تغير النوعية.

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت بين القطاع الخاص والقطاع العام

لا يمكن معرفة التكوين القائم لرأس المال الثابت الخاص بالمؤسسات بصورة مباشرة، وإنما يتم استنتاجه من خلال احتساب الفرق بين قيمته الإجمالية والقيمة الإجمالية للاستثمارات العامة. وبالتالي، لا نحصى استثمارات كل المؤسسات بل استثمارات القطاع الخاص فقط. في الواقع، تتضمن الاستثمارات العامة، إضافة إلى التكوين القائم لرأس المال الثابت للإدارات العامة، النفقات

على شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكّل جزءاً من التكوين القائم لرأس المال الثابت لمؤسسات الإنتاج العامة.

جدول رقم ٢٣

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			القطاع
التغير بالكمية	التغير بالأسعار	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
		٢٠٠٤			
		باسعار			
		٢٠٠٣	200٤	200٣	
			5 570	4 972	القطاع الخاص
			976	889	القطاع العام
			6 546	5 862	المجموع

أما الاستثمارات العامة فتقدّر استناداً إلى حسابات الدولة والإدارات العامة المستقلة ومنها مجلس الإنماء والإعمار.

استأنفت الاستثمارات العامة نموها في العام ٢٠٠٤ بعد فترة طويلة من التراجع: +١٢.١% من حيث القيمة مقابل -١١.١% من حيث القيمة في العام ٢٠٠٣ بعد الانخفاض بمعدل ٨.٥% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢.

القسم الثاني. التغير في المخزون

لا يمكن الحصول على أية إحصاءات عن المخزون من المؤسسات. فالتغيرات في المخزونات الواردة في الحسابات تم إدخالها للتسوية بين استخدامات الموارد من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى. أما المخزونات الكبيرة التي تم تكوينها في العام ٢٠٠١ تحسباً لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة (٦٠٨ مليار ليرة لبنانية) فقد سحب جزء منها في العام ٢٠٠٢ (-٣٥٧ مليار ليرة لبنانية) والجزء الآخر في العام ٢٠٠٣ (-١٢٩ مليار ليرة لبنانية). وفي العام ٢٠٠٤ كان ازدهار الاستيراد يعود بجزء منه إلى ضرورة إعادة تكوين المخزون. وقد أدت موازنة الحسابات إلى تقدير تغير المخزون في العام ٢٠٠٤ بـ ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية.

أما الأسعار المستعملة في احتساب التغير في المخزون من حيث الحجم فهي قيم الوحدات عند استيراد السلع التي تودع في المخزون. وقد قدر التغير في المخزون بـ +٣٩٥ مليار ليرة لبنانية من حيث الحجم في العام ٢٠٠٤.

الفصل الخامس الصادرات

بحسب المفاهيم المتعارف عليها، تتضمن الصادرات السلع المصدرّة من الأراضي اللبنانية ونفقات السياح داخل الأراضي اللبنانية.

شهدت الصادرات نمواً كبيراً في العام ٢٠٠٤ (+٢٨.٨% من حيث القيمة) لتتبع بذلك وبالمزيد من الزخم النمو الذي بدأ في العام ٢٠٠١: ١٤% في العام ٢٠٠١، ١٣.٥% في العام ٢٠٠٢ و٩% في العام ٢٠٠٣. تظهر الفقرات التالية تطوّر الصادرات في مختلف القطاعات وقد أعطيت تفاصيلها في الجدول رقم (٢٤).

استنتجت الأسعار التي اعتمدت لتقييم التقلبات في حجم السلع المصدرّة، من الإحصاءات الجمركية من خلال قسمة القيم على الكميات. ومن المفترض أن تكون أسعار الخدمات قد بقيت ثابتة. أمّا مؤشر أسعار نفقات السياح في لبنان فيفترض أنه يساوي مؤشر أسعار الاستهلاك.

جدول رقم ٢٤

تصدير السلع والخدمات الى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
		٢٠٠٤ باسعار ٢٠٠٣	200٤	200٣	نوع المنتج
24.4	-1.6	341	336	274	الصادرات الزراعية
29.6	-0.3	312	311	241	منتجات زراعية
-13.3	-15.2	29	24	33	منتجات حيوانية
24.9	3.5	2 971	3 077	2 390	الصادرات الصناعية
16.7	3.2	280	289	240	منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
16.8	3.8	396	411	339	منتجات النسيج والجلود والألبسة
20.2	15.4	205	237	171	المعادن اللافلزية
34.6	2.3	1 111	1 137	826	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
27.4	5.9	425	451	334	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
36.9	5.2	49	52	36	مفروشات
16.2	-0.7	504	501	434	منتجات الأخرى
24.8	3.0	3 312	3 412	2 665	مجموع تصدير السلع
29.3	0.0	1 467	1 467	1 134	تصدير الخدمات الصافية
22.5	0.0	211	211	172	مواصلات
25.0	0.0	306	306	245	خدمات للمؤسسات
32.4	0.0	950	950	718	تجارة
26.2	2.1	4 779	4 879	3 788	التصدير الى الخارج
24.9	3.1	1 498	1 544	1 199	نفقات السياح
25.9	2.3	6 277	6 423	4 987	المجموع الاجمالي

(أ) الصادرات الزراعية

إنّ قيمة الصادرات الزراعية الواردة في الحسابات أعلى بكثير من تلك الواردة في الإحصاءات الجمركية. وتتراوح معاملات التصحيح التي طبقت بين ١.٥ و ٣ بحسب ضرورات توازن حسابات الاستعمالات/الموارد الخاصة بالمنتجات الزراعية. ويبدو أنّ الصادرات الزراعية، بعد تصحيحها، سجّلت نمواً قوياً خلال سنتين على التوالي: +١٦% من حيث الحجم و+٢١% من حيث القيمة في العام ٢٠٠٣ و+٢٤.٤% من حيث الحجم و+٢٨.٨% من حيث القيمة في العام ٢٠٠٤، وذلك بعد أن كانت قد شهدت فترة تراجع: انخفضت قيمة المنتجات الزراعية المصدرّة من ٣٣١ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٢٢٦ مليار في العام ٢٠٠٢ (أي أنّها تراجعت بمعدّل ٧.٦% سنوياً) ثم عادت وارتفعت لتصل إلى ٢٧٤ مليار في العام ٢٠٠٣. ويعود الجزء الأكبر من هذا الانخفاض الحاصل ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ إلى انخفاض الأسعار بنسبة (-٤.٦%) بعد أن تراجعت كمية الصادرات بمعدّل وسطي نسبته ٣% سنوياً.

يعزى هذا النمو في الأساس إلى تصدير الفاكهة التي زادت كمياتها المصدرّة بنحو ٣٥% في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣ وانخفضت اسعارها بنسبة ٣%.

ب) الصادرات الصناعية

كما هي الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، عدّلت الإحصاءات الجمركية المتعلقة بصادرات بعض المنتجات المصنّعة ولكن أتت الزيادات على الأرقام الرسمية بنسب أقلّ بكثير.

في العام ٢٠٠٤، تابعت الصادرات الصناعية ميلها إلى النمو الذي بدأ في العام ٢٠٠٠ ولكن بوتيرة أعلى: +٢٩.٣% من حيث القيمة مقابل +١٨.٢% في العام ٢٠٠٣. بخلاف فترة الانخفاض السابقة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفعت أسعار التصدير بنسبة ٢.١% في العام ٢٠٠٣ و٣.٥% في العام ٢٠٠٤، ممّا جعل معدّل النمو الحقيقي يبلغ ١٥.٨% و٢٤.٩% خلال هاتين السنتين.

تجدر الإشارة إلى أنّ الصادرات من سبائك الذهب كما وارداتها استثنيت من الحسابات. فلو ادخلت لكانت حرّفت ميول الصادرات الصناعية الحقيقية. وكما يتبيّن من الجدول رقم (٢٥)، تقلّبت الصادرات من الذهب بنسبة كبيرة جداً ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤: +١٧٥% في العام ٢٠٠٣ و-٤٩% في العام ٢٠٠٤.

جدول رقم ٢٥
تصدير سبائك الذهب ٢٠٠١-٢٠٠٤

معدّل التغيّر السنوي بالنسبة المئوية							
2004	2003	2002	2004	2003	2002	2001	
-49.1	174.7	118.6	272.3	535.2	194.8	89.2	القيمة بالمليار ل.ل
-52.2	138.8	80.4	16 504	35 001	14 656	8 126	الكمية بالكلف
7.9	15.0	21.2	16.5	15.3	13.3	11.0	سعر الكلف بالمليون ل.ل

- نجمت الزيادة في صادرات المنتجات الزراعية الغذائية (+٢٠.٤% من حيث الحجم) بالأخص عن زيادة صادرات المواد الدهنية الغذائية كالزيوت النباتية (+٣٢%) والعجائن (+٣١.٤%).

- وعلى عكس العام ٢٠٠٣ حيث كان قطاع النسيج في انحسار وتراجع، شهدت الصادرات من المنتجات النسيجية والجلود انتعاشاً ملحوظاً في العام ٢٠٠٤ (+٢١.٢% من حيث القيمة). وتكونت هذه الصادرات بشكل أساسي من الملابس (+٢٤.٤%) والأحذية (+٢٠.٦%) والسجاد (+٥٨.٧%).
- كما ازدهرت في العام ٢٠٠٤ الصادرات من المعادن اللافلزية والمنتجات المكوّنة منها (+٣٨.٧%). ويعود هذا الازدهار بجزئه الأكبر إلى ارتفاع الأسعار (+١٥.٤%). ويشكّل الأسمنت أكثر من نصف هذه المنتجات، وقد ارتفعت صادراته من ٨٤.٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ١٤٤.٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤، أيّ أنّه سجّل زيادة نسبتها ٧١.١% يعود جزء منها إلى الارتفاع في الأسعار الذي وصل إلى ٢٦.٢%، إذ أنّ الزيادة من حيث الحجم بلغت ما نسبته ٣٥.٦%.
- احتلت مجموعة المعادن والآلات والمعدات مرتبة مهمة في الصادرات الصناعية (٣٧% من قيمة المنتجات المصنّعة المصدّرة). وتتألّف هذه المجموعة من المجموعات الفرعية التالية: معادن باستثناء الذهب (٩%)، منتجات معدنية (٦%)، آلات ومعدات (٢١%) ووسائل نقل (١%).
- ارتفعت الصادرات من المعادن بنسبة ٧١% من حيث القيمة. ويعود هذا الارتفاع إلى تصدير الخردة (نفايات) التي انتقلت من ٥١ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٣٠ مليار في العام ٢٠٠٤.
- ارتفعت الصادرات من المنتجات المعدنية بنسبة ٢١%. ومن بين المنتجات الرئيسة التي تقع ضمن هذه المجموعة الفرعية، نذكر التركيبات الحديدية للبناء التي بلغت قيمة صادراتها أكثر من ضعف ما كانت عليه في العام ٢٠٠٣ (١٠.٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و ٢٤.١ مليار في العام ٢٠٠٤).
- سجّلت الصادرات من الآلات والمعدات ارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠٠٤: +٣٦.٤%. ولا بدّ من أن نذكر النمو الذي شهدته صادرات المنتجات الأهم الداخلة في هذه المجموعة الفرعية ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وهي: المجموعات المولّدة للكهرباء (من ٧٤.٤ إلى ١٤٥.٤ مليار ليرة لبنانية) وأجهزة التبريد (من ٢١.٩ إلى ٣٩.٠ مليار ليرة لبنانية).
- شهدت صادرات المجموعات الفرعية كـ "الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية" نمواً ملحوظاً في صادراتها ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤: مصنوعات خشبية باستثناء المفروشات (من ٢٦.٣ إلى ٣٠.٩ مليار ليرة لبنانية)، الورق والكرتون (من ٩٠.٥ إلى ١٠٦.٧ مليار ليرة لبنانية)، المنتجات الكيماوية الأساسية (١٣٢.٦ مليار إلى ١٧١.٧ مليار) منها الأسمدة الفوسفاتية (من ٣٩.٧ مليار إلى ٧٥.٤ مليار)، المنتجات الكيماوية المتفرقة (من ٥٢.١ مليار إلى ٨١.٢ مليار)، المصنوعات من مطاط (من ٣.٩ مليار إلى ٦.٠ مليار) وأخيراً المصنوعات البلاستيكية (من ٣٨.٧ إلى ٥٤.٠ مليار).
- ونمت الصادرات من المفروشات بشكل ملحوظ (+٤٤% من حيث القيمة) ولو كانت نسبتها ضئيلة في مجموع الصادرات.
- تتكوّن السلع المتفرقة بشكل أساسي من المجوهرات التي زادت صادراتها بنسبة ١٢.١% إذ انتقلت من ١٠٩.٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ إلى ١٢٣.٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤.

ج) تصدير الخدمات

لم يتمّ إحصاء تبادل الخدمات مع الخارج بشكل جيّد بعد. فالمبالغ الصافية المحصّلة مقابل الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وحدها يمكن معرفتها بصورة منتظمة. وقد أهملت الصادرات الصافية لخدمات النقل. وقدّرت الخدمات الصافية المصدّرة إلى المؤسسات بفضل الاستقصاء الذي جرى مع مؤسسات كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٤. أمّا إيرادات التجارة الثلاثية الواردة في الحسابات فهي تقريبية.

مالت الإيرادات الصافية الوافدة للمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى التراجع في الأعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، بعد أن كانت قد سجّلت نمواً ملحوظاً ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩. وفي العام ٢٠٠٤ سجّلت هذه الإيرادات ارتفاعاً (+٢٢.٥%) .

أمّا أرقام المبيعات التي حقّقتها في الخارج الشركات اللبنانية التي تقدّم الخدمات للمؤسسات، صافية من مدفوعات الخدمات لغير المقيمين، فقد ارتفعت بحسب تصريحات المؤسسات الكبيرة الحجم لتصل إلى ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ و ٢٤٥ مليار في العام ٢٠٠٣ أيّ أنها سجّلت زيادة بنسبة ١٩.٣%^٦. وفي العام ٢٠٠٤، شهدت أرقام المبيعات نمواً بما نسبته ٢٥% بحسب تصريحات مؤسسات (أوف شور) إلى وزارة المالية.

وفي ما يتعلّق بمعدّل النمو المعتمد لتقدير الإيرادات الصافية للتجارة الثلاثية فهو معدّل حركة العبور وإعادة التصدير. وبعد أن شهد فترة تراجع ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ بمعدّل -٤.٣% سنوياً، انتعش هذا القطاع في العام ٢٠٠١ (+٩.١%) وفي العام ٢٠٠٢ (+١٨.٧%)، ثم تراجع مجدداً سنة ٢٠٠٣ بنسبة (-١٥.٨%) وعاد ليرتفع في العام ٢٠٠٤ (+٣٢.٤%).

د) نفقات السياح

من المتعارف عليه أنّ معدّل نمو حجم نفقات السياح والمسافرين الأجانب الآخرين على الأراضي اللبنانية يساوي نمو عدد المسافرين الأجانب (باستثناء السوريين) الذين يدخلون سنوياً إلى لبنان: +٥.٩% في العام ٢٠٠٣ و +٢٤.٩% في العام ٢٠٠٤، مقابل ما معدّله +١١.٨% سنوياً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢. أمّا مؤشر الأسعار المعتمد في احتساب قيمة النفقات فهو مؤشر أسعار الاستهلاك.

الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة

يقضي النظام الدولي للحسابات الإقتصادية (SCN93) بوضع مجموعة من الحسابات لكلّ من فئات عملاء الإقتصاد الوطني المشار إليها بـ S.1 وللعالم الخارجي المشار إليها بـ S.2.

^٦ أظهر هذا الاستقصاء أنّ ارقام الصادرات من الخدمات الواردة في حسابات ١٩٩٧-٢٠٠٢ ناقصة تماماً.

إن فئات عملاء الإقتصاد الوطني الخمس هي التالية:

S11: الشركات غير المالية

S12: المؤسسات المالية

S13: الإدارات العامة

S14: الأسر

S15: الجمعيات التي لا تبغي الربح

لا يسمح واقع النظام الإحصائي الوطني في لبنان بوضع الحسابات الاقتصادية لكل من فئات عملاء الإقتصاد بشكل صحيح. ويستحيل بشكل خاص توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع بين الشركات غير المالية والأسر. وإنما يمكن إعطاء تقدير تقريبي للعناصر الأساسية للحسابات المتكاملة لجملة العملاء المحليين وللعالم الخارجي.

يفصل الجدولان (٢٦) و(٢٧) الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ككل (S.1) وللعالم الخارجي (S.2)، ويتيحان استنتاج التدفقات الأساسية التي شهدتها الإقتصاد خلال السنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

يعرض الفصل الأول حسابات عملاء الإقتصاد الوطني التي تظهر المجاميع الإقتصادية الأساسية: حساب الإنتاج وحساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل، وحساب التوزيع الثانوي للمداخيل، وحساب استعمال المداخيل، وحساب رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

ويعرض الفصل الثاني تقديرات العناصر الرئيسية لميزان المدفوعات الموزعة على أربعة حسابات هي التالية: حساب تبادل السلع والخدمات، وحساب المداخيل والتحويلات الجارية، وحساب تحويل رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

أما حسابات العملاء التي تمكنا من وضعها فهي حسابات الإدارة المركزية وحسابات المصارف التجارية. وترد هذه الحسابات في الملحق المرفق بهذا التقرير.

جدول رقم ٢٦

الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني (S.1)

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
2004	2003	2004	2003	
				I . حساب الإنتاج
37 ٧51	33 985			P11 إنتاج تسويقي
4 840	4 991			P12 إنتاج غير تسويقي
5 755	5 032			D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات

		15 989	14 158	P2 الاستهلاك الوسيط
		32 357	29 851	B1 القيمة المضافة غير الصافية
48 346	44 009	48 346	44 009	المجموع
1.II حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية				
32 357	29 851			B1 القيمة المضافة غير الصافية
5 755	5 032	5 755	5 032	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
5 943	5 709	6 720	6 724	D41 الفوائد
...	...	2 998	2 471	القطاع الخاص
...	...	3 722	4 253	القطاع العام
21 032	20 770	21 484	20 101	D1 + D4.. أجور ومدخيل أخرى
		31 129	29 505	B5 الرصيد الدخل الوطني القائم
65 088	61 362	65 088	61 362	المجموع
2.II حساب توزيع الدخل الثانوي				
31 129	29 505			B5 الرصيد الدخل الوطني القائم
1 521	1 318	1 521	1 318	D5 الضرائب المباشرة
841	722	841	722	D61 الاشتراكات الإجتماعية
1 656	1 678	1 633	1 655	D62 التقديرات الإجتماعية
5 542	5 511	497	470	D79 التحويلات الجارية الأخرى
		36 196	34 568	B6 الرصيد الدخل الوطني المتاح
40 688	38 734	40 688	38 734	المجموع
4.II حساب استعمال المداخل				
		32 499	30 399	P2 استهلاك
		3 697	4 169	B8 الوفر القائم
36 196	34 568	36 196	34 568	المجموع = الرصيد الدخل الوطني المتاح
1.III حساب الرأسمال				
3 697	4 169			B8 الوفر القائم
		7 074	5 733	P51 تكوين الرأسمال الثابت
2 193	2 540	6	6	D9 تحويل رأسمال
		-1 199	970	B9 الرصيد: الحاجة (-) إلى التمويل
5 880	6 709	5 880	6 709	المجموع
2.III الحساب المالي				
-1 199	970			B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
6 434	7 515	6 676	12 920	F2 الأوراق النقدية والودائع
3 923	3 738	3 370	1 323	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
264	137	301	60	F4 القروض
3 111	3 367	2 185	1 425	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
12 532	15 728	12 532	15 728	المجموع

جدول رقم ٢٧
حسابات العالم الخارجي (S.2)

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
2004	2003	2004	2003	
				I. حساب تبادل السلع والخدمات
13 638	11 268			الاستيراد
		6 423	4 987	التصدير

		7 215	6 281	B11 الميزان التجاري
13 638	11 268	13 638	11 268	المجموع
				II. حساب المداخل والتحويلات الجارية
7 215	6 281			B11 الميزان التجاري
1 203	706	414	788	D1 الأجور وملحقاتها
1 813	1 635	1 036	620	D41 الفوائد
		337	588	D4...مداخيل أخرى (صافية)
		23	23	D62 التقديمات الإجتماعية
		5 044	5 040	D79 التحويلات الجارية الأخرى (الصافية)
		3 377	1 564	B12 ميزان العمليات الجارية
10 231	8 622	10 231	8 622	المجموع
				1.III حساب الرأسمال
3 377	1 564			B12 ميزان العمليات الجارية
		2 177	2 534	D9 تحويل رأسمال (صافي)
		1 199	-970	B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
3 377	1 564	3 377	1 564	المجموع
				٢.III الحساب المالي
1 199	-970			B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
242	5 405			F2 الأوراق النقدية والودائع (الصافية)
		553	2 415	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
		-37	77	F4 القروض
		926	1 942	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
1 442	4 434	1 442	4 434	المجموع

الفصل الأول الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني

تنوّع العمليات المختلفة المنجزة بين العملاء الاقتصاديين أو التدفقات الناجمة عن النشاط الإقتصادي على ست فئات أو فئات فرعية من الحسابات هي التالية: (إنّ الأرقام هي عبارة عن رموز التصنيف الدولي للحسابات).

- I حساب الإنتاج.
- 1.II حساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل.
- 2.II حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- 4.II حساب استعمال الدخل.
- 1.III حساب رأس المال.
- 2.III الحساب المالي.

تتيح هذه الحسابات استنتاج المجاميع الأساسية التي تُميّز النشاط الاقتصادي وقد تمّ تلخيصها في الجدول رقم (٢٨) التالي.

جدول رقم 28
تطوّر المجاميع الاقتصادية الرئيسية ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية					نوع الحصيلة
٢٠٠٤	2003	2002	2001	2000	
32 357	29 851	28 216	25 947	25 359	الناتج المحلي القائم
-1 229	-346	-302	303	834	+ مداخيل عوامل الإنتاج الصافية
31 129	29 505	27 914	26 250	26 194	= الدخل الوطني القائم
5 067	5 063	2 974	2 544	2 463	+ التحويلات الجارية الصافية
36 196	34 568	30 888	28 795	28 657	= الدخل الوطني المتاح القائم
32 499	30 399	28 562	26 591	26 063	- الاستهلاك
3 697	4 169	2 326	2 203	2 594	= الإدخار الوطني القائم
2 177	2 534	331	450	274	+ تحويل الرساميل الصافية
5 874	6 703	2 657	2 653	2 868	= الإدخار المتاح القائم
7 074	5 733	5 122	5 923	5 108	- تكوين الرأسمال الثابت
-1 199	971	-2 465	-3 269	-2 240	= القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-)
1 441	4 434	4 821	1 502	1 803	+ تمويل خارجي
242	5 405	2 356	-1 767	-437	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: عدلت الأرقام العائدة إلى السنوات ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣

استناداً إلى ما تقدّم نستنتج ما يلي:

- أنّ الناتج المحلي القائم هو رصيد حساب الإنتاج لجملة العملاء الاقتصاديين.
- أنّ الدخل الوطني القائم يشتقّ من حساب التوزيع الأولي للمداخيل.
- أنّ الدخل الوطني المتاح القائم يساوي رصيد حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- أنّ الإدخار الوطني القائم هو رصيد حساب استعمال الدخل.
- يتمّ استنتاج الإدخار الوطني المتاح القائم والقدرة على التمويل او الحاجة إليه من حساب رأس المال.
- يرد رصيد ميزان المدفوعات في الحساب المالي تحت عنوان "التغير في النقد والودائع".

تتناول الأقسام التالية تفاصيل هذه الحسابات.

القسم الأول. حساب الإنتاج

يسجل حساب الإنتاج، من حيث الموارد، قيمة إنتاج عملاء إقتصاديين مختلفين ويسجل، من حيث الاستعمالات، قيمة الاستهلاك الوسيط. ويكون رصيد هذا الحساب مساوياً للناتج المحلي القائم.

وتقسّم قيمة الإنتاج إلى إنتاج تسويقي (P.11) وإنتاج غير تسويقي (P.12) وإلى الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3).

(أ) الإنتاج التسويقي (P.11)

يساوي الإنتاج التسويقي الإيرادات الصافية من الرسوم التي تجنيها وحدات الإنتاج جميعها من عمليات بيع السلع والخدمات. إلا أنه نظراً إلى وسائل التقدير المعتمدة في ظل غياب الإحصاءات الملائمة، فإن قيمة الإنتاج التسويقي المذكورة هنا تشمل أيضاً قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً.

تساوي قيمة هذا الإنتاج مجموع إنتاج جميع القطاعات التسويقية المحتسب بسعر السوق، مخصوماً منه الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه إعانات الاستثمار.

يتناول الفصل الأول من الجزء الأول بالتفصيل الإنتاج التسويقي المقدر بالأسعار المدفوعة من قبل المستعملين.

ب) الإنتاج غير التسويقي (P.12)

يمثل الإنتاج غير التسويقي، كما يظهر في هذه الحسابات، تقدير إنتاج الإدارات العامة فقط. وبالتالي فهو لا يتضمّن قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً من قبل الأسر ولا إنتاج الجمعيات التي لا تبغى الربح.

تمّ عرض وسيلة تقدير هذا الإنتاج في الفصل الأول من الجزء الأول.

ج) الرسوم الصافية من الإعانات على المنتجات (D.2 - D.3)

مبدئياً، وحدها الرسوم المحدّدة المفروضة على المنتجات صافية من الإعانات يجب أن تظهر في هذا الحساب، ولكن بسبب غياب المعلومات الكافية تمّ الأخذ بمجمّل الضرائب غير المباشرة الداخلة في حساب استثمار المؤسسات. وتشمل هذه الضرائب ما يلي: الرسوم الجمركية والرسوم على استهلاك بعض المنتجات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢، إضافة إلى أرباح المؤسسات العامة وأخيراً رسوم البلدية وغيرها من الضرائب غير المباشرة.

لم تؤخذ رسوم البلدية المذكورة من حسابات البلديات وهي حسابات لم تجمع حتى الآن من قبل السلطات المختصة، بل تمّ تقديرها من خلال المؤشرات المستنتجة من حسابات الخزينة العامة التي تُحصّل بعض الرسوم لحساب البلديات. كما تتضمن هامش من التعديل الضروري لتوازن حسابات القطاع العام.

أما الضرائب الأخرى فيتمّ استخلاصها من قطع حسابات الدولة.

يبين الجدول رقم (٢٩) تطوّر مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة ورسوم الاستهلاك ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤.

جدول رقم ٢٩

الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤

نوع الضريبة	2000	2001	2002	2003	٢٠٠٤
الرسوم الجمركية	1 067	858	596	475	529
رسوم الاستهلاك	822	921	2 097	2 575	2 874
أرباح المؤسسات العامة	803	805	921	1 259	1 453
طوابع ورسوم أخرى	198	197	198	224	274
رسوم البلديات و تسوية	461	510	556	518	686
- الإعانات	-122	-22	-20	-20	-61
المجموع	3 229	3 269	4 348	5 032	5 755

بعد أن كانت الرسوم الجمركية قد انخفضت ما بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٣، نتيجة السياسة التي انتهجتها الدولة والتي تقضي باستبدال هذه الرسوم بالضريبة على القيمة المضافة بصورة تدريجية، ارتفعت في العام ٢٠٠٤ وإنما بوتيرة نمو أدنى من وتيرة نمو الاستيراد (١١.٤% مقابل ٣١.١%).

أما رسوم الاستهلاك فشهدت زيادة كبيرة منذ العام ٢٠٠٢ نتيجة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من جهة وبسبب إعادة النظر في هذه الرسوم من جهة أخرى. وفي العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، لم تكن الزيادة القوية في الإيرادات الناجمة عن الضريبة على القيمة المضافة (+٣٤%) و٢٧.٧% تعزى كلياً إلى نمو الصفقات وإنما إلى إتساع قاعدة الضريبة وأيضاً إلى الفارق الزمني بين تحصيل الإيرادات ودفع المبالغ المستحقة (أنظر الجدول (٣٠)). وفي العام ٢٠٠٤ أدت سياسة استقرار أسعار البنزين إلى تخفيض الضريبة على المحروقات بما نسبته -٢١%.

جدول رقم ٣٠
رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤

نوع الرسم	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
على التبغ	79.9	111.2	167.7	184.6	196.5
على السفر من المطار	55.2	62.0	64.2	72.3	84.2
على الأسمت	35.8	36.2	2.0	-	-
على المحروقات	424.6	472.3	703.3	816.3	644.7
على تسجيل السيارات	180.1	190.2	149.8	164.2	242.2
على المشروبات	11.3	14.5	7.1	5.3	5.6
على الفنادق والمطاعم	23.0	21.3	7.0	2.5	1.5
على الملاهي	8.3	8.9	5.4	3.7	4.0
رسوم أخرى	3.6	4.6	4.3	3.9	7.0
على القيمة المضافة			986.4	1 322.4	1 688.2
المجموع	821.9	921.1	2 097.2	2 575.2	2 873.9

وتعتبر أرباح المؤسسات العامة على أنها ضرائب على المنتجات لأن الدولة هي التي تحدّد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات. وتعتبر أرباح المؤسسات العامة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية من أهم هذه الأرباح وقد شهدت نمواً ملحوظاً خلال فترة السنوات الست الأخيرة، فارتفعت من ١٤١ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ لتصل إلى ٧٨٥ مليار في العام ٢٠٠٢ و١٠٨٦ مليار في العام ٢٠٠٣ و١٣١٠ مليار في العام ٢٠٠٤.

أما الإعانات المقدمة للمؤسسات العامة والتي ترد في حسابات الدولة فهي على الشكل التالي:
(جدول رقم ٣١)

جدول رقم ٣١
الإعانات الى المؤسسات العامة ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية

المؤسسة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
مكتب القمح والشمندر السكري	14.5	-	-	-	15.0
إدارة حصر التبغ	55.0	-	-	-	-
مصالح المياه	3.0	3.1	4.5	0.4	1.6
مصلحة النقل المشترك	13.0	11.5	11.5	15.0	14.0
تلفزيون لبنان	13.1	5.5	2.5	2.5	28.2
غيرها	23.8	2.1	1.6	2.4	2.1
المجموع	122.4	22.2	20.1	20.3	60.9

لا تسجّل الإعانات التي تمنح لمؤسسة كهرباء لبنان في نفقات موازنة الدولة، بل تسجّل في حساب الخزينة على أنها سلفات للمؤسسات العامة وتعتبر عملية مالية. ارتفعت ديون شركة كهرباء لبنان للخزينة بمقدار ٥٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٣ و ٧٠٠ مليار في العام ٢٠٠٤.

د) الاستعمالات الوسيطة

تساوي الاستعمالات الوسيطة عمليات شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل وحدات الانتاج مخصوماً منها التغير في المخزون ويتم تقييمها بأسعار السوق أي باحتساب كلّ الرسوم.

وقد تمّ عرض الاستهلاك الوسيط لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول من الجزء الأول.

القسم الثاني. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الأولية

نعني بالمداخيل الأولية كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تندرج ضمن قيمة الناتج المحلي القائم. ويسجّل حساب استثمار المداخيل الأولية وتخصيصها، من جهة الموارد، الناتج المحلي القائم وسائر أنواع المداخيل الأولية التي يحصلها العملاء الوطنيون. كما يسجّل، لجهة الاستعمالات، المداخيل الأولية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين. ويستنتج من رصيد هذا الحساب ثاني المجاميع أهمية وهو الدخل الوطني القائم. وبما أنه تمّ وضع حساب الاستثمار وتخصيص الدخل الأولي لوحدة الإنتاج فقط، فهو يسمح بتفصيل الناتج المحلي القائم بحسب منظور الدخل.

أ) منظور الدخل الخاص بالناتج المحلي القائم

يظهر الجدول رقم (٣٢) توزيع الناتج المحلي القائم بحسب كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تندرج ضمن قيمته أي الرواتب والأجور وملحقاتها والضرائب غير المباشرة صافية من الإعانات والفوائد وغيرها من المداخيل والاهتلاكات.

جدول رقم ٣٢

توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٠-٢٠٠٤

عناصر الناتج المحلي القائم	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الرسوم ناقص الإعانات	3 229	3 269	4 348	5 032	5 755

2 998	2 471	2 166	2 552	2 209	الفوائد
21 484	20 101	19 720	18 221	17 948	الأجور والمداخيل الأخرى
2 120	2 247	1 981	1 905	1 973	اهتلاك (رصيد)
32 357	29 851	28 216	25 947	25 359	المجموع = الناتج المحلي القائم

تمثل الرواتب والأجور وملحقاتها مجموع مخصّصات المُستخدّمين التي تتحمّلها مؤسسات الإنتاج والإدارات العامة. وتستخلص الرواتب والأجور المدفوعة من قبل الإدارات العامة من حسابات القطاع العام وقد تمّ عرض تطوّرهما في الجدول رقم ١٠ (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، القسم الثامن). أما الرواتب والأجور وغيرها من مصاريف المُستخدّمين التي تدفعها مؤسسات الإنتاج فتمّ تقديرها أثناء وضع الحسابات لسنة ١٩٩٧ بفضل معطيات الاستقصاءات. وقد بلغت نسبتها من الناتج المحلي القائم نسبة ٣٥.٥%: ٨٣.٢% في القطاع الإداري و ٢٩.١% في القطاع التسويقي.

لسوء الحظ لا تتوفر معلومات عن الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ لمعرفة تطوّر هذه النسبة. وإنّ استقصاء العام ٢٠٠٤ الذي شمل المؤسسات الكبيرة الحجم بما فيها ٢٤٠ مؤسسة صناعية و ٢٧٠ مؤسسة خدمات (باستثناء خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التعليم) و ٩٦ مؤسسة تجارية، أظهر معدّلات تكلفة اليد العاملة على إجمالي القيمة المضافة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كالتالي:

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	٢٤.٦%	٢٤.٢%
الخدمات	٣٢.٤%	٣٢.٩%
التجارة	١٠.٥%	١٠.٩%

في المقابل، سجّلت حصة الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي القائم صافية من الإعانات، تقدّماً هاماً إذ ارتفعت من ١٠.٥% في العام ١٩٩٧ إلى ١٥.٤% في العام ٢٠٠٢ و ١٦.٩% في العام ٢٠٠٣ و ١٧.٨% في العام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا الارتفاع الأخير نتيجة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢ واتّساع قاعدة الضريبة في السنتين التي تلتها.

تمثل الفوائد أجرة الرأسمال المالي المدفوعة من قبل المؤسسات إلى أصحاب رؤوس الأموال، وهي لا تتضمن الفوائد التي تدفعها الإدارات العامة. ومن المتعارف عليه أنّ تلك الفوائد لا تدخل ضمن تقديرات الإنتاج غير التسويقي وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم.

ومن أجل تقدير أعباء الفوائد التي تتحمّلها مؤسسات الإنتاج لم تتناول الحسابات الواردة في هذه الدراسة إلاّ الفوائد المدفوعة على الودائع المصرفية. وقد تمّ توزيع الفوائد التي تقدّمها المصارف بين العملاء المدنيين وفقاً لحصة دينهم للمصارف. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الفوائد التي تقبضها المصارف يمثل قيمة خدمات الوساطة المالية التي تقدّمها.

جدول رقم ٣٣

احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والإدارات ٢٠٠٠-٢٠٠٤
مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	معطيات المصارف
					الفوائد المقبوضة
1 912	2 756	2 852	2 816	2 881	على سندات الخزينة
214	214	372	507	499	من غير المقيمين
4 021	3 361	2 919	3 301	2 913	من مدينين آخرين
6 147	6 331	6 143	6 623	6 293	المجموع
4 582	4 655	4 559	5 121	4 772	الفوائد المدفوعة إلى المودعين
0.745	0.735	0.742	0.773	0.758	نسبة الفوائد المدفوعة على الفوائد المقبوضة
0.255	0.265	0.258	0.227	0.242	نسبة قيمة الخدمة المصرفية على الفوائد المقبوضة
					توزيع الفوائد المدفوعة إلى المودعين على حساب:
1 425	2 027	2 117	2 177	2 185	الإدارات العامة (الخزينة)
159	157	276	392	378	غير المقيمين
2 998	2 471	2 166	2 552	2 209	مؤسسات القطاع الخاص
4 582	4 655	4 559	5 121	4 772	المجموع

وعلى ضوء ما تقدّم، فإنّ الفوائد التي يدفعها القطاع الخاص إلى أصحاب الودائع عبر المصارف التجارية قدرت بـ ٢٤٧١ مليار في العام ٢٠٠٣ و ٢٩٩٨ مليار في العام ٢٠٠٤، أيّ بنسبة ٨.٣% و ٩.٣% على التوالي من الناتج المحلي القائم. وفي العام ١٩٩٧، كانت قد وصلت هذه النسبة إلى ٥.٣% فقط.

أما الفوائد التي يدفعها القطاع العام والتي لا تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم، وإنما تدخل في حساب التوزيع الأولي بحسب ما هو متعارف عليه دولياً، فيتم استخلاصها من حسابات الإدارات العامة بعد خصم قيمة الخدمات المصرفية. وتقدّر هذه الأخيرة بحسب المعطيات الواردة في الجدول رقم (٣٣) من خلال تطبيق نسبة قيمة الخدمات المصرفية على الفوائد التي تحصلها المصارف من محفظات سندات الخزينة الخاصة بها. يبيّن الجدول التالي تطوّر أعباء الدين العام وتوزيعها بين فوائد وخدمات مصرفية.

جدول رقم ٣٤

تطور خدمة الدين العام وحصة الفوائد منه ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	تقسيم أعباء الدين
	4 209	4 983	4 830	4 427	4 337	خدمة الدين
	487	730	736	700	716	- قيمة الخدمات المصرفية
	3 722	4 253	4 094	3 727	3 621	= الفوائد المدفوعة

وتتألف أنواع الدخل الأخرى من الأنصبة أو حصص الأرباح التي توزع على أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في الإنتاج ومن إيرادات المتعهدين الفرديين المختلطة. وقد خضعت هذه المداخيل إلى تقدير إجمالي عام ١٩٩٧ وتبقى أنصبة أصحاب الأسهم غير معروفة. وكما هو الحال بالنسبة للرواتب، قُدرت هذه المداخيل للعام ١٩٩٧ فقط، الأمر الذي أدى إلى تبيان حصة نسبية من هذه المداخيل من الناتج المحلي القائم تصل إلى ٤٢.٣%.

ونتيجة لغياب المعلومات الكافية تمّ جمع الرواتب وأنواع المداخيل غير الفوائد في بند واحد اعتباراً من ١٩٩٨.

وفي الواقع، تعتبر *الإهلاكات* رصيد حساب استثمار مؤسسات الإنتاج مضافاً إليه القيمة المقدرة لاستهلاك رأس المال الثابت للإدارت العامة، وقد تمّ عرض هذا العنصر الأخير في الجدول رقم (١٠) الذي بيّن احتساب قيمة الإنتاج غير التسويقي.

(ب) احتساب الدخل الوطني القائم

يساوي الدخل الوطني القائم رصيد حساب استثمار وتخصيص المداخيل الأولية لمجمل عملاء الاقتصاد القومي. وهو يقاس بالتالي على أنه يساوي الناتج المحلي القائم مضافاً إليه رصيد (الموارد – الاستعمالات) للمداخيل الأولية الذي يساوي الدخل الصافي للعوامل الوافدة من العالم الخارجي. ويتمّ استخلاص هذه الأخيرة من حسابات العالم الخارجي S.2 (الجدول رقم ٢٧) المعروضة في الفصل التالي.

وقد تمّ تفصيل رصيد أنواع المداخيل الأولية الثلاثة (الأجور والفوائد والمداخيل الأخرى) في الجدول رقم (٣٥).

جدول رقم 35

مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية

عناصر الدخل الوطني	2000	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الناتج المحلي القائم	25 359	25 947	28 216	29 851	32 357
الأجور الخارجية الصافية	-85	-59	-9	82	-789
الفوائد الخارجية الصافية	486	-96	-803	-1 016	-777
المداخيل الخارجية الأخرى الصافية	434	458	511	588	338
المجموع = الدخل الوطني القائم	26 194	26 250	27 914	29 505	31 129

كان نمو الدخل الوطني القائم أضعف من نمو الناتج المحلي القائم بسبب انخفاض المداخيل الخارجية الصافية لعوامل الإنتاج. وقد تأثرت تلك المداخيل بانخفاض معدلات الفوائد الممنوحة على الأموال الموظفة في الخارج في حين زادت توظيفات غير المقيمين بالسندات اللبنانية، لاسيما سندات الخزينة بالعملات الأجنبية واستفادت من معدل فائدة أعلى بكثير. في العام ٢٠٠٤، ارتفع عدد العمال الأجانب العاملين في لبنان بشكل ملحوظ وقد تجاوزت أجورهم أجور العمال اللبنانيين العاملين في الخارج.

القسم الثالث. حساب التوزيع الثانوي للدخل

يسجل حساب التوزيع الثانوي للدخل، لجهة الموارد، الدخل الوطني القائم وموارد العملاء الوطنيين الناجمة عن أنواع مختلفة من التحويلات وهي: الضرائب المباشرة والاشتراكات والتقديمات الاجتماعية والتحويلات الجارية. ويتم تسجيل تلك التحويلات التي يقوم بها العملاء الوطنيون على أنها استعمالات. وبالتالي يساوي رصيد هذا الحساب الدخل الوطني القائم زائد التحويلات الجارية الصافية الآتية من الخارج. وبالتالي نحصل على حاصل ثالث يفيد في دراسة أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بـ "الدخل الوطني المتاح القائم".

(أ) الضرائب المباشرة

إن الضرائب المباشرة هي مبالغ إلزامية يتم اقتطاعها من قبل الإدارات العامة من موارد العملاء الوطنيين ويتم تسجيلها في استعمالات الأسر وفي موارد الإدارات العامة.

هناك نوعان من الضرائب المباشرة: الضريبة على الدخل والضريبة على الأملاك. وتشبه الضريبة على السيارات الخاصة الضريبة المفروضة على الأملاك وقد تم احتسابها مع الضرائب المباشرة بخلاف التصنيف الإداري الذي يدرجها في رسوم الاستهلاك. ويظهر الجدول رقم (٣٦) المبالغ التي تستوفيها الإدارة المركزية من هذه الضرائب مثلما ظهرت في قطع حسابات الدولة. ويمكن إضافة واردات البلديات التي تتخذ طابع الضريبة المباشرة إلى المبالغ الواردة في هذا الجدول. غير أنّ هذه الواردات غير معروفة وتبقى المبالغ المسجلة تقريبية وتشمل التعديلات الضرورية لموازنة حسابات القطاع العام.

جدول رقم 36

توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية

نوع الضريبة	2000	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
ضريبة الدخل	427	585	642	708	801
الضريبة على الأملاك	272	273	301	310	396
الضريبة على السيارات	191	226	210	238	238
حصة البلديات وغيرها	53	54	60	62	86
المجموع	943	1 138	1 213	1 318	1 521

(ب) الاشتراكات الاجتماعية

تشمل الاشتراكات الاجتماعية التي أحصيت في هذه الحسابات الاشتراكات التي تدفع إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمبالغ التي تقتطعها الدولة من رواتب الموظفين الحكوميين لتغذية صندوق التقاعد. غير أنّ هذه الدراسة لم تتطرق إلى المساهمات الإلزامية في صناديق أخرى كتعاونية الموظفين الحكوميين، وذلك بسبب عدم وجود معلومات إحصائية تتعلق بهذا الموضوع.

ويفترض بجميع الاشتراكات، بما فيها تلك التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن تكون مدفوعة من قبل المُسْتخدَمين (استعمالات الأسر) إذ يتم احتسابها ضمن تعويضات العمل (موارد الأسر) ويتم تسجيلها بالمقابل على أنها موارد للإدارات العامة.

وتُدرج المبالغ المدفوعة من قبل الدولة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الموازنة في بند التحويلات وليس على أنها اشتراكات على الدولة أن تدفعها بصفتها رب عمل يوظف متعاقدين لا يتمتعون بصفة الموظفين الحكوميين وبالتالي يخضعون إلى قانون العمل. تبقى تلك المدفوعات عشوائية (٦٠ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٠ و ٨٠ مليار في العام ٢٠٠٤، ولم تسدّد أية دفعات للأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣). وقد تم استثناء هذه الدفعات من أجور العمال والاشتراكات الاجتماعية.

جدول رقم 3٧

الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية

نوع الاشتراك	2000	2001	2002	2003	٢٠٠٤
الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي					
أرباب العمل	681	588	576	596	...
الأجراء	49	50	51	52	...
المجموع	730	638	626	648	755
حسومات التقاعد لموظفي الدولة	81	79	80	74	86
المجموع	811	717	706	722	841

(ج) التقديمات الاجتماعية

تظهر التقديمات الاجتماعية على أنها موارد في الحساب (2 II) وهي تفوق تلك المسجلة في الاستعمالات وذلك لأن بعض الأسر المقيمة تحصل بالإضافة إلى التقديمات المحلية، على معاشات تقاعد تدفعها هيئات غير مقيمة. وقد قدرت معاشات التقاعد المدفوعة من الخارج بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وبقيت ثابتة خلال الفترة التي تلت بسبب غياب المعلومات.

جدول رقم ٣٨

توزيع التقديمات الاجتماعية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية

نوع التقدمة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي					
تعويضات المرض	231	325	377	397	444
التعويضات العائلية	124	188	207	215	217

150	194	303	256	177	تعويضات نهاية الخدمة
812	806	888	769	532	المجموع
					معاشات التقاعد المدفوعة
821	849	850	834	844	من الدولة
23	23	23	23	23	من الخارج
1 656	1 678	1 761	1 626	1 399	المجموع

أما التقديمات التي يقدمها العملاء الوطنيون (المسجلة لجهة الاستعمالات) فهي تقتصر على التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى معاشات التقاعد التي تدفعها الدولة. وقد ارتفعت الأولى من ٤٠٧ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ و ٨٠٦ مليار في العام ٢٠٠٣ و ٨١٢ مليار في العام ٢٠٠٤، وارتفعت الثانية من ٥٢٨ مليار إلى ٨٤٩ ومن ثم إلى ٨٢١ مليار خلال الفترة نفسها. وبعد أن سجلت التعويضات معدل نمو سنوي بلغ ١٣% ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، تراجعت نسبة النمو إلى ٤.٧% في العام ٢٠٠٣ و ١.٣% في العام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا التراجع عن الانخفاض الجذري في تعويضات نهاية الخدمة التي يدفعها صندوق الضمان الاجتماعي.

وكما هي الحال بالنسبة للاشتراكات الإجتماعية، لم تشمل الحسابات الواردة في هذه الدراسة المنافع التي تقدمها صناديق أخرى.

د) التحويلات الجارية واحتساب الدخل الوطني المتاح القائم

يشمل باب "التحويلات الجارية" ثلاثة أنواع من التدفقات هي: واردات الدولة غير الضريبية، والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمؤسسات وهيئات أخرى مقيمة أو غير مقيمة من القطاع الخاص، وأخيراً على التحويلات الجارية التي يرسلها غير المقيمين إلى الأسر.

يتم استخلاص البابين الأولين من قطع حسابات الدولة مع هامش من التعديل يتعلق بالمساعدات المقدمة بواسطة الإدارات الأخرى.

تُشتق التحويلات الخارجية الصافية من الأساليب المعتمدة لتقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل الثاني من هذا الجزء هذه الأساليب.

جدول رقم ٣٩

توزيع التحويلات الجارية المقبوضة حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية					
نوع التحويل	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
مقبوضات الدولة غير الضريبية	330	297	301	315	337
إعانات	151	113	152	156	160
التحويلات الخارجية الصافية	2 440	2 521	2 951	5 040	5 044
المجموع	2 921	2 932	3 405	5 511	5 542

إنّ رصيد حساب التوزيع الثانوي للدخل يساوي الدخل الوطني القائم زائد المدفوعات الخارجية الصافية على شكل توزيع ثانوي بحسب ما هو مبين في الجدول رقم ٤٠ أدناه.

جدول رقم ٤٠
إحتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
31 129	29 505	27 914	26 250	26 194	الدخل الوطني القائم
23	23	23	23	23	معاشات التقاعد الوافدة من الخارج
5 044	5 040	2 951	2 521	2 440	التحويلات الخارجية الصافية
36 196	34 568	30 888	28 795	28 657	المجموع= الدخل الوطني المتاح القائم

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، مالت التحويلات الخارجية الصافية إلى الانخفاض، ممّا جعل نمو الناتج المحلي القائم يتجاوز نمو الدخل الوطني المتاح القائم. وفي العام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات حركة قوية للتحويلات إلى لبنان (أنظر الفصل التالي) ممّا جعل نمو الدخل الوطني المتاح القائم يتجاوز نمو الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الجارية (١١.٩% مقابل ٥.٨% للناتج المحلي الإجمالي). في العام ٢٠٠٤، انخفض مستوى التحويلات الخارجية الصافية بشكل طفيف وتراجع معدّل نمو الدخل المتاح بالنسبة لمعدّل نمو الإنتاج (٤.٧% مقابل ٨.٤% من حيث القيمة الجارية في ما يتعلّق بالناتج المحلي القائم).

القسم الرابع. حساب استعمال الدخل

يسجّل حساب استعمال الدخل الاستهلاك الوطني من حيث الاستعمالات والدخل الوطني المتاح القائم من حيث الموارد. ويساوي رصيد هذا الحساب الادخار الوطني.

بعد أن شهد الإدخار الوطني نمواً في العام ١٩٩٨، اتّجه إلى الانخفاض باستمرار خصوصاً منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٢. وبالتالي، فإنّ معدّل الادخار العام الذي كان يصل إلى ١٢.٥% في العام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧.٥% في العام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا التطوّر مرتبط بتطوّر التحويلات الخارجية التي عرفت انخفاضاً حاداً خلال الفترة الأخيرة كما يتبيّن من دراسة ميزان المدفوعات. وبعد أن انتعشت هذه التحويلات في العام ٢٠٠٣، بلغ معدّل الإدخار ١٢.١% ليستعيد بذلك المستوى الذي كان عليه في العام ١٩٩٧. وفي العام ٢٠٠٤ عاد ليتراجع إلى ١٠.٢%.

ويسمح الوضع الحالي للحسابات الاقتصادية بتحديد سلوك العملاء الاقتصاديين على وجه التقريب، ولاسيما سلوك الأسر لناحية الاستهلاك والإدخار. يقسم الجدول التالي (رقم ٤١) الإدخار الوطني والدخل الوطني المتاح القائم بحسب أنواع العملاء الثلاثة: الأسر ومؤسسات الإنتاج التي تشتمل على وحدات الإنتاج التسويقي والإدارات العامة.

يبقى توزيع الدخل المتاح بين الأسر والشركات داخل القطاع الخاص غير معروف. وتفترض أساليب المحاسبة المعتمدة أنّ كل القيمة المضافة في القطاع التسويقي تدفع إلى الأسر مخصوماً منها الضرائب غير المباشرة واحتياطي الإهلاك. وليس المبلغ المشار إليه في حصة الدخل الإجمالي المتاح العائد إلى مؤسسات الإنتاج إلاّ تقديراً تقريبياً لاهتلاك رأس المال الثابت. ما عدا هذا التحفظ، انخفض المعدل الظاهر لإدخار الأسر من ٢٠.٥% في العام ١٩٩٧ إلى ١٦.١% عام ٢٠٠٢ ثم ارتفع إلى ١٨% في العام ٢٠٠٣ لينخفض في العام ٢٠٠٤ إلى ١١.٣%.

جدول رقم ٤١

توزيع الدخل الوطني المتاح القائم والإدخار على العملاء الإقتصاديين ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية

العميل الإقتصادي	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
<i>الدخل المتاح القائم</i>					
الأسر	26 534	26 918	28 324	30 997	31 137
مؤسسات الإنتاج	1 356	1 258	1 304	1 546	1 431
الإدارات العامة	766	619	1 260	2 026	3 628
المجموع	28 657	28 795	30 888	34 568	36 196
<i>الإدخار القائم</i>					
الأسر	4 933	4 898	4 582	5 589	3 477
مؤسسات الإنتاج	1 356	1 258	1 304	1 546	1 431
الإدارات العامة	-3 695	-3 952	-3 561	-2 966	-1 211
المجموع	2 594	2 203	2 326	4 169	3 697

ينجم هذا التطور عن نمو ضعيف في الدخل المتاح لدى الأسر في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، تبعه انتعاشاً في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ مصحوباً بتطور أكثر انتظاماً للاستهلاك: ففي حين كان الدخل المتاح لدى الأسر يرتفع بمعدل ١.١% سنوياً بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، كان الاستهلاك يزداد بمعدل سنوي نسبته ٢.٢%. وفي العام ٢٠٠٣، ارتفع دخل الأسر المتاح بنسبة ٩.٦% في حين لم تتعدى الزيادة في الاستهلاك ما نسبته ٧%. في العام ٢٠٠٤، ارتفع استهلاك الأسر بنسبة ٨.٨% من حيث القيمة الجارية في حين لم يتعدى دخلها المتاح ما نسبته ٠.٥%.

القسم الخامس. حساب رأس المال

يسجل حساب رأس المال، من حيث الاستعمالات، التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغير في المخزون والتحويلات الرأسمالية التي يقوم بها العملاء الوطنيون. ويسجل، من حيث الموارد، إجمالي الإدخار والتحويلات الرأسمالية المتلقاة.

^٧ كما هو مذكور في الفصل التالي، إن تقدير التحويلات الخارجية الجارية هي تقريبية جداً بسبب تقسيم مجموع التحويلات بين تحويلات جارية وتحويلات برأس المال بصورة إستثنائية. وإذا اعتبرنا أن جميع التحويلات هي تحويلات جارية لبلغ مجموع الدخل الأسر المتاح ٣٣١٨٨ مليار ليرة لبنانية ويكون معدل الإدخار ١٧.١%.

أما التحويلات الرأسمالية المُدرجة في قائمة الاستعمالات، فتمثل مساعدات إعادة الإعمار التي تقدّمها الدولة لدى عودة المهجرين بسبب الحرب. وبعد أن كانت هذه التحويلات هامة في البداية (٥٣٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ و ١٨٠ مليار في العام ٢٠٠٠) أصبحت زهيدة ابتداءً من العام ٢٠٠١.

تشمل التحويلات المسجّلة لجهة الموارد، إضافة إلى تلك المسجّلة لجهة الاستعمالات، التحويلات الرأسمالية الصافية الوافدة. وقد عرفت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضاً تدريجياً فانتقلت من ١٧١٨ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٣٤٨ مليار في العام ٢٠٠٢ ثم استعادت زخمها في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢٥٣٤ مليار و ٢١٧٧ مليار خلال هاتين الفترتين على التوالي. إلا أنّ هذه الأرقام هي تقدير أولي غير كامل ناجم عن تقديرات ميزان المدفوعات المعروضة في الفصل التالي.

يُطلق على رصيد حساب رأس المال اسم القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل بحسب ما إذا كان إيجابياً أم سلبياً. بالاجمال، كان الاقتصاد اللبناني دائماً بحاجة إلى تمويل خارجي باستثناء العام ٢٠٠٣، حيث سجّل الاقتصاد الوطني قدرة على التمويل نتيجة التحويلات الرأسمالية الكثيفة الوافدة. وكما يتبيّن من الجدول رقم (٤٢)، قبل العام ٢٠٠٣، لم تكن قدرة الأسر على التمويل كافية لتلبية احتياجات مؤسسات الإنتاج والإدارات العامة إلى التمويل.

جدول رقم ٤٢

توزيع القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-) على العملاء الإقتصاديين

٢٠٠٤-٢٠٠٠

مليار ليرة لبنانية

العميل الإقتصادي	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الأسر	5 370	5 351	4 920	8 089	5 634
مؤسسات الإنتاج	-2 520	-3 489	-2 815	-3 297	-4 682
الإدارات العامة	-5 090	-5 132	-4 570	-3 822	-2 189
المجموع	-2 240	-3 269	-2 466	970	-1 199

تساوي القدرة على التمويل لدى الأسر ادخار هذه الأسر مضافاً إليها التحويلات الرأسمالية الصافية الوافدة. ويفترض أن تدفع هذه الأخيرة بالكامل إلى الأسر في إطار نظام المحاسبة المعتمد. وقد نجم انخفاض القدرة على التمويل الذي تراجع من ٧٧١٢ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٤٩٢٠ مليار في العام ٢٠٠٢ عن انخفاض التحويلات الخارجية الجارية والرأسمالية على حدّ سواء. وفي العام ٢٠٠٤، وبفضل عودة هذه التحويلات ارتفعت قدرة الأسر على التمويل لتتخطّى المستوى الوسطي الذي كانت عليه ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ بعد أن كانت قد ارتفعت بشكل استثنائي في العام ٢٠٠٣ لتبلغ ٨٠٨٩ مليار ليرة لبنانية.

إنّ احتياجات مؤسسات الإنتاج إلى التمويل تساوي التكوين القائم لرأس المال الثابت في القطاع التسويقي والتغيّر في المخزون مخصوماً منها المبالغ التي يحتفظ بها كاهتلاك. وبالتالي فإنّ تطور احتياجات التمويل لدى مؤسسات الإنتاج قد تبع تطوّر الاستثمارات في القطاع الخاص التي كانت قد شهدت تراجعاً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ وارتفاعاً ابتداءً من العام ٢٠٠٣.

أما احتياجات الإدارات العامة إلى التمويل فتساوي عجز القطاع العام. ويفوق هذا العجز بكثير قيمة الاستثمارات العامة. وهو كان يمثل ٢١.٤% من الناتج المحلي القائم و ١٧.٩% من الدخل الوطني المتاح القائم في العام ١٩٩٧. وقد انخفضت هذه النسب على التوالي إلى ١٦.٢% و ١٤.٨% في العام ٢٠٠٢ و ١٢.٨% و ١١.١% في العام ٢٠٠٣ و ٦.٨% و ٦.١% في العام ٢٠٠٤. وقد كان التغيير الذي حصل في السنتين الماضيتين ناجماً عن تغيير في السياسة الضريبية: تخفيض الرسوم الجمركية في العام ٢٠٠١ وفرض الضريبة على القيمة المضافة في العام ٢٠٠٢.

القسم السادس. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي، لجهة الاستعمالات، التغيير في الحقوق، كما يسجل، لجهة الموارد، التغيير في ديون العملاء الوطنيين. ويساوي رصيد الحساب المالي القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل. تتجم هذه المساواة عن مبدأ التوازن العام للحسابات، حيث تركز أساليب التقييم المعتمدة في وضع الحسابات إلى حد بعيد على مبدأ التوازن هذا. وهكذا، فإن قدرة الأسر على التمويل تترجم بزيادة متكافئة في حقوقها في حين تغطي احتياجات مؤسسات الإنتاج إلى التمويل بفعل زيادة المساهمات وبفعل القروض التي تمنح. وأخيراً يترجم عجز الإدارات العامة بزيادة مماثلة في الدين العام.

تمّ تويب الحقوق والديون الواردة في الحسابات الحالية بحسب التصنيف الدولي ضمن الأبواب الأربعة التالية: النقد والودائع (F2)، الأوراق المالية غير الأسهم (F3)، القروض (F4)، الأسهم أو المساهمة (F5).

(أ) التغيير في النقد والودائع (F2)

إنّ النقد والودائع المشار إليهما هنا يشملان فقط الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية الصادرة عن المصرف المركزي والودائع التي يودعها المقيمون لدى الجهاز المصرفي والموجودات الخارجية الصافية للمصارف اللبنانية، وهما لا يشملان الأوراق النقدية بالدولار أو بالعملة الأخرى ولا الودائع في المصارف في الخارج التي يحتفظ بها المقيمون عدا الجهاز المصرفي. تشتق الأرقام المعتمدة من البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية الصادرة عن مصرف لبنان.

يشكل التغيير في الكتلة النقدية مورداً للجهاز المصرفي واستعمالاً للقطاع الخاص غير المصرفي. وتتألف الكتلة بجزء كبير منها من الودائع التي تحتفظ بها الأسر والتغيرات في حساب "الصندوق والمصارف" للشركات غير المالية والتي يمكن اعتبارها غير مهمة. وهكذا فإنّ تراجع التغيير في الكتلة النقدية (من ٥٩٢٠ مليار إلى ٣٧٨٩ مليار ليرة لبنانية بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢) وارتفاعها في العام ٢٠٠٣ إلى ٧٥١٥ مليار ثم انحسارها إلى ٦٤٣٤ مليار في العام ٢٠٠٤، هو انعكاساً لنمو قدرة الأسر على التمويل بتأثير التحويلات الخارجية (أنظر أعلاه).

جدول رقم ٤3

تغيير الكتلة النقدية وموجودات الجهاز المصرفي الخارجية الصافية ٢٠٠٠-٢٠٠٤

نوع النقد	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
النقد بالليرة اللبنانية	-748	-2 209	3 121	5 672	-257

6 691	1 843	668	6 116	5 483	الودائع بالعملات الأجنبية
6 434	7 515	3 789	3 907	4 735	المجموع = الموارد
242	5 405	2 355	-1 767	-437	الموجودات الخارجية الصافية للمصارف
6 676	12 920	6 144	2 140	4 298	المجموع = الاستعمالات

تأتي التقلبات القوية المسجلة في تركيبة النقد ما بين عملات أجنبية وليرة لبنانية من التقلبات الظرفية للثقة في العملة الوطنية والمعدل المتغير للفائدة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب تغيّرات الودائع في العملات الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت.

يساوي التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي التغيّر في ودائع المصارف اللبنانية في الخارج ناقص ودائع غير المقيمين، حيث أنّ احتسابه يتمّ بسعر صرف ثابت. إنّ هذا التغيّر، بحسب تعريفه، يساوي رصيد ميزان المدفوعات.

ب) تغيّر الأوراق المالية غير الأسهم

وحدها سندات الخزينة اللبنانية أخذت بالاعتبار وقد تمّ إهمال الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص أو العالم الخارجي. ويظهر الجدول رقم (٤٤) توزيع سندات الخزينة بحسب المكتبتين^٧.

لجهة الاستعمالات، يتمّ تسجيل تغيّر سندات الخزينة المكتتية من قبل المصارف والمقيمين الآخرين. أما تلك المكتتية من قبل الإدارات العامة المستقلة فهي تستثنى وفقاً لأصول توحيد الحسابات. إضافة إلى السندات التي يكتتب فيها المقيمون فإن للإدارات العامة موارد من سندات يكتتب فيها غير المقيمين. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ توزيع سندات الخزينة بين المكتبتين المقيمين وغير المقيمين ليس معروفاً على وجه الدقة. وقد تمّ استخلاص الأرقام المعتمدة من تقدير عناصر ميزان المدفوعات الذي أجراه مصرف لبنان.

جدول رقم ٤٤

تغيّر سندات الخزينة حسب الجهة المكتتية ٢٠٠٤-٢٠٠٠

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الجهة المكتتية
					السندات باليرة اللبنانية
					الإدارات العامة
-291	-615	149	333	518	المصارف
1 453	2 586	-2 799	1 212	1 087	غيرها
-1 839	-1 161	1 401	-1 108	-243	المجموع
-677	810	-1 249	437	1 362	السندات بالعملات الأجنبية

^٧ يتمّ استخلاص سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف من ميزانيتها كما ينشرها مصرف لبنان أما السندات التي يكتتب فيها عامة الشعب والإدارات العامة فيتمّ تطابقها مع قيمتها الاسمية. وقد تمّ احتساب تغيّرات السندات بالعملات الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت.

3 659	-102	3 855	3 415	1 948	المصارف
582	2 415	3 891	193	92	ما عدا المصارف
4 241	2 313	7 746	3 608	2 039	المجموع
مجموع السندات:					
5 112	2 484	1 056	4 627	3 035	منها: المصارف
-2 033	-1 776	1 182	83	324	مقيمين (ما عدا المصارف)
553	2 415	4 259	335	1 042	غير مقيمين
3 632	3 123	6 497	4 045	3 401	المجموع
291	615	-149	-333	-518	ينزل : الإدارات العامة
3 923	3 738	6 348	4 711	3 883	= المجموع الصافي

في العام ٢٠٠٢، انخفضت سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في محفظة المصارف بمقدار ٢٧٩٩ مليار ليرة لبنانية وذلك بعد قيود حسابية قام بها مصرف لبنان وألغى بموجبها موجوداته بسندات الخزينة بقيمة ٢٧٠٠ مليار ليرة لبنانية مقابل انخفاض مساو لفروقات القطع المتراكمة المسجلة كدين تجاه القطاع العام وذلك بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. وفي العام ٢٠٠٤ تمت العملية نفسها ولكن بمقدار ٥١٦ مليار ليرة. وتعتبر هذه العملية بمثابة قبض فروقات القطع إلا أنها لا تظهر في حسابات الخزينة على أنها واردات بل على أنها مورد مالي تحت باب "ديون أخرى بالليرة اللبنانية" وهو ما يعوض الانخفاض في سندات الخزينة الجارية. من جهة أخرى تشير إحصاءات مصرف لبنان إلى زيادة في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية بقيمة ٧٧٤٦ مليار ليرة لبنانية. وقد تم الاكتتاب في الجزء الأكبر من هذه السندات من قبل هيئات أجنبية وذلك بعد انعقاد مؤتمر باريس ٢. في العام ٢٠٠٣، استمر إكتتاب سندات الخزينة من قبل غير المقيمين فبلغت قيمة تلك الإكتتابات، صافية من التسديدات، حوالي ٢٤١٥ مليار ليرة لبنانية بأسعار صرف ثابتة. في العام ٢٠٠٤، حلت سندات الخزينة بالعملة مكان سندات الخزينة بالليرة. وقد اكتتبت المصارف بالقسم الأكبر من هذه الإصدارات.

ج) التغيير في القروض

تمثل المبالغ المسجلة لجهة الاستعمالات تغيير القروض المصرفية المبينة في الإحصاءات المتعلقة بالوضع النقدي إضافة إلى تقديرات لتسليفات الخزينة الممنوحة إلى المؤسسات العامة. أما لجهة الموارد فتتضمن القروض أيضاً القروض الخارجية الصافية التي تحصل عليها الإدارات العامة.

جدول رقم ٤٥

تغيير التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية					
نوع التسليفات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
التسليفات المصرفية					
للقطاع الخاص	1 511	141	734	-192	1 072

^٩ بحسب ما هو متعارف عليه في الأنظمة الحسابية الوطنية، لا تحتسب أرباح أو خسائر الصرف في التدفقات ولكن في حسابات الممتلكات التي لم يصار بعد إلى إعدادها في لبنان.

1 751	709	-1 622	130	-1 234	للقطاع العام (صافية)
376	-9	-571	184	117	تسليفات
1 375	718	-1 051	-54	-1 351	ناقص ودائع القطاع العام
3 262	850	-888	-62	-162	مجموع التسليفات المصرفية
596	110	213	123	463	سلفات الخزينة
53	-32	57	77	-37	القروض الخارجية
3 911	928	-618	137	264	مجموع: الموارد

استعدت القروض المصرفية المقدّمة للقطاع الخاص زخمها في العام ٢٠٠٤ بعد ان سجّلت تباطؤاً واضحاً خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣. وقد انخفض تعيّرّها من ٣١٩٢ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٥٠٢- مليار في العام ٢٠٠٣ ثم ارتفع إلى +١٠٧٢ في العام ٢٠٠٤. يظهر الجدول التالي تطوّر توزيع تسليفات القطاع المالي بحسب القطاعات المستفيدة كما نشره مصرف لبنان (الجدول رقم ٤٦). وتختلف هذه القروض عن تلك التي تتم الإشارة إليها في الوضع النقدي لكنها تسمح بتحديد التقلبات في توزيع القروض بحسب القطاعات وتطوّرّها. نرى على سبيل المثال أن القروض الممنوحة لقطاع البناء هي التي سجّلت أكبر نسبة تراجع ما بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ وإنما عادت وارتفعت بشكل خجول خلال سنة ٢٠٠٤. ونلاحظ في المقابل أنّ القروض الممنوحة للقطاع الصناعي سجّلت زيادة في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

جدول رقم ٤٦

تغير التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٤-٢٠٠٠
مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	قطاع النشاط الإقتصادي
46	1	20	-47	45	الزراعة
385	339	-41	232	172	الصناعة
293	-440	-279	-130	318	البناء
404	61	114	489	238	التجارة
139	95	235	209	103	الخدمات
86	67	8	97	38	المؤسسات المالية
-46	-350	88	79	2	المؤسسات الأخرى
582	448	279	282	311	أفراد
1 889	221	424	1 211	1 227	المجموع
-817	-723	310	-1 070	284	تطبيق
1 072	-502	734	141	1 511	المجموع= التسليفات إلى القطاع الخاص

إنّ تسليفات النظام المصرفي للقطاع العام هو صافي من الودائع. ويعكس التغيّر في التسليفات التغير في الودائع أكثر مما يعكس التغير في التسليفات بحد ذاتها. تبقى هذه الأخيرة زهيدة، فالمصارف

تموّل القطاع العام من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة. في العام ٢٠٠٤ على سبيل المثال انخفضت التسليفات المصرفية الصافية المقدّمة للقطاع العام بما مقداره ١٢٣٤ مليار ليرة لبنانية تبعاً للزيادة الخفيفة في التسليفات (+١١٧ مليار) وبخاصة تبعاً للزيادة الكبيرة في الودائع بما مقداره (+١٣٥١ مليار). وبما أنّ التغيّر في سندات الخزينة التي تحتفظ بها المصارف بلغ +٥١١٢ مليار، ارتفعت التسليفات المصرفية الصافية المقدّمة للقطاع العام بمقدار ٣٨٧٨ مليار ليرة لبنانية.

إنّ سلفات الخزينة إلى المؤسسات العامة مثل شركة كهرباء لبنان ليست معروفة بدقة. فنظام المحاسبة الحالي في القطاع العام لا يسمح معرفة تقسيم السلفات بحسب المستفيدين. وتبقى المبالغ المشار إليها تقريبية وتسمح بإيجاد توازن في حسابات الإدارات العامة.

أما القروض الخارجية للقطاع العام المشار إليها هي تلك التي حصل عليها مجلس الإنماء والإعمار حيث تلجأ الدولة إلى التمويل الخارجي أساساً من خلال إصدار سندات يورو (يورو بوندى).

د) تغيير الأسهم أو المساهمة

لا توجد حالياً أي معطيات عن ميزانية الشركات المغفلة. وتمثل الأرقام المشار إليها لجهة الاستعمالات أساساً تغيير حقوق الأسر على ملكية مؤسسات الإنتاج أكانت شركات مغفلة أو مؤسسات فردية. كما تتضمن المبالغ المدفوعة من قبل الأسر لشراء المساكن الجديدة. ولقد تمّ تقدير هذه المبالغ الأخيرة بقيمة ١٣٢٨ مليار عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. ومع غياب معطيات عن السنوات التالية تم تقدير مساهمة الأسر في التكوين القائم لرأس مال مؤسسات الإنتاج بحسب المبالغ المتبقية.

أما لجهة الموارد فنضيف إلى مساهمات المقيمين الاستثمارات المباشرة لغير المقيمين وتقدر هذه الاستثمارات في إطار ميزان المدفوعات (انظر الفصل التالي).

الفصل الثاني حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

تسجّل العمليات التي تجري مع العالم الخارجي في أربعة حسابات تستنتج منها الأرصدة الأساسية لميزان المدفوعات:

- I. حساب العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات ويكون رصيده مساوٍ للميزان التجاري.
- II. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية ويكون رصيده مساوٍ للميزان الجاري.
- III. ١. حساب التحويلات الرأسمالية ويكون رصيده مساوٍ للقدرة على التمويل الخارجي أو الحاجة إلى التمويل.
- III. ٢. الحساب المالي ويكون رصيده مساوٍ للعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

يعرض الجدول رقم (٤٧) هذه الأرصدة المختلفة.

جدول رقم ٤٧
تطور مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠٠-٢٠٠٤

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	نوع الرصيد
7 215	6 281	5 469	6 567	5 812	الميزان التجاري
-3 839	-4 717	-2 673	-2 847	-3 298	+صافي الدخل والتحويلات الجارية
3 377	1 564	2 797	3 719	2 514	= ميزان العمليات الجارية
-2 177	-2 534	-331	-450	-274	+ صافي تحويل الرساميل
1 199	-970	2 466	3 269	2 240	= القدرة على التمويل/ الحاجة إلى التمويل
-1 442	-4 434	-4 821	-1 502	-1 803	+ صافي التمويل الخارجي
-242	-5 405	-2 355	1 767	437	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: يعتبر الرصيد الإيجابي في حساب العالم الخارجي عجزاً للبلاد، بينما يعتبر الرصيد السلبي فائضاً. وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات قد سجّل عجزاً في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ وفائضاً في الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

القسم الأول. حساب تبادل السلع والخدمات

يسجّل في حساب تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي الصادرات لجهة الاستعمالات، والواردات لجهة الموارد. سبق واستعرضنا مجموع هذه العمليات في الفصلين الثاني والخامس من الجزء الأول. وإنّ رصيد هذا الحساب الذي يطلق عليه اسم الميزان التجاري له معنى أشمل من المعنى الجاري للمصطلح لأنّ عمليات تبادل السلع والخدمات لا تقتصر على البضائع بل تشمل أيضاً الصادرات من الخدمات الصافية.

كان الميزان التجاري في لبنان في عجز دائم. بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ انخفض العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج من ٨٢٠٣ مليار ليرة لبنانية إلى ٥٤٦٩ مليار نتيجة ركود الواردات ونمو ملموس في الصادرات. في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ارتفع العجز من جديد ليصل إلى ٦٢٨١ مليار ثم ٧٢١٥ مليار، إثر نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة نمو الصادرات. عام ١٩٩٧، كان هذا العجز يمثل ٣٤.٢% من الناتج المحلي القائم و ٢٥.٥% من الإنفاق الوطني. عام ٢٠٠٢ شكّل هذا العجز أكثر من ١٩.٤% من الناتج المحلي القائم و ١٦.٢% من الإنفاق الوطني. بعد ذلك ارتفعت هذه النسب إلى ٢١.٠% و ١٧.٤% في العام ٢٠٠٣ وإلى ٢٢.٤% و ١٨.٣% في العام ٢٠٠٤.

تجدر الإشارة إلى أنّ الانخفاض الذي سجّله الميزان التجاري منذ ٢٠٠٢ يعزى إلى ارتفاع الصادرات من الخدمات الصافية.

القسم الثاني. حساب الدخل الأولي والتحويلات الجارية

يسجّل هذا الحساب، لجهة الاستعمالات، المداخيل الأولية التي يدفعها العالم الخارجي للمقيمين اللبنانيين إضافة إلى التحويلات الصافية المحصّلة. وبيّن، لجهة الموارد، رصيد حساب تبادل السلع والخدمات ويسجّل المداخيل الأولية التي يدفعها الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

يساوي رصيد هذا الحساب رصيد ميزان المدفوعات الجاري. وعلى غرار الميزان التجاري، فإن هذا الميزان الأخير إيجابي بالنسبة إلى العالم الخارجي مما يشير إلى عجز بالنسبة للبنان. عام ٢٠٠٢، سجّل الميزان الجاري انخفاضاً تبعاً لتحسّن الميزان التجاري لصالح لبنان، وفي العام ٢٠٠٣ سجّل انخفاضاً حاداً بعد أن استعادت التحويلات زخمها. وفي العام ٢٠٠٤، أدى نمو الواردات وتباطؤ التحويلات الجارية إلى ارتفاع الميزان الجاري إلى المستوى الذي كان عليه عام ٢٠٠١.

نورد في ما يلي عرضاً لتطور عناصر هذا الحساب.

أ) المداخيل الأولية

تشمل المداخيل الأولية، التي يطلق عليها أيضاً اسم عوامل الإنتاج، الأجور والفوائد وغيرها من مصادر دخل العمل ورأس المال.

عام ١٩٩٧، تمّ تقدير الأجور وغيرها من مصادر دخل العمل التي يحصل عليها المقيمون اللبنانيون من الخارج بفضل بحث أجري حول الأوضاع المعيشية للأسر. وقد تمّ تقدير هذه الأرقام للسنوات التالية استناداً إلى مؤشّر تكرّر سفر اللبنانيين إلى الخارج. أما بالنسبة إلى الأجور المدفوعة إلى غير المقيمين، فقد أخذ تطور القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والبناء كمؤشر لتقديرها.

أما الفوائد التي يتقاضاها المقيمون اللبنانيون على توظيفاتهم في الخارج والفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين فقد تمّ تقديرها من قبل مصرف لبنان في إطار الأعمال على ميزان المدفوعات. وتشير هذه التقديرات إلى تراجع واضح في الفوائد المحصّلة التي انخفضت من ١٤٤١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٩٤٤ مليار ليرة عام ٢٠٠٢ و ٦٢٦ مليار عام ٢٠٠٣، في حين سجّلت الفوائد المدفوعة

للمستثمرين غير المقيمين ارتفاعاً هاماً إذ انتقلت من ٩٥١ مليار ليرة عام ١٩٩٧ إلى ١٧٤٧ مليار عام ٢٠٠٢ و ١٦٤٢ و ٢٠٠٣. شهد العام ٢٠٠٤ ارتفاعاً في الفوائد من الناحيتين ولكن بقي الرصيد لصالح غير المقيمين.

وفي ما يتعلّق بالفوائد التي تشكّل القسط الأكبر من مصادر الدخل الأولي المتبادلة مع العالم الخارجي، أي الدخل الصافي الوافد لعوامل الإنتاج، فقد عرفت تراجعاً كبيراً منذ ٢٠٠١: فبعد تقدّم ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ حيث ارتفعت مساهمة العالم الخارجي على مستوى الدخل الوطني من ٦٩١ مليار إلى ٨٣٤ مليار ليرة لبنانية، انخفض الدخل الصافي إلى ٣٠٣ مليار عام ٢٠٠١ ليصبح سلبياً عام ٢٠٠٢ (-٣٠٢ مليار ليرة لبنانية) و(-٣٤٦ مليار ليرة لبنانية) عام ٢٠٠٣ و(-١٢٢٩) عام ٢٠٠٤. أنظر الجدول رقم (٢٧).

ب) التحويلات الجارية الصافية

لطالما استفاد لبنان من تدفّق التحويلات الوافدة، غير أنّه ليس هناك أيّة إحصاءات جدّية عن طبيعة هذه التحويلات ومقدارها. كانت الطريقة المعتمدة لتقدير التحويلات الجارية تقضي باعتبار كل الأموال المتبقية في ميزان المدفوعات أي تحت باب "الخطأ والسهو" تحويلات وتوزيع هذه الأموال المتبقية بين تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية بحسب الظروف العامة ولاسيما وضع الاستثمارات. وجاءت مفاتيح التوزيع الناتجة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، مع تعديل بسيط، على الشكل التالي: ٠.٣/٠.٧ عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٤، ٠.٢/٠.٨ عام ١٩٩٩، ٠.١٥/٠.٨٥ عام ٢٠٠١ و ٠.١/٠.٩ عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ وثلثين/ثلث في العام ٢٠٠٣.

كانت التحويلات الخارجية الصافية تميل بشكل عام نحو الانخفاض ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢. وفي ظلّ ميل الاستثمارات في لبنان إلى الانخفاض، كان من الطبيعي اعتبار أن هذا الانخفاض قد أثر على التحويلات الرأسمالية أكثر مما أثر على التحويلات الجارية. في العام ٢٠٠٣، تبيّن من الفائض الكبير في ميزان المدفوعات أنّ التحويلات إلى لبنان كانت ضخمة تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية. ونظراً إلى أنّ الاستثمارات في القطاع الخاص استعادت انطلاقتها، اعتبرت الزيادة في التحويلات الرأسمالية أكثر أهمية من الزيادة التي سجّلتها التحويلات الجارية. بقي هذا الوضع على حاله في العام ٢٠٠٤ ولكن بمستوى أضعف.

ينبغي أن نضيف إلى التحويلات الجارية الصافية مدفوعات معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية التي تصل من الخارج. وكان قد تمّ تقدير هذه المدفوعات عام ١٩٩٧ بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية بفضل البحث عن الأوضاع المعيشية للأسر.

القسم الثالث. حساب التحويلات الرأسمالية

يبين هذا الحساب، لجهة الموارد، الميزان الجاري، ويبين، لجهة الاستعمالات، تحويلات رأس المال الصافية.

تم تقدير التحويلات الرأسمالية الصافية وفق الطريقة عينها التي استعملت لتقدير التحويلات الجارية (انظر القسم السابق). وأدت طريقة التقدير تلك إلى إظهار انخفاض في التحويلات الرأسمالية الخارجية الصافية ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ وارتفاع كبير في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤: من ١٧١٨ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٣٣١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٢٥٣٤ مليار عام ٢٠٠٣ و ٢١٧٧ مليار عام ٢٠٠٤.

ونظراً إلى التوازن العام للحسابات، يساوي رصيد هذا الحساب قطعاً قدرة الاقتصاد الوطني على التمويل او حاجته إلى التمويل. كان هذا الرصيد إيجابياً ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٤ باستثناء العام ٢٠٠٣.

القسم الرابع. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي تغير الديون لجهة الاستعمالات وتغير ديون العالم الخارجي تجاه الاقتصاد الوطني لجهة الموارد. ويساوي رصيد الحساب المالي تماماً القدرة على التمويل أو الحاجة إلى التمويل. وقد تمّ تبيان المبالغ الصافية لكل فئة من الديون.

نجد لجهة الاستعمالات:

(أ) الأوراق المالية غير الأسهم

يقصد بها أيّ تغيير في محفظة سندات الخزينة اللبنانية التي يملكها غير المقيمين وقد قدر مصرف لبنان هذه المبالغ (انظر الفصل السابق، القسم السادس، الفقرة ب).

(ب) القروض

هنا نجد فقط الاستدانات الخارجية التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار.

(ج) الأسهم والمساهمات

يتكون الجزء الأكبر من حقوق غير المقيمين على ملكية مؤسسات الانتاج من الاملاك المبنية. واستناداً إلى تقدير أجري في إطار وضع الحسابات للعام ١٩٩٧، تمّ تقدير تغيير تلك الحقوق في السنوات التالية بشكل نسبي مع الاستثمارات المباشرة التي سجلها مصرف لبنان في تقديراته لعناصر ميزان المدفوعات.

نسجل، لجهة الموارد:

إضافة إلى القدرة على التمويل، التغيّر الصافي للموجودات الخارجية للنظام المصرفي اللبناني تحت باب "النقد والودائع". ويمثّل هذا التغيّر، بحسب تعريفه المتعارف عليه، الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ ميزان المدفوعات شهد عجزاً قوياً عام ٢٠٠١ تبعاً لزيادة الواردات وعرف فائضاً قوياً عام ٢٠٠٢ تبعاً لمساهمة الهيئات الأجنبية في تمويل الخزينة اللبنانية تنفيذاً لقرارات باريس ٢. في العام ٢٠٠٣، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً أكثر أهمية بفعل التأثير المزدوج لاستمرار عمليات شراء سندات الخزينة ومساهمة التحويلات الرأسمالية أو التحويلات الجارية. في العام ٢٠٠٤ وعلى الرغم من مقدار التحويلات الهام، كان الفائض في ميزان المدفوعات أخفّ من الفترة السابقة بسبب الارتفاع القوي في الاستيراد واكتتابات أقلّ في سندات "يورو بوندز".

خاتمة

إنّ تقدير الحسابات الإقتصادية للعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ استناداً إلى الطرق التي تمّ اعتمادها في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، أتاح ليس تقدير التطوّرات الماكرو إقتصادية وحسب بل ساهم في تحديد التغيّرات التي طرأت على خصائص الاقتصاد والنظام المالي في لبنان. نورد في ما يلي باختصار الوقائع الرئيسة المستخلصة:

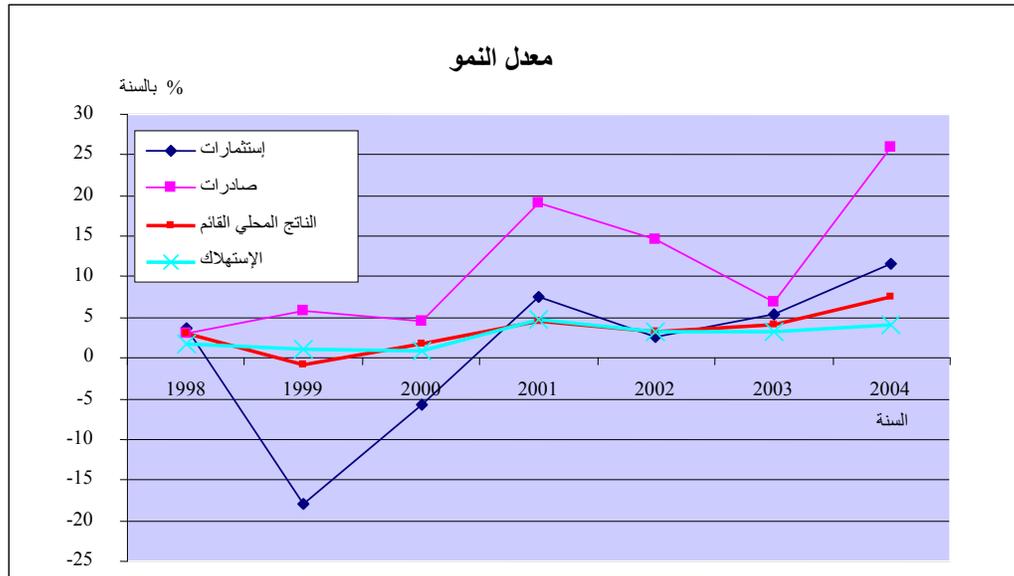
(أ) أظهرت المؤشرات الإقتصادية نمواً ناجماً عن الاستثمارات والصادرات

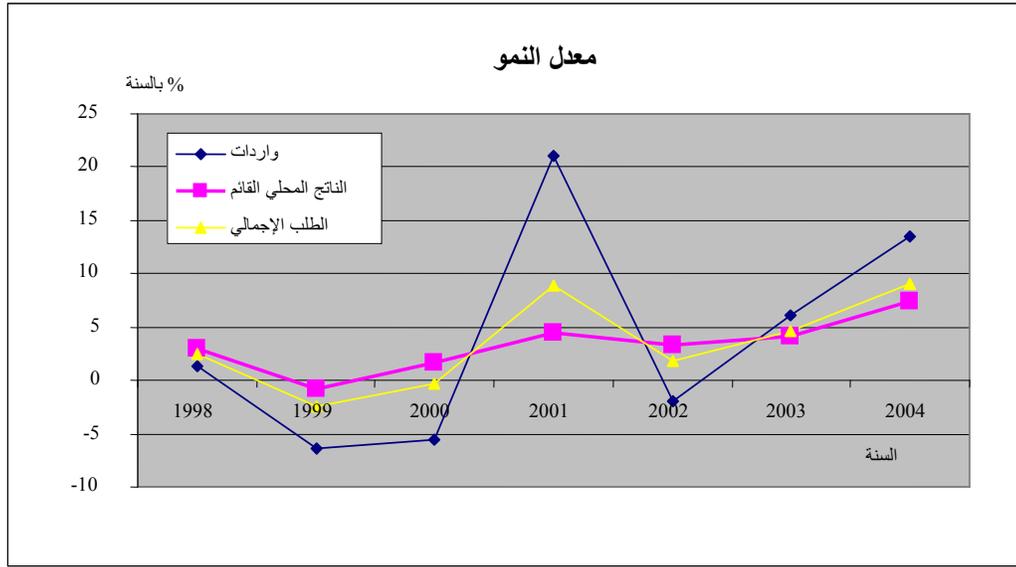
بما أنّ الاستهلاك سجّل نسبة نمو خفيفة، كان نمو الانتاج ناتجاً عن نمو الصادرات والاستثمارات. وفي الواقع، اذا ما استثنينا العام ٢٠٠١ حيث كان الاستهلاك مصدر النمو الأول، فإنّ مجموع الاستثمارات والصادرات كان المساهم الأكبر في نمو الطلب وبالتالي في نمو الناتج المحلي القائم في السنوات الأخرى، كما يتبين من الجدول التالي.

مساهمة مختلف مكونات الناتج المحلي القائم في نمو هذا الناتج بالنسبة المئوية/ سنوياً

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	مكونات الناتج المحلي القائم
4.8	2.8	2.5	4.4	0.5	-0.1	1.5	الاستهلاك الخاص
-0.6	0.5	0.9	0.5	0.5	1.3	0.3	الاستهلاك العام
4.0	1.9	-3.2	4.7	-1.9	-5.3	1.3	تكوين الرأسمال الثابت والتغيّر في المخزون
4.3	1.1	2.3	2.7	0.6	0.7	0.4	التصدير
12.5	6.3	2.5	12.2	-0.3	-3.4	3.6	الطلب الإجمالي
-5.1	-2.2	0.8	-7.7	2.1	2.6	-0.6	- الواردات
7.4	4.1	3.3	4.5	1.7	-0.8	3.0	= الناتج المحلي القائم

ملاحظة: إن المساهمة في نمو الناتج المحلي القائم تحتسب من خلال ضرب نمو المكونة بنسبة قيمة هذه المكونة على قيمة الناتج المحلي القائم

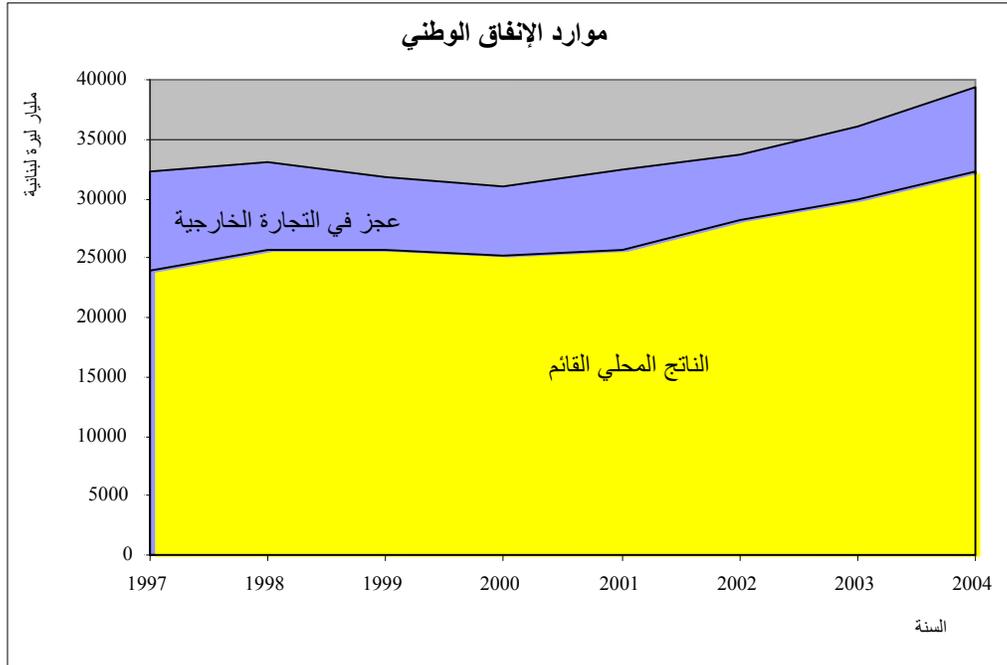




(ب) تابعت الاستثمارات تطورها

بعد أن شهدت الاستثمارات الخاصة فترة من التراجع، استعادت زخمها بقوة عام ٢٠٠٣ (+١٧.٥%) وحافظت على ازدهارها عام ٢٠٠٤ (+٢٥.٤%). ويعود الفضل في ذلك إلى تدفّق الرساميل الأجنبية بهدف توظيفها. وبالتالي ارتفعت حصة الاستثمارات الخاصة من الإنفاق الوطني من ١٢.٢% عام ٢٠٠٢ إلى ١٣.٤% عام ٢٠٠٣ و ١٥.٤% عام ٢٠٠٤. وفي المقابل لم تَسْتَعِد الاستثمارات العامة نشاطها إلا في العام ٢٠٠٤ (+١٢.١%).

(ج) ازداد الفارق البنيوي بين الإنفاق الوطني والانتاج المحلي بنسبة طفيفة

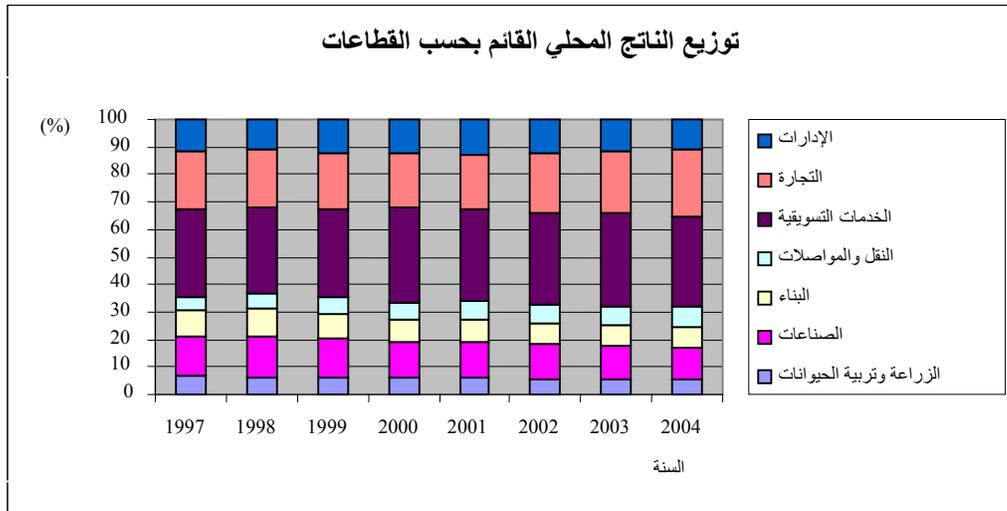


بعد التطور الذي شهدته السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ والذي أدى إلى تخفيف الفارق من حيث القيمة النسبية بين الإنفاق الوطني والنتائج المحلي القائم، إذ تراجع هذا الفارق من ٣٤.٢% من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٧ إلى ١٩.٤% عام ٢٠٠٢، وعاد وارتفع إلى ٢١% عام ٢٠٠٣ و ٢٢.٤% عام ٢٠٠٤. ويأتي هذا التطور نتيجة الاختلاف الكبير القائم بين تطور القطاعات الاقتصادية وأسعار الاستيراد والإنتاج.

في المقابل، فإن العجز التجاري بالسلع والخدمات الذي كان يغطي في الأصل ٢٥.٥% من الإنفاق الوطني عام ١٩٩٧ تراجع إلى ١٦.٢% من هذا الإنفاق عام ٢٠٠٢. وقد ارتفع هذا المعدل من جديد إلى ١٧.٤% عام ٢٠٠٣ و ١٨.٣% عام ٢٠٠٤.

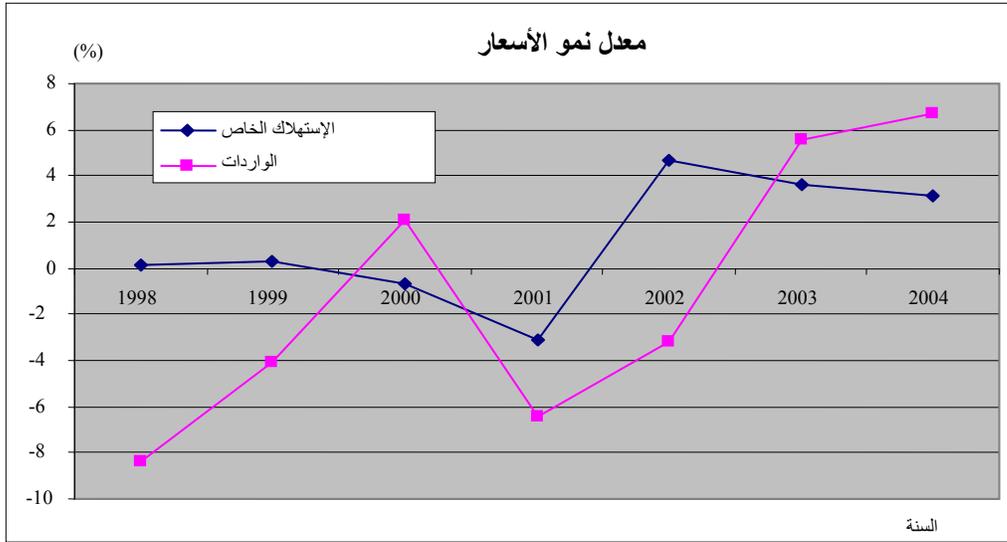
(د) شهدت قطاعات إنتاج السلع تراجعاً مستمراً

استمرت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي القائم بالتراجع لتصل إلى ٥.٣% عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت قد انخفضت من ٦.٥% عام ١٩٩٧ إلى ٥.٥% عام ٢٠٠٣. غير أن ميل القطاع التصنيعي إلى التراجع انعكس منذ العام ٢٠٠٣: فإن حصة هذا القطاع من الناتج المحلي القائم التي كانت قد انخفضت من ١٣.٥% عام ١٩٩٧ إلى ١١.٥% عام ٢٠٠٢، سجلت ارتفاعاً طفيفاً عام ٢٠٠٣ لتبلغ ١١.٨%، واستقرّ على هذا المستوى عام ٢٠٠٤. وقد بلغت نسبة مساهمة هذين القطاعين المنتجين للسلع ما مجموعه ١٧.٠%. وجدير بالذكر أنه لو تبعت أسعار عوامل الإنتاج وتيرة ارتفاع أسعار مجمل القيم المضافة، بدلاً من أن تنخفض، لشهد قطاع الصناعة تطوراً أكبر.



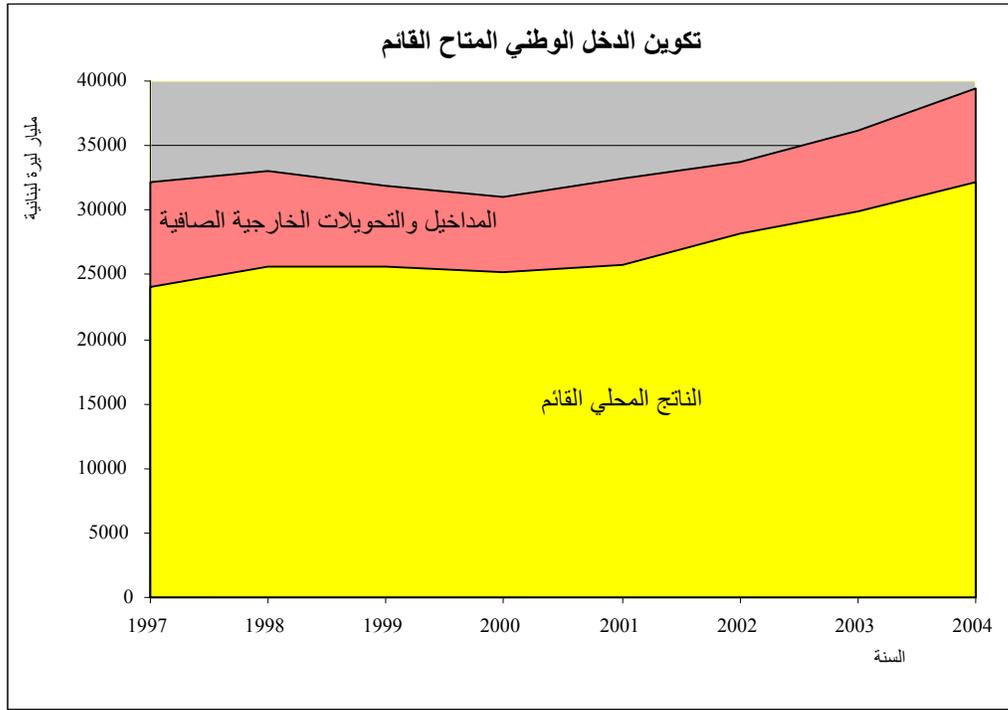
(هـ) انعكس ارتفاع أسعار الاستيراد جزئياً على أسعار الاستهلاك

انخفضت قيمة استيراد الوحدات بمعدل ٤.١% خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ وكان هذا الانخفاض ناجماً بجزئه الأكبر عن ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية نسبة إلى العملات الأجنبية الأساسية وميل أسعار المواد الأولية العالمية إلى الانخفاض. عام ٢٠٠٣، بدأت الليرة اللبنانية المرتبطة بالدولار الأميركي بفقدان قيمتها في حين عادت أسعار المواد الأولية إلى الارتفاع. وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بنسبة ٥.٦%. أما الأسعار الداخلية فلم تتبع الوتيرة عينها وبالتالي سجلت أسعار الاستهلاك ارتفاعاً لم تتعدى نسبته ٣.٦%. وقد حصل الأمر عينه عام ٢٠٠٤: فقد ارتفعت قيم وحدات السلع المستوردة بنسبة ٦.٧% في حين ارتفعت أسعار الاستهلاك بنسبة ٣.١%.

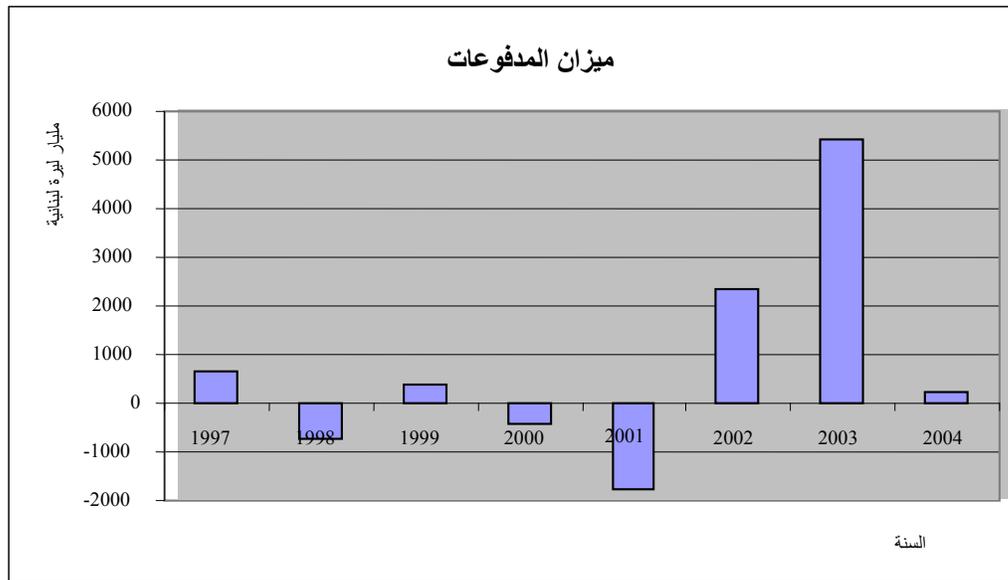


(و) زادت تبعية الإقتصاد الوطني للتحويلات الخارجية

كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يُعطى دائماً بفضل التحويلات الخارجية التي كانت تساهم في تمويل الإقتصاد الوطني إما بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال تكوين أدخار الأسر. أما التحويلات غير الاستثمارات المباشرة المقدّرة بعد فترة تراجع، فقد انتعشت في العام ٢٠٠٣ وحافظت على مستواها في العام ٢٠٠٤، لتسهم في تقوية طاقة تمويل القطاع الخاص، ممّا أدى إلى نمو ودائع المقيمين في المصارف التجارية بشكل ملحوظ.



(ز) بقي ميزان المدفوعات إيجابياً



إنّ التحويلات الجارية او الرأسمالية الهامة المصحوبة في غالب الأحيان باستثمارات مباشرة أو باستثمارات في سندات الخزينة سدّت عجز الميزان التجاري ممّا أدى إلى حصول فائض في ميزان المدفوعات.

(ح) تراجع الإيداع الوطني بنسبة ضئيلة مقارنة مع العام ٢٠٠٣

كان الإيداع الوطني الصافي قد تراجع بنسبة طفيفة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ بعد أن كان قد بلغ أوجه في العام ١٩٩٨ (٤٤٧٦ مليار ليرة لبنانية). وفي العام ٢٠٠٣ وبفضل استعادة النشاط وبخاصة بفضل الفائض في ميزان المدفوعات، ناهز الإيداع الوطني المستوى الذي بلغه في العام ١٩٩٨: ٤١٦٩ مليار ليرة لبنانية ثم تراجع إلى ٣٤٥٥ مليار ليرة لبنانية نتيجة ازدياد نفقات الاستهلاك.

(ط) عودة مساهمة المصارف في تمويل الاستثمارات الخاصة

بدأت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصة بالتراجع منذ العام ١٩٩٧ لتصبح سلبية عام ٢٠٠٣. وقد استثمر فائض سيولة المصارف في سندات خزينة أو تم توظيفه في الخارج أو تمّ تجميده لدى مصرف لبنان. في العام ٢٠٠٤، استعادت القروض المصرفية للقطاع الخاص زخمها وأصبح تغيرها إيجابياً ومثل ١٨.٨% من استثمارات هذا القطاع.

(ي) تراجع العجز العام باستمرار

انخفض العجز العام بنسبة كبيرة في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وأصبح يمثل ١٢.٨% فقط من الناتج المحلي القائم عام ٢٠٠٣ و ٦.٧% عام ٢٠٠٤، بعد أن تراوح بين ١٥% و ٢٠% من الناتج المحلي القائم ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢. وبالتالي تتطلّب تغطيته استعمال جزء أصغر من طاقة التمويل الداخلية والخارجية.

(ك) بقي عبء الدين العام هاماً

إنّ الفوائد الصافية (من دون هامش المصارف) لخدمة الدين العام في عمليات التوزيع الثانوي بقيت مسيطرة على الرغم من التراجع الملموس الذي سجّله: فهي كانت تشكل ١٤٩.٣% من الاقتطاعات الإلزامية من الدخل بشكل ضرائب مباشرة واشتراكات اجتماعية عام ١٩٩٧. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٨٤% عام ٢٠٠٢ و ١٨١% عام ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ١٣٨% عام ٢٠٠٤.

الملاحق

ملحق ١
جداول الحسابات الأساسية

تنبيه:

- عدلت حسابات السنوات ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٣
- يعود الفرق في المجاميع ان وجد الى تدوير الارقام

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات**١.٠ مجموع السلع والخدمات**

مليار ليرة لبنانية					(أ) القيمة بالأسعار الجارية	نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000		
15 989	14 158	12 949	12 186	12 347		الاستهلاك الوسيط
33 578	31 181	29 300	27 203	26 603		الاستهلاك النهائي
6 674	5 862	5 479	5 314	5 268		تكوين الراسمال الثابت
4 879	3 788	3 492	3 110	2 675		التصدير
400	-129	-357	608	-160		التغير في المخزون/ تسوية
61 519	54 860	50 862	48 421	46 733		مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
39 256	36 281	34 077	32 081	31 862		الانتاج ما عدا التجارة
13 173	10 851	9 698	10 289	9 027		الاستيراد
2 963	2 680	2 501	1 783	1 903		الرسوم على السلع المستوردة
6 127	5 048	4 585	4 269	3 941		انتاج قطاع التجارة *

مليار ليرة لبنانية					(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة	نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000		
15 114	13 501	12 555	12 839	12 040		الاستهلاك الوسيط
32 691	30 282	28 184	27 930	26 709		الاستهلاك النهائي
6 546	5 774	5 458	5 665	5 609		تكوين الراسمال الثابت
4 779	3 745	3 566	3 240	2 728		التصدير
395	-127	-367	629	-167		التغير في المخزون/ تسوية
59 525	53 174	49 395	50 303	46 919		مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
38 578	35 579	33 159	32 764	32 225		الانتاج ما عدا التجارة
12 338	10 290	10 047	10 968	8 792		الاستيراد
2 930	2 650	1 697	2 292	1 996		الرسوم على السلع المستوردة
5 679	4 656	4 493	4 279	3 906		انتاج قطاع التجارة *

* الهوامش التجارية + تصدير خدمات تجارية

ملاحظة: وضعت جداول الاستعمالات والموارد حسب المفهوم المحلي وبالتالي لا تشمل الاستيراد والاستهلاك ونفقات الأسر في الخارج كذلك لا تدخل نفقات السياح على الأراضي اللبنانية في قيمة الصادرات بل في قيمة الاستهلاك.

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)**١.١ المنتجات الزراعية**

مليار ليرة لبنانية					(أ) القيمة بالاسعار الجارية	نوع العملية
200٤	٢٠٠٣	2002	2001	2000		
984	874	893	843	865		الاستهلاك الوسيط
1 588	1 576	1 559	1 467	1 496		الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0		تكوين الراسمال الثابت
311	241	203	217	199		التصدير
0	0	-20	20	0		التغير في المخزون/ تسوية
2 884	2 692	2 635	2 547	2 561		مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 612	1 513	1 503	1 407	1 498		الانتاج
657	575	509	544	491		الاستيراد
89	71	75	78	76		الرسوم على السلع المستوردة
526	533	548	519	496		الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة	نوع العملية
200٤	٢٠٠٣	2002	2001	2000		
913	835	866	851	864		الاستهلاك الوسيط
1 615	1 560	1 497	1 495	1 554		الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0		تكوين الراسمال الثابت
312	226	218	226	212		التصدير
0	0	-22	21	0		التغير في المخزون/ تسوية
2 841	2 621	2 559	2 594	2 630		مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 623	1 473	1 416	1 422	1 481		الانتاج
578	533	540	597	516		الاستيراد
77	76	74	97	55		الرسوم على السلع المستوردة
563	539	529	478	577		الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٢ المنتجات الحيوانية

مليار ليرة لبنانية					أ) القيمة بالأسعار الجارية	نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000		
580	559	518	476	457	الاستهلاك الوسيط	
550	515	473	510	490	الاستهلاك النهائي	
19	19	19	19	19	تكوين الراسمال الثابت	
24	33	23	18	15	التصدير	
0	0	0	30	0	التغير في المخزون/ تسوية	
1 173	1 126	1 032	1 053	980	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد	
558	538	517	529	537	الانتاج	
349	345	304	298	240	الاستيراد	
4	4	4	4	10	الرسوم على السلع المستوردة	
263	239	207	222	192	الهوامش التجارية	

مليار ليرة لبنانية					ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة	نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000		
556	504	522	495	492	الاستهلاك الوسيط	
524	494	524	521	503	الاستهلاك النهائي	
18	14	19	22	18	تكوين الراسمال الثابت	
29	36	27	20	21	التصدير	
0	0	0	30	0	التغير في المخزون/ تسوية	
1 127	1 047	1 092	1 088	1 034	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد	
545	534	564	544	593	الانتاج	
332	295	306	308	235	الاستيراد	
4	5	3	14	9	الرسوم على السلع المستوردة	
246	214	219	222	196	الهوامش التجارية	

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٣ الطاقة والمياه

مليار ليرة لبنانية					أ) القيمة بالأسعار الجارية	نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000		
3 056	2 703	2 354	2 047	2 117		الاستهلاك الوسيط
2 054	1 905	1 791	1 551	1 498		الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0		تكوين الراسمال الثابت
8	5	7	2	2		التصدير
0	0	0	0	0		التغير في المخزون/ تسوية
5 118	4 613	4 152	3 600	3 617		مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 329	1 269	1 231	1 132	1 101		الانتاج
2 424	1 916	1 587	1 579	1 708		الاستيراد
1 012	1 077	1 016	689	543		الرسوم على السلع المستوردة
353	351	318	200	265		الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة	نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000		
2 738	2 480	2 102	2 142	1 654		الاستهلاك الوسيط
1 898	1 855	1 581	1 516	1 330		الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0		تكوين الراسمال الثابت
7	4	8	2	2		التصدير
0	0	0	0	0		التغير في المخزون/ تسوية
4 643	4 339	3 691	3 660	2 986		مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 310	1 270	1 168	1 124	1 089		الانتاج
1 914	1 613	1 608	1 825	1 134		الاستيراد
1 060	1 064	690	510	600		الرسوم على السلع المستوردة
360	392	225	201	163		الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٤ منتجات الصناعات الغذائية والزراعية

أ) القيمة بالأسعار الجارية					نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000	
412	369	339	347	339	الاستهلاك الوسيط
5 164	4 937	4 828	4 563	4 372	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
289	240	166	145	130	التصدير
70	-39	-6	15	-23	التغير في المخزون/ تسوية
5 935	5 507	5 326	5 070	4 819	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
3 183	2 960	2 903	2 687	2 641	الانتاج
1,250	1 087	1 054	1 072	974	الاستيراد
412	379	396	413	370	الرسوم على السلع المستوردة
1 091	1 081	973	898	834	الهوامش التجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000	
383	329	340	358	365	الاستهلاك الوسيط
4 951	4 838	4 831	4 718	4 398	الاستهلاك النهائي
0	0	0	0	0	تكوين الراسمال الثابت
280	247	168	153	136	التصدير
65	-36	-7	16	-22	التغير في المخزون/ تسوية
5 679	5 378	5 332	5 245	4 878	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
3 009	2 959	2 887	2 740	2 731	الانتاج
1 190	1 054	1 092	1 105	1 027	الاستيراد
402	382	379	501	331	الرسوم على السلع المستوردة
1 077	983	974	899	789	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٥ المنتجات النسيجية والجلود

أ) القيمة بالاسعار الجارية					نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000	
296	258	265	268	302	الاستهلاك الوسيط
1 950	1 739	1 573	1 461	1 443	الاستهلاك النهائي
3	2	3	3	2	تكوين الراسمال الثابت
411	339	291	315	171	التصدير
80	0	50	70	-80	التغير في المخزون/ تسوية
2 741	2 338	2 182	2 116	1 838	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
706	596	583	553	565	الانتاج
943	806	793	843	645	الاستيراد
201	176	163	101	169	الرسوم على السلع المستوردة
891	760	644	619	459	الهوامش التجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000	
291	271	270	334	336	الاستهلاك الوسيط
1 921	1 619	1 484	1 614	1 438	الاستهلاك النهائي
4	2	3	4	3	تكوين الراسمال الثابت
396	321	298	336	176	التصدير
79	0	53	80	-82	التغير في المخزون/ تسوية
2 691	2 213	2 107	2 367	1 871	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
687	560	543	600	582	الانتاج
926	836	847	959	663	الاستيراد
202	171	102	252	172	الرسوم على السلع المستوردة
875	646	616	557	454	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٦ المنتجات من المعادن اللافلزية

أ) القيمة بالاسعار الجارية					نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000	
1 498	1 322	1 194	1 168	1 255	الاستهلاك الوسيط
57	56	56	55	54	الاستهلاك النهائي
26	22	27	27	24	تكوين الراسمال الثابت
237	171	108	91	79	التصدير
0	-40	-18	46	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 818	1 530	1 366	1 387	1 412	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
989	876	814	825	859	الانتاج
559	432	365	382	341	الاستيراد
71	60	56	35	56	الرسوم على السلع المستوردة
198	163	131	145	157	الهوامش التجارية

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000	
1 402	1 232	1 181	1 323	1 249	الاستهلاك الوسيط
51	47	57	64	58	الاستهلاك النهائي
26	21	22	31	25	تكوين الراسمال الثابت
205	185	108	98	85	التصدير
0	-40	-18	50	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 685	1 445	1 350	1 566	1 417	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
912	825	804	919	853	الانتاج
528	421	371	411	349	الاستيراد
73	65	34	67	61	الرسوم على السلع المستوردة
172	134	142	168	154	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٧ المنتجات المعدنية والالات والمعدات

مليار ليرة لبنانية					أ) القيمة بالأسعار الجارية
2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 079	1 848	1 640	1 625	1 679	الاستهلاك الوسيط
2 324	1 848	1 634	1 468	1 442	الاستهلاك النهائي
1 480	1 286	1 172	1 074	1 115	تكوين الراسمال الثابت
1 137	826	672	653	422	التصدير
180	-40	-277	333	-57	التغير في المخزون/ تسوية
7 200	5 767	4 841	5 151	4 600	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 404	1 289	1 022	1 032	1 021	الانتاج
3 977	3 209	2 847	3 322	2 697	الاستيراد
836	632	547	340	462	الرسوم على السلع المستوردة
982	638	424	457	420	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة
2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
1 984	1 769	1 644	1 771	1 723	الاستهلاك الوسيط
2 096	1 736	1 484	1 593	1 548	الاستهلاك النهائي
1 471	1 273	1 165	1 214	1 240	تكوين الراسمال الثابت
1 111	781	686	693	433	التصدير
184	-41	-280	338	-63	التغير في المخزون/ تسوية
6 847	5 518	4 699	5 609	4 880	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 355	1 211	1 027	1 079	1 053	الانتاج
3 942	3 186	2 966	3 434	2 886	الاستيراد
777	630	287	587	519	الرسوم على السلع المستوردة
772	491	420	509	422	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٨ خشب ومطاط ومنتجات كيميائية

أ) القيمة بالاسعار الجارية					نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000	
2 035	1 604	1 422	1 390	1 432	الاستهلاك الوسيط
1 487	1 286	1 122	1 041	1 006	الاستهلاك النهائي
175	151	143	138	117	تكوين الراسمال الثابت
451	334	303	234	204	التصدير
70	-10	-50	60	0	التغير في المخزون/ تسوية
4 217	3 364	2 940	2 864	2 759	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 182	976	902	910	937	الانتاج
2 305	1 898	1 670	1 656	1 468	الاستيراد
242	196	166	76	141	الرسوم على السلع المستوردة
489	294	201	221	214	الهوامش التجارية

ب) الأرقام المقيمة بأسعار السنة السابقة					نوع العملية
2004	2003	2002	2001	2000	
1 827	1 462	1 424	1 533	1 413	الاستهلاك الوسيط
1 398	1 128	1 064	1 098	1 053	الاستهلاك النهائي
171	148	136	148	126	تكوين الراسمال الثابت
425	326	297	250	214	التصدير
67	-9	-51	62	0	التغير في المخزون/ تسوية
3 888	3 055	2 870	3 093	2 805	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 124	911	885	974	959	الانتاج
2 197	1 763	1 688	1 721	1 453	الاستيراد
227	175	77	165	157	الرسوم على السلع المستوردة
339	206	221	232	237	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٩ مفروشات

مليار ليرة لبنانية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
29	25	23	22	24	الاستهلاك الوسيط
253	239	215	211	207	الاستهلاك النهائي
342	256	240	236	233	تكوين الراسمال الثابت
52	36	31	30	22	التصدير
0	0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
676	556	509	500	486	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
477	394	337	337	334	الانتاج
100	85	93	95	81	الاستيراد
36	35	34	25	27	الرسوم على السلع المستوردة
63	42	45	44	44	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية

(ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
32	27	23	28	27	الاستهلاك الوسيط
243	232	214	227	218	الاستهلاك النهائي
332	275	265	252	253	تكوين الراسمال الثابت
49	32	35	32	23	التصدير
0	0	0	0	0	التغير في المخزون/ تسوية
656	565	536	538	520	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
458	386	359	358	351	الانتاج
108	91	103	101	90	الاستيراد
44	33	27	34	32	الرسوم على السلع المستوردة
45	54	46	45	46	الهوامش التجارية

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.١٠ المنتجات الصناعية الأخرى

مليار ليرة لبنانية

(أ) القيمة بالأسعار الجارية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
------	------	------	------	------	-------------

187	187	148	156	143	الاستهلاك الوسيط
1 101	869	768	712	592	الاستهلاك النهائي
178	169	137	142	108	تكوين الراسمال الثابت
493	428	445	338	337	التصدير
0	0	-35	35	0	التغير في المخزون/ تسوية
1 958	1 653	1 463	1 383	1 180	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
967	873	700	638	544	الانتاج
609	498	476	496	383	الاستيراد
60	50	45	22	49	الرسوم على السلع المستوردة
321	231	242	227	204	الهوامش التجارية

مليار ليرة لبنانية					ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة	
2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية	
186	189	175	159	183	الاستهلاك الوسيط	
1 121	873	780	745	633	الاستهلاك النهائي	
182	164	139	149	123	تكوين الراسمال الثابت	
497	452	477	364	332	التصدير	
0	0	-43	32	0	التغير في المخزون/ تسوية	
1 986	1 679	1 528	1 449	1 272	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد	
1 020	854	733	629	564	الانتاج	
623	498	522	507	437	الاستيراد	
62	48	23	65	59	الرسوم على السلع المستوردة	
280	279	250	249	211	الهوامش التجارية	

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.١١ الأبنية والانشغال العامة

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية					نوع العملية	
2004	2003	2002	2001	2000		
					الاستهلاك الوسيط	
					الاستهلاك النهائي	

4 451	3 957	3 739	3 676	3 651	تكوين الراسمال الثابت
4 451	3 957	3 739	3 676	3 651	التصدير
4 451	3 957	3 739	3 676	3 651	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 451	3 957	3 739	3 676	3 651	الانتاج

ب) الاحجام المقيمة باسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
4 342	3 877	3 684	3 845	3 822	الاستهلاك الوسيط
4 342	3 877	3 684	3 845	3 822	الاستهلاك النهائي
4 342	3 877	3 684	3 845	3 822	تكوين الراسمال الثابت
4 342	3 877	3 684	3 845	3 822	التصدير
4 342	3 877	3 684	3 845	3 822	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 342	3 877	3 684	3 845	3 822	الانتاج

١.١٢ النقل والمواصلات

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 196	1 802	1 597	1 293	1 244	الاستهلاك الوسيط
2 191	1 938	1 772	1 565	1 499	الاستهلاك النهائي
211	172	187	162	267	تكوين الراسمال الثابت
4 598	3 912	3 556	3 019	3 011	التصدير
4 598	3 912	3 556	3 019	3 011	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 598	3 912	3 556	3 019	3 011	الانتاج

ب) الأحمال المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 196	1 802	1 507	1 293	1 244	الاستهلاك الوسيط
2 187	1 928	1 705	1 570	1 524	الاستهلاك النهائي
211	172	186	162	267	تكوين الراسمال الثابت
4 593	3 902	3 398	3 025	3 036	التصدير
4 593	3 902	3 398	3 025	3 036	مجموع الاستعمالات= مجموع الموارد
4 593	3 902	3 398	3 025	3 036	الانتاج

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.١٣ الخدمات التسويقية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 636	2 606	2 563	2 551	2 490	الاستهلاك الوسيط

10 020	9 283	8 687	8 029	8 041	الاستهلاك النهائي
306	245	205	187	170	تكوين الرأسمال الثابت
12 961	12 134	11 455	10 766	10 701	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
12 961	12 134	11 455	10 766	10 701	الإنتاج

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
2 607	2 600	2 509	2 552	2 491	الاستهلاك الوسيط
9 876	8 996	8 177	8 183	7 989	الاستهلاك النهائي
306	245	205	187	170	تكوين الرأسمال الثابت
12 789	11 841	10 892	10 922	10 650	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
12 789	11 841	10 892	10 922	10 650	الإنتاج

١.١٥ الخدمات غير التسويقية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
4 840	4 991	4 814	4 570	4 462	الاستهلاك الوسيط
4 840	4 991	4 814	4 570	4 462	الاستهلاك النهائي
4 840	4 991	4 814	4 570	4 462	تكوين الرأسمال الثابت
4 840	4 991	4 814	4 570	4 462	التصدير
4 840	4 991	4 814	4 570	4 462	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
4 840	4 991	4 814	4 570	4 462	الإنتاج

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	نوع العملية
4 810	4 975	4 797	4 585	4 461	الاستهلاك الوسيط
4 810	4 975	4 797	4 585	4 461	الاستهلاك النهائي
4 810	4 975	4 797	4 585	4 461	تكوين الرأسمال الثابت
4 810	4 975	4 797	4 585	4 461	التصدير
4 810	4 975	4 797	4 585	4 461	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
4 810	4 975	4 797	4 585	4 461	الإنتاج

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات

بالأسعار الجارية و بأسعار السنة السابقة

ملاحظة :

- وضعت جداول المدخلات والمخرجات وفق مفهوم المحلية وبالتالي فإن أرقام الاستيراد والاستهلاك لم تشمل نفقات الأسر في الخارج كما لم تحسب نفقات المسافرين الأجانب على

الأراضي اللبنانية كصادرات بل كاستهلاك محلي. التعديلات الواجب إدخالها للانتقال إلى المعطيات بحسب المفهوم الوطني مبينة في أسفل الجداول.

- القطاعات الواردة في هذه الجداول هي متجانسة حيث أن كل منها ينتج مجموعة محددة من السلع أو الخدمات وكل مجموعة من السلع أو الخدمات لا تنتج إلا في واحد من تلك القطاعات.

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٠ سنة ٢٠٠٠ بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة									
	التغير في مجموع المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه	١. الزراعة	
١. الزراعة	3 541	0	214	19	1 986	1 322	0	0	10	0	3	1 109	0	199
٢. الطاقة والمياه	3 617	0	2	0	1 498	2 117	33	9	276	699	18	287	781	14
٣. الصناعة	17 094	-160	1 364	1 598	9 116	5 175	132	211	632	13	1 534	2 375	96	181
٤. البناء	3 651	0	0	3 651	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٥. النقل و لمواصلات	3 011	0	267	0	1 499	1 244	11	205	651	377	0	0	0	0
٦. الخدمات الأخرى	10 701	0	170	0	8 041	2 490	1 109	415	458	279	96	103	4	26
٧. التجارة	658	0	658	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٨. الإدارات العامة	4 462	0	0	0	4 462	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستعمالات	46 733	-160	2 675	5 268	26 603	12 347	1 284	840	2 028	1 368	1 651	3 874	881	421
القيمة المضافة						25 359	3 177	5 003	8 674	1 643	2 000	3 027	221	1 614
الإنتاج						37 706	4 462	5 844	10 701	3 011	3 651	6 901	1 101	2 035
الاستيراد						9 027						6 588	1 708	731
الرسوم على الاستيراد						0		-1 903				1 274	543	86
الهوامش التجارية						0		-3 283				2 330	265	688
مجموع الموارد						46 733	4 462	658	10 701	3 011	3 651	17 094	3 617	3 541

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	الحسابات الوطنية
الاستيراد	9 027		+296	9 323
التصدير	2 675	836		3 511
الاستهلاك	26 603	-836	+296	26 063

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠١ سنة ٢٠٠١ بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة							
	التغير في مجموع المخزون	التصدير	تكوين الرأسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه

3 600	50	235	19	1 977	1 319	0	0	10	0	3	1 119	0	187	١. الزراعة
3 600	0	2	0	1 551	2 047	49	10	272	646	18	284	757	13	٢. الطاقة والمياه
18 471	558	1 807	1 620	9 511	4 975	133	218	595	12	1 454	2 311	89	165	٣. الصناعة
3 676	0	0	3 676	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
3 019	0	162	0	1 565	1 293	25	231	663	375	0	0	0	0	٥. النقل ولمواصلات
10 766	0	187	0	8 029	2 551	1 049	506	476	280	101	109	4	26	٦. الخدمات الأخرى
717	0	718	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 571	0	0	0	4 571	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
48 421	608	3 110	5 314	27 203	12 186	1 255	964	2 015	1 312	1 576	3 823	850	391	مجموع الاستعمالات
					25 947	3 316	5 088	8 752	1 707	2 100	3 157	282	1 545	القيمة المضافة
					38 133	4 571	6 052	10 766	3 019	3 676	6 981	1 132	1 936	الإنتاج
					10 289						7 868	1 579	842	الاستيراد
					0		-1 783				1 012	689	82	الرسوم على الاستيراد
					0		-3 552				2 611	200	740	الهوامش التجارية
					48 421	4 571	717	10 766	3 019	3 676	18 471	3 600	3 600	مجموع الموارد

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	نققات المسافرين اللبنانيين في الخارج	النققات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	الفرق
10 592	+303		10 289	
4 025		+914	3 110	
26 591	+303	-914	27 203	

مليار ليرة لبنانية

٢.٢ (ب) سنة ٢٠٠١ بأسعار 2000

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع	
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الراسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه		١. الزراعة
3 683	52	246	22	2 016	1 347	0	0	10	0	3	1 145	0	189	١. الزراعة
3 660	0	2	0	1 516	2 142	51	10	284	675	19	297	792	14	٢. الطاقة والمياه
19 867	578	1 926	1 798	10 059	5 506	144	238	655	13	1 614	2 567	98	177	٣. الصناعة
3 845	0	0	3 845	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
3 025	0	162	0	1 570	1 293	25	231	663	375	0	0	0	0	٥. النقل ولمواصلات
10 922	0	187	0	8 183	2 552	1 049	507	476	281	101	109	4	26	٦. الخدمات الأخرى
717	0	718	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 585	0	0	0	4 585	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
50 304	630	3 240	5 665	27 930	12 839	1 270	985	2 088	1 343	1 736	4 119	894	405	مجموع الاستعمالات
					26 496	3 316	5 586	8 834	1 682	2 109	3 179	230	1 562	القيمة المضافة
					39 335	4 585	6 571	10 922	3 025	3 845	7 297	1 124	1 966	الإنتاج
					10 968						8 239	1 825	905	الاستيراد
					0		-2 292				1 671	510	111	الرسوم على الاستيراد
					0		-3 561				2 660	201	700	الهوامش التجارية
					50 304	4 585	717	10 922	3 025	3 845	19 867	3 660	3 683	مجموع الموارد

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٢.٣ (أ) سنة ٢٠٠٢ بالأسعار الجارية

مجموع الاستعمالات	استعمالات نهائية				استعمالات وسيطة								الفرع
	التغير في المخزون	التصدير	تكوين الراسمال الثابت	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه	

3 667	-20	226	19	2 032	1 411	0	0	10	0	4	1 209	0	189	١. الزراعة
4 152	0	7	0	1 791	2 354	43	11	306	764	20	326	868	15	٢. الطاقة والمياه
18 626	-337	2 015	1 721	10 197	5 029	151	217	590	13	1 477	2 327	92	162	٣. الصناعة
3 739	0	0	3 739	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
3 556	0	187	0	1 772	1 597	23	289	718	537	0	30	0	0	٥. النقل ولمواصلات
11 450	0	205	0	8 687	2 558	1 145	473	422	270	103	114	4	27	٦. الخدمات الأخرى
852	0	852	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 814	0	0	0	4 821	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
50 862	-357	3 492	5 479	29 300	12 949	1 363	989	2 046	1 585	1 603	4 005	964	393	مجموع الاستعمالات
					28 216	3 458	6 098	9 403	1 971	2 136	3 255	267	1 627	القيمة المضافة
					41 164	4 821	7 086	11 450	3 556	3 739	7 261	1 231	2 020	الإنتاج
					9 698						7 298	1 587	813	الاستيراد
					0		-2 501				1 406	1 016	79	الرسوم على الاستيراد
					0		-3 733				2 660	318	755	الهوامش التجارية
					50 862	4 814	852	11 450	3 556	3 739	18 626	4 152	3 667	مجموع الموارد

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	نققات المسافرين اللبنانيين في الخارج	نققات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	الاستيراد
10 056	+357		9 698	
4 586		+1 094	3 492	التصدير
28 563	+357	-1 094	29 300	الاستهلاك

مليار ليرة لبنانية

٢.٣ ب) سنة ٢٠٠٢ بأسعار سنة ٢٠٠١

الفرع	استعمالات وسيطة					استعمالات نهائية							
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في مجموع المخزون الاستعمالات
١. الزراعة	184	0	1 193	3	0	9	0	0	1 390	0	19	246	-22
٢. الطاقة والمياه	13	775	291	18	683	10	39	10	2 102	39	0	8	0
٣. الصناعة	163	92	2 333	1 469	13	599	223	155	5 047	155	1 755	2 069	-345
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 684	0	0
٥. النقل ولمواصلات	0	0	29	0	506	677	273	22	1 507	22	0	186	0
٦. الخدمات الأخرى	26	4	112	101	264	412	467	1 123	2 509	1 123	0	205	0
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	852	0
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4 797	0
مجموع الاستعمالات	386	871	3 957	1 591	1 466	1 971	973	1 339	12 555	1 339	5 458	3 566	-367
القيمة المضافة	1 596	297	3 281	2 093	1 932	8 921	5 217	3 458	26 794	3 458			
الإنتاج	1 982	1 168	7 238	3 684	3 398	10 892	6 190	4 797	39 349	4 797			
الاستيراد	845	1 608	7 593						10 047				
الرسوم على الاستيراد	77	690	929						0				
الهوامش التجارية	748	225	2 668						0				
مجموع الموارد	3 653	3 691	18 428	3 684	3 398	10 892	852	4 797	49 395	4 797			

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٢.٤ أ) سنة ٢٠٠٣ بالأسعار الجارية

الفرع	استعمالات وسيطة					استعمالات نهائية						
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	الرأسمال الثابت	التصدير

4 057	0	336	19	2 138	1 565	0	0	13	0	5	1 324	0	222	١. الزراعة
5 118	0	8	0	2 054	3 056	65	15	367	1 006	28	434	1 123	19	٢. الطاقة والمياه
24 545	400	3 069	2 204	12 336	6 536	156	293	668	19	1 882	3 197	119	203	٣. الصناعة
4 451	0	0	4 451	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٤. البناء
4 598	0	211	0	2 191	2 196	28	483	842	810	0	33	0	0	٥. النقل ولمواصلات
12 961	0	306	0	10 020	2 636	979	536	442	379	129	137	5	29	٦. الخدمات الأخرى
950	0	950	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٧. التجارة
4 840	0	0	0	4 840	0	0	0	0	0	0	0	0	0	٨. الإدارات العامة
61 519	401	4 879	6 674	33 578	15 989	1 228	1 327	2 332	2 214	2 043	5 126	1 246	473	مجموع الاستعمالات
					32 357	3 611	7 763	10 629	2 384	2 407	3 782	83	1 697	القيمة المضافة
					48 346	4 840	9 090	12 961	4 598	4 451	8 908	1 329	2 170	الإنتاج
					13 173						9 743	2 424	1 005	الاستيراد
					0		-2 963				1 858	1 012	93	الرسوم على الاستيراد
					0		-5 177				4 035	353	789	الهوامش التجارية
					61 519	4 840	950	12 961	4 598	4 451	24 545	5 118	4 057	مجموع الموارد

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

الحسابات الوطنية	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	الحسابات المحلية	الاستيراد
13 638	465		13 173	
6 423		1 544	4 879	التصدير
32 499	465	-1 544	33 578	الاستهلاك

مليار ليرة لبنانية

٢.٥ (ب) سنة ٢٠٠٤ بأسعار سنة ٢٠٠٣

الفرع	استعمالات نهائية					استعمالات وسيطة								
	التغير في مجموع المخزون الاستعمالات	التصدير	الرأسمال الثابت	تكوين الرأسمال	الاستهلاك	المجموع	٨. الإدارة العامة	٧. التجارة	٦. الخدمات الأخرى	٥. النقل و المواصلات	٤. البناء	٣. الصناعة	٢. الطاقة والمياه	١. الزراعة
١. الزراعة	3,967	0	341	18	2 139	1 470	0	0	12	0	4	1 247	0	206
٢. الطاقة والمياه	4,643	0	7	0	1 898	2 738	58	14	329	901	25	389	1 006	17
٣. الصناعة	23,431	395	2 964	2 186	11 781	6 105	144	268	633	18	1 769	2 981	107	186
٤. البناء	4,342	0	0	4 342	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٥. النقل ولمواصلات	4,593	0	211	0	2 187	2 196	28	483	842	810	0	33	0	0
٦. الخدمات الأخرى	12,789	0	306	0	9 876	2 607	969	530	437	375	127	135	5	28
٧. التجارة	950	0	950	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٨. الإدارات العامة	4,810	0	0	0	4 810	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستعمالات	59,525	396	4 779	6 546	32 691	15 114	1 199	1 294	2 253	2 104	1 925	4 785	1 117	437
القيمة المضافة						32 072	3 611	7 315	10 536	2 489	2 417	3 781	193	1 730
الإنتاج						47 186	4 810	8 609	12 789	4 593	4 342	8 567	1 310	2 168
الاستيراد						12 338						9 515	1 914	910
الرسوم على الاستيراد						0		-2 930				1 789	1 060	81
الهوامش التجارية						0		-4 729				3 560	360	809
مجموع الموارد						59 525	4 810	950	12 789	4 593	4 342	23 431	4 643	3 967

٣. حسابات المؤسسات المالية

حسابات المصارف التجارية

الحساب	2004	2003	2002	2001	2000
١. حساب الإنتاج					
الاستعمالات					
P2 الاستهلاك الوسيط	538	630	455	453	474
B1 القيمة المضافة القائمة	1 440	1 395	1 469	1 389	1 360

1 978	2 025	1 924	1 842	1 834	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد = الإنتاج المصرفي (P1)
6 147	6 331	6 143	6 623	6 293	الفوائد المقبوضة
-4 552	-4 623	-4 532	-5 110	-4 761	- الفوائد المدفوعة
382	317	312	329	303	العمولات
					1.ii حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية
					الاستعمالات
735	675	668	665	614	D1 الأجر وملحقاتها
30	32	27	10	11	D41 الفوائد المدفوعة على القروض
...	...	356	416	176	D42 الأرباح الموزعة
818	1 191	589	439	703	B5 رصيد المداخل الأولية
1 584	1 898	1 640	1 530	1 504	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد
1 440	1 395	1 469	1 389	1 360	B1 القيمة المضافة القائمة
144	503	171	141	144	D4 المداخل الصافية خارج الاستثمار
					2.ii حساب توزيع الدخل الثانوي
					الاستعمالات
115	112	116	114	114	D5 الضريبة على الأرباح
703	1 080	473	325	589	B6 الرصيد = الدخل المتاح
818	1 191	589	439	703	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد
818	1 191	589	439	703	B5 رصيد المداخل الأولية
					1.iii حساب الرأسمال
199	48	316	373	161	P51 تكوين الرأسمال الثابت
504	1 032	158	-48	427	B9 الرصيد = القدرة على التمويل
703	1 080	473	325	589	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					الموارد
703	1 080	473	325	589	B6 الدخل المتاح
					2.iii الحساب المالي
					الاستعمالات
1 556	16 363	1 304	3 325	504	F2 الأوراق النقدية والودائع لدى مصرف لبنان
5 487	618	1 338	688	3 390	F2 الموجودات الخارجية
3 146	-5 562	4 372	-352	1 004	F3 الأوراق المالية (سندات الخزينة)
1 518	-261	-295	97	1 676	F4 التسليفات
-10	20	177	-164	183	F9 حسابات أخرى للقبض
11 696	11 178	6 896	3 593	6 756	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
					B9 القدرة على التمويل
504	1 032	158	-48	427	F2 ودائع المقيمين
6 958	7 132	3 899	3 457	4 298	F2 ودائع غير المقيمين
4 214	2 956	-11	237	1 203	F5 مساهمات
402	376	709	35	249	F9 الحسابات الأخرى للدفع
-382	-318	2 140	-87	580	

٤. حسابات الإدارات العامة

٤.١. حسابات الإدارة المركزية

الاستعمالات

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	الحساب
1 069	1 297	1 241	1 164	1 170	أ. حساب الإنتاج
					P2 الاستهلاك الوسيط

2 807	2 744	2 736	2 681	2 498	B1 القيمة المضافة القائمة
3 876	4 041	3 977	3 845	3 668	المجموع
2 118	2 043	2 059	2 033	1 880	1.11 حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية D1 الأجر وملحقاتها
689	702	677	648	618	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
5 069	4 514	3 791	2 760	2 768	B5 رصيد المداخل الأولية الصافية
7 876	7 259	6 527	5 441	5 266	المجموع
3 655	4 149	3 980	3 542	3 473	2.11 حساب توزيع الدخل الثانوي D41 الفوائد*
821	849	850	834	844	D62 التقديرات الإجتماعية
390	288	261	192	527	التحويلات الجارية للإدارات العامة
13	5	4	6	6	الإشتراكات الدولية
147	150	149	110	147	D79 التحويلات الأخرى الجارية
1 846	717	80	-463	-931	B6 الرصيد = الدخل المتاح
6 872	6 159	5 324	4 220	4 068	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
3 886	4 041	3 971	3 845	3 668	2.11 حساب استعمال المداخل P2 استهلاك
-2 041	-3 324	-3 891	-4 308	-4 598	B8n الوفر الصافي
1 846	717	80	-463	-931	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
275	264	266	269	437	1.11 حساب الرأسمال P51 تكوين الرأسمال الثابت
633	369	344	42	275	D92 إعانات رأسمالية D93 تحويلات رأسمالية إلى الإدارات
908	633	610	311	713	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
2 250	3 255	3 830	3 970	4 693	2.11 الحساب المالي B9 الحاجة إلى التمويل
-11	-6	11	38	-47	F21 الصندوق
890	-292	658	-135	-1 709	F22 الودائع لدى مصرف لبنان
858	340	496	156	785	F41 سلفات الخزينة
-62	408	158	570	91	F79 حسابات أخرى للقبض
3 925	3 705	5 153	4 599	3 814	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد

* رغم ان الفوائد تعتبر مداخل اولية فانها صنفت في حسابات الدولة مع التوزيع الثانوي كونها لا تدخل في حساب الانتاج المحلي القائم.

٤. حسابات الإدارات العامة

٤.١. حسابات الإدارة المركزية

الموارد

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	الحساب
					1. حساب الإنتاج
3 876	4 041	3 977	3 845	3 668	P12 الإنتاج غير التسويقي

3 876	4 041	3 977	3 845	3 668	المجموع
2 807	2 744	2 736	2 681	2 498	1.ii حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية
5 122	4 519	3 803	2 775	2 867	B1 القيمة المضافة القائمة
-61	-20	-20	-22	-122	D2 الضرائب غير المباشرة
8	15	9	7	23	D3- ناقص الإعانات
7 876	7 259	6 527	5 441	5 266	D41 الفوائد
					المجموع
5 069	4 514	3 791	2 760	2 768	2.ii حساب توزيع الدخل الثانوي
801	708	642	585	427	B5 المداخل الأولية
634	548	511	499	463	D51 ضريبة الدخل
86	74	80	79	81	D59 الضرائب المباشرة الأخرى
282	315	301	297	330	D61 الحسومات التقاعدية
6 872	6 159	5 324	4 220	4 068	D79 الواردات الإدارية
					مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
1 846	717	80	-463	-931	4.ii حساب استعمال المداخل
1 846	717	80	-463	-931	B6 الدخل المتاح
					مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
699	702	677	648	618	1.iii حساب الرأسمال
-2 041	-3 324	-3 897	-4 308	-4 598	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
2 250	3 255	3 830	3 970	4 693	B8n الوفر الصافي
908	633	610	311	713	B9 الحاجة إلى التمويل
					مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
196	-244	-56	-274	422	2.iii الحساب المالي
3 364	3 908	2 371	4 787	3 261	F29 الودائع
517	0	2 700	-23	23	F3 سندات الخزينة
-77	-23	147	124	174	F4 القروض
-74	63	-10	-14	-67	F79 الحسابات الأخرى للدفع
3 925	3 705	5 153	4 599	3 814	F00 عمليات غير مصنفة
					مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد

٤. حسابات الإدارات العامة (تابع)

مليار ليرة لبنانية

٤.٢ الحسابات الموحدة للإدارات العامة (حسابات تقديرية)

2004	2003	2002	2001	2000	الحساب
1 228	1 453	1 363	1 255	1 284	ا. حساب الإنتاج :
3 611	3 538	3 458	3 315	3 177	P2 الاستهلاك الوسيط
4 840	4 991	4 821	4 570	4 462	B1 القيمة المضافة القائمة
					المجموع = P12 الإنتاج
					1.ii حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية:
					الاستعمالات

2 922	2 837	2 781	2 667	2 560	D1 الأجور وملحقاتها
689	702	677	648	617	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
5 755	5 032	4 348	3 269	3 229	B5n الرصيد = المداخل الأولية الصافية
9 367	8 571	7 806	6 584	6 406	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
			الموارد		
3 611	3 538	3 458	3 315	3 177	B1 القيمة المضافة القائمة
5 755	5 032	4 348	3 269	3 229	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
			الاستعمالات		
3 722	4 253	4 094	3 727	3 621	٢.١١ حساب توزيع الدخل الثانوي:
1 633	1 655	1 738	1 603	1 376	D41 الفوائد*
160	156	152	66	167	D62 التقديمات الإجتماعية
2 939	1 324	583	-29	149	D79 التحويلات الجارية الأخرى
					B6 الرصيد = الدخل المتاح
8 454	7 388	6 568	5 366	5 313	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
			الموارد		
5 755	5 032	4 348	3 269	3 229	B5n المداخل الأولية الصافية
1 521	1 318	1 213	1 084	943	D5 الضرائب المباشرة
841	722	706	717	811	D61 الاشتراكات للضمان الإجتماعي
337	315	301	297	330	D79 الواردات الإدارية
			الاستعمالات		
4 840	4 991	4 821	4 570	4 462	٤.١١ حساب استعمال الدخل المتاح:
-1 901	-3 667	-4 238	-4 599	-4 313	P2 استهلاك
					B8n الوفر الصافي
2 939	1 324	583	-29	149	المجموع = الدخل المتاح
			الاستعمالات		
996	889	1 002	1 176	1 232	1.١١١ حساب الرأسمال:
6	6	7	4	163	P51 تكوين الرأسمال الثابت
					D92 إعانات رأسمالية
1 002	895	1 009	1 180	1 395	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
			الموارد		
-1 901	-3 667	-4 238	-4 599	-4 313	B8n الوفر الصافي
689	702	677	648	617	K.1 إهلاك الرأسمال الثابت
25	40	0	0	0	D92 إعانات رأسمالية
2 189	3 821	4 570	5 131	5 091	B9 الرصيد = الحاجة إلى التمويل
			الاستعمالات		
2 189	3 821	4 570	5 131	5 091	2.١١١ الحساب المالي:
1 341	54	1 051	-718	-1 375	B9 الحاجة إلى التمويل
463	123	213	256	596	F2 الأوراق النقدية والودائع
					F41 سلفات الخزينة
3 993	3 999	5 834	4 669	4 312	مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد
			الموارد		
3 923	3 738	6 348	4 711	3 883	F3 سندات الخزينة
-37	77	57	-32	53	F4 القروض
107	184	-571	-9	376	F4 التسليفات المصرفية

ملحق ٢ المصادر الإحصائية

I. السكان

جدول I.١. حركة السكان (عدد الاحداث المسجلة)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	الحدث الديموغرافي
------	------	------	------	------	------	-------------------

30 014	30 636	31 653	32 225	32 564	32 673	الزواج
4 372	4 328	4 060	4 480	الطلاق
73 900	71 465	76 405	83 693	87 795	85 955	الولادات
17 774	17 187	17 294	17 568	19 435	19 813	الوفيات

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي النشرة الشهرية

II. الزراعة و تربية الحيوانات

جدول II.1. الإنتاج النباتي

(أ) المساحات المزروعة

نوع الزراعة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النجليات	52.2	50.3	52.1	56.0	60.7	60.0
القرنيات	8.5	7.7	6.7	9.8	8.1	7.5
الخضار	42.1	37.2	34.6	41.1	42.4	42.3
الزراعات الصناعية	21.2	17.1	10.9	10.4	9.7	11.1
الفواكه	84.8	85.4	85.1	82.6	84.3	83.5
الزيتون	51.1	55.6	56.8	57.6	57.6	58.5
الزراعات الأخرى	3.7	6.4	5.7	3.5	4.9	5.4
المجموع	263.6	258.9	251.8	261.0	267.7	268.3

(ب) الإنتاج

نوع الزراعة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النجليات	93.7	150.1	172.0	264.9	326.8	396.3
القرنيات	54.8	65.0	61.3	53.5	50.0	40.2
الخضار	1 240.0	1 107.7	1 074.9	1 206.2	1 163.1	1 289.9
الزراعات الصناعية	382.5	355.3	30.9	11.1	12.0	97.1
الفواكه	1 022.0	899.5	861.2	841.5	983.2	987
الزيتون	66.4	189.5	85.8	184.4	83.2	167.3
الزراعات الأخرى	...	19.5	16.6	39.8
المجموع	2 859.4	2 786.6	2 302.7	2 561.6	2 618.3	2 977.8

المصدر: وزارة الزراعة

جدول II.1. الإنتاج النباتي (تابع)

(ج) قيمة الإنتاج

نوع الزراعة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النجليات	36.6	56.9	68.4	66.3	65.1	89.9
القرنيات	38.5	47.9	43.5	35.0	28.9	27.0
الخضار	388.2	362.7	376.3	339.7	372.7	402.5
الزراعات الصناعية	148.3	142.9	124.8	96.7	100.8	116.9
الفواكه	585.9	446.7	469.4	569.6	646.5	644.1

مليار ليرة لبنانية

212.3	110.3	265.2	118.8	265.7	101.0	الزيتون
51.5	41.9	35.4	46.3	44.6	49.0	الزراعات الأخرى
1 544.2	1 366.2	1 407.9	1 247.5	1 367.4	1 347.5	المجموع

المصدر: وزارة الزراعة

جدول II.2. الإنتاج الحيواني (أ) الثروة الحيوانية

عدد الرؤوس بالآلاف

النوع	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الحيوانات المخصصة لإنتاج اللحم						
بقر	34.0	36.0	37.0	39.5	٤٥.٠	43.5
غنم	145.0	133.0	120.0	155.0	١٤٠.٠	138.0
ماعز	169.0	140.0	110.0	135.0	١٤٦.٠	174.5
خنزير	28.0	26.0	23.0	21.0	١٤.٠	12.5
الحيوانات المخصصة لإنتاج الحليب						
بقر	38.4	38.9	39.6	43.8	٤٧.٥	43.9
غنم	218.6	198.0	179.7	166.4	١٧٥.٦	179.4
ماعز	228.7	205.0	190.0	199.7	٢٤٠.٤	234.5

ألف طن

(ب) الإنتاج

النوع	1999	2000	2001	2002	2003	2004
لحم عجل	13.1	13.4	13.8	14.3	16.4	16.2
لحم غنم	6.5	5.8	5.2	6.5	5.9	5.8
لحم ماعز	6.2	5.1	4.0	4.9	5.3	5.9
لحم خنزير	2.5	2.4	2.2	1.9	1.3	1.2
لحم دجاج وفروج	90.1	113.2	117.6	124.6	127.3	137.3
بيض (بملايين وحدة)	720.0	720.0	740.0	770.0	775.0	755.0
حليب بقر	149.6	158.4	167.1	193.5	194.6	186.3
حليب غنم	23.3	23.0	22.2	22.1	23.3	21.6
حليب ماعز	26.5	27.0	27.3	29.4	36.5	36.1
عسل	1.7	1.0	0.8	0.7	0.9	1.1

المصدر: وزارة الزراعة

جدول II.2. الإنتاج الحيواني (تابع)

مليار ليرة لبنانية

(ج) قيمة الإنتاج

النوع	1999	2000	2001	2002	2003	2004
لحم عجل	31.0	29.3	29.7	33.6	41.7	44.3
لحم غنم	20.2	15.1	14.1	18.3	18.2	20.7
لحم ماعز	14.5	10.8	9.2	12.0	14.8	17.4
لحم خنزير	5.0	5.0	5.3	4.2	2.7	2.6
لحم دجاج وفروج	201.9	211.3	219.0	204.2	188.5	204.9
بيض	49.0	52.0	53.3	49.3	55.8	61.9

96.9	101.8	94.0	91.1	94.0	97.4	حليب بقر
11.9	12.9	13.1	13.2	14.0	15.4	حليب غنم
21.5	23.0	16.1	20.0	21.0	23.1	حليب ماعز
21.9	20.0	16.4	19.1	23.8	30.3	عسل
504.0	556.8	461.3	473.9	476.3	487.8	المجموع

المصدر: وزارة الزراعة

III. الطاقة

جدول III.1. أهم المنتجات النفطية المستوردة

النوع	1999	2000	2001	2002	2003	2004
بنزين	1 344.1	1 263.8	1 178.8	1 180.4	1 260.4	1 263.2
مازوت	1 748.1	1 315.6	1 533.3	1 664.8	1 829.2	1 746.8
زيت فيول	1 525.1	1 507.9	1 738.8	1 583.4	1 284.9	1 382.6
كاز	126.2	124.5	128.2	126.8	124.5	126.7
غاز البوتان	135.3	165.1	157.7	154.8	205.1	220.2

المصدر: المديرية العامة للنفط

جدول III.2. استهلاك الكهرباء

شبكة كهرباء لبنان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
	9 030	9 233	9 436	10 192	10 538	10 308

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي ، النشرة الشهرية

IV. الصناعة

جدول IV.1. استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي

الفرع	1999	2000	2001	2002	2003	2004
غير محدد	310	359	385	380	456	581
المنتجات الغذائية الزراعية	521	501	572	569	666	722
منتجات النسيج والجلود والألبسة	153	142	205	149	147	183
المعادن اللافلزية	56	51	54	50	54	58

743	552	430	523	418	455	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
543	358	334	383	356	354	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
79	65	56	65	50	59	مفروشات
353	291	233	211	139	138	المنتجات الأخرى
3 262	2 606	2 202	2 399	2 016	2 044	المجموع
مؤشر الأسعار نسبة إلى أسعار السنة السابقة						
1.211	1.156	0.964	0.884	1.283	1.032	غير محدد
1.102	1.166	0.952	0.950	0.964	0.842	المنتجات الغذائية الزراعية
0.975	0.947	0.948	0.915	0.902	0.884	منتجات النسيج والجلود والألبسة
1.064	1.048	0.972	0.904	1.007	0.996	المعادن اللافلزية
1.111	1.086	0.961	0.946	1.047	0.854	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
1.106	1.080	0.981	0.913	1.020	0.922	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
1.040	0.978	1.004	0.953	0.954	0.932	مفروشات
1.094	1.035	0.979	0.941	1.097	0.938	المنتجات الأخرى
1.111	1.098	0.965	0.927	1.042	0.899	المجموع
مؤشر الاحجام نسبة إلى أحجام السنة السابقة						
1.054	1.049	1.019	1.214	0.903	1.129	غير محدد
0.983	1.028	1.048	1.201	0.999	1.091	المنتجات الغذائية الزراعية
1.284	1.035	0.769	1.574	1.035	0.870	منتجات النسيج والجلود والألبسة
1.007	1.028	0.956	1.169	0.908	0.779	المعادن اللافلزية
1.210	1.181	0.856	1.324	0.878	0.880	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
1.281	0.981	0.943	1.180	0.986	0.978	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
1.161	1.197	0.849	1.372	0.896	0.789	مفروشات
1.106	1.210	1.125	1.621	0.918	1.062	المنتجات الأخرى
1.117	1.078	0.960	1.284	0.947	0.980	المجموع

V. البناء

جدول V.1. رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين

المؤشر	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المساحة بالآلاف الامتار المربعة	9 103	6 724	6 860	7 892	8 589	9 014

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول V.2. البيع المحلي للتراب

المؤشر	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الكمية بألاف الأطنان	2 971	2 623	2 715	2 601	2 704	2 729

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

جدول ٣.٧ . استيراد المواد الأولية للبناء

المؤشر	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة بمليار ليرة لبنانية	475.5	430.0	433.2	410.6	430.3	522.8
مؤشر الأسعار n/n-1	0.959	0.965	0.908	0.945	1.016	1.027
مؤشر الأحجام n/n-1	0.765	0.937	1.109	1.003	1.031	1.183

٧.١. النقل والمواصلات

جدول ١.٧.١. البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت

المؤشر	1999	2000	2001	2002	2003	2004
بألاف الأطنان	5 543	4 967	5 464	4 736	4 805	5 061

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول ٢.٧.١. عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت

المؤشر	1999	2000	2001	2002	2003	2004
بألاف	1 061	1 125	1 187	1 258	1 368	1 601

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول ٣.٧.١. إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

نوع الواردات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة الفواتير الصادرة	331.2	361.7	313.6	408.6	394.0	446.0
إيراد الإمدادات الجديدة	20.6	16.7	14.8	12.6	8.4	8.1
حصة لبنان من الاتصالات الدولية	316.9	267.4	161.9	186.8	172.0	210.7
حصة الإدارة من الاتصالات الخلوية	196.9	294.6	318.4	390.0	711.1	883.6
المجموع	865.6	940.4	808.6	998.0	1 285.5	1548.4

المصدر: وزارة المالية: قطع الحساب، الموازنات الملحقه

٧.٢. الخدمات

جدول ١.٧.٢. التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين

المرحلة	1998-99	1999-00	2000-01	2001-02	2002-03	2003-04
التعليم الرسمي والمجاني						
الحضانة	54 353	60 441	65 091	62 729	61 241	61 040
الابتدائية	208 279	208 423	251 136	254 209	٢٥٠ ٤٣٧	250 534
التكميلية والثانوية	153 805	164 975	142 471	147 897	150 952	151 505
المدارس التقنية	17 567	18 448	21 743	25 918	31 083	32 655
الجامعة اللبنانية	59 728	62 602	71 050	70 711	65 530	66 809
المجموع	493 732	514 889	551 491	561 464	٥٥٩ ٢٤٣	562 543

						التعليم الخاص
93 174	90 953	90 025	90 266	88 565	88 638	الحضانة
203 044	198 874	197 841	202 850	176 116	186 226	الابتدائية
159 314	152 988	146 807	139 706	178 600	180 280	التكميلية والثانوية
67 223	59 814	56 729	56 706	56 099	55 955	المدارس التقنية
65 836	57 841	54 019	48 437	47 770	41 712	الجامعات
588 591	560 470	545 421	537 965	547 150	552 811	المجموع
1 151 134	1 119 713	1 106 885	1 089 456	1 062 039	1 046 543	المجموع العام

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء

جدول VII.2. الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة

مليار ليرة لبنانية						الإدارة
2004	2003	2002	2001	2000	1999	١. وزارة الصحة
227.4	273.8	216.9	182.3	190.1	132.4	٢. الضمان الاجتماعي
443.9	396.9	377.0	325.8	231.4	228.1	المجموع
671.3	670.7	593.9	508.1	421.5	360.5	

المصدر: قطع حساب وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

جدول VII.3. خدمات قطاع التأمين

مليار ليرة لبنانية						العمليات
2004	2003	2002	2001	2000	1999	بدلات التأمين المقبوضة
681.2	571.2	492.0	446.5	400.4	393.8	حوادث جرت تسويتها
259.3	223.4	193.2	184.2	111.7	172.3	

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة

جدول VII.4. قديم المسافرين الأجانب

العدد بالآلاف						الجنسية
2004	2003	2002	2001	2000	1999	الأجانب غير العرب
732	576	535	489	438	408	العرب ما عدا السوريين
631	515	493	412	361	327	المجموع
1 363	1 091	1 028	901	799	735	

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الشهرية

VIII. الإدارة العامة

جدول VIII.1. النفقات والإيرادات لموازنة الدولة مصنفة حسب تصنيف المحاسبة الوطنية

مليار ليرة لبنانية					بنود الموازنة
2004	2003	2002	2001	2000	تصنيف نظام المحاسبة
153	143	148	153	123	P.2 استهلاك وسيط
118	90	89	90	90	P.2 استهلاك وسيط
2 118	2 043	2 059	2 033	1 880	D.1 رواتب و أجور
1 432	1 312	1 284	1 163	1 648	D.3 إعانات إنتاج
61	20	20	22	122	D.62 معاشات تقاعد
821	849	850	834	844	D.73 تحويلات إدارية
394	292	265	195	530	

-11	-6	11	38	-47	18	صناديق وشيكات للقبض
75	-63	-50	32	69	61	حسابات للتسوية
4 000	3 641	5 163	4 614	3 881	5 643	المجموع
تغير في الخصوم						
144	-290	5	-267	319	140	ايداعات وأمانات وحجوزات
215	81	296	195	242	131	حوالات للدفع
-7	0	0	-15	2	30	مقبوضات للتسوية
-274	-47	-231	-59	-11	176	حسابات البلديات
22	17	21	-7	9	2	حسابات المؤسسات العامة
18	-27	1	3	35	-43	حسابات أخرى دائنة
23 407	16 742	31 479	27 739	27 342	21 364	سندات خزينة بال.ل: إصدارات
-21 856	-15 220	-31 025	-26 854	-26 109	-18 023	- تسديدات
4 553	3 653	6 934	3 926	2 475	1 865	سندات بالعملة الأجنبية: إصدارات
-2 223	-1 268	-2 317	-25	-446	0	- تسديدات
0	0	0	-23	23	0	قروض خارجية
3 999	3 641	5 163	4 614	3 881	5 643	المجموع

المصدر: وزارة المالية، حساب المهمة

جدول VIII.3. الدين العام

الوضع في آخر السنة، مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	عناصر الدين
						سندات الخزينة بالليرة اللبنانية
10 197	8 630	601	6 111	1 598	3	مصرف لبنان
12 171	12 258	17 164	15 798	18 668	18 808	المصارف التجارية
3 500	5 603	7 368	6 133	6 699	6 302	خارج النظام المصرفي
504	353	169	172	197	269	قروض من النظام المصرفي
26 371	26 843	25 302	28 214	27 161	25 383	مجموع الدين الداخلي الاجمالي
- 4 360	-3 019	-2 964	-1 913	-2 631	-4 006	- ودائع القطاع العام
22 012	23 824	22 338	26 301	24 530	21 377	الدين الداخلي الصافي (ل.ل)
27 682	23 353	22 007	14 481	10 541	8 379	الدين بالعملة الأجنبية
49 694	47 177	44 345	40 782	35 071	29 755	المجموع

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.4. التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة

مليار ليرة لبنانية

(أ) من الجزء الأول

2004	2003	2002	2001	2000	1999	الإدارة
44.7	31,7	8,4	22,1	48,5	137,2	مجلس الإنماء والأعمار
0.0	0,0	0,5	0,0	0,9	0,9	مؤسسة المحفوظات الوطنية
16.2	27,1	10,0	0,0	19,2	19,2	إدارة الدفاع المدني
149.0	139,3	161,3	138,0	152,9	120,5	الجامعة اللبنانية

9.5	0,0	0,0	0,0	25,0	10,0	المركز التربوي للبحوث والإنماء
5.8	6,0	4,8	3,8	5,5	4,7	المجلس الوطني للبحوث العلمية
8.2	6,2	6,5	6,5	6,0	4,5	المعهد الوطني للموسيقى
16.5	5,5	7,0	0,0	61,0	63,2	مجلس الجنوب
6.5	6,5	7,7	4,0	106,0	112,0	الصندوق المركزي للمهجرين
0.15	19,8	3,1	0,0	10,3	2,6	هيئة الاعانة
2.8	2,3	1,4	0,8	2,4	0,5	المكتب الوطني للاستخدام
0.0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الصندوق المستقل للإسكان
7.5	1,5	0,0	0,0	3,9	0,0	المشروع الأخضر
5.1	5,2	6,5	2,1	1,5	0,0	مكتب البحوث الزراعية
3.0	22,7	30,2	9,0	4,0	1,5	المؤسسات لتشجيع الاستثمارات
80	0,0	0,0	0,0	60,0	60,0	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
38.8	18,5	17,4	8,3	23,3	80,9	إدارات أخرى
393.7	292,3	264,8	194,6	530,4	618,8	المجموع

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

مليار ليرة لبنانية

(ب) من الجزء الثاني

2004	2003	2002	2001	2000	1999	الإدارة
363.9	226,9	232,1	28,5	118,5	360,0	مجلس الإنماء والأعمار
0.01	0,4	0,2	0,0	0,0	0,0	الجامعة اللبنانية
137.0	21,3	0,0	0,0	75,0	225,0	الصندوق المركزي للمهجرين
0.0	0,0	0,0	0,0	14,9	4,5	المجلس التنفيذي للمشاريع الكبرى
96.4	110,0	119,6	13,0	64,0	15,0	مجلس الجنوب
31.2	10,8	4,0	0,0	0,0	0,0	المؤسسات لتشجيع الاستثمارات
4.5	0,0	0,8	0,4	3,0	3,0	إدارات أخرى
633.1	369,4	356,7	41,9	275,4	607,5	المجموع

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.5. حسابات مجلس الإنماء والإعمار 1999-2004

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	العمليات
785.9	494.0	681.1	1 214.0	692.8	715.7	الإيرادات
25.1	31.9	7.9	0.3	16.0	13.9	التحويلات من موازنة الإدارات
1.8	2.1	1.3	1.7	1.5	0.5	هبات
0.4	0.4	0.8	3.4	5.6	0.9	الإيرادات الفوائد
9.7	7.9	-	-	-	-	إسترداد مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها
1.0	3.1	0.5	0.2	1.1	-0.1	صافي فروقات قطع

823.9	539.4	691.6	1 219.6	717.0	730.9	المجموع
						التنقحات
696.3	490.0	585.0	662.4	644.8	673.6	قيمة الأعمال المنجزة
32.2	24.4	23.2	21.9	18.9	18.2	التنقحات الإدارية
78.0	73.7	64.0	57.7	59.0	41.5	الفوائد
-	-	69.0	-	-	-	مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها
806.5	588.1	740.7	741.8	721.6	733.3	المجموع
17.4	-48.7	-49.6	477.5	-5.7	-2.3	العجز(-) ، الفائض (+)
						التغير في الأصول
12.5	-51.4	-42.0	80.7	16.3	91.7	الصندوق والمصارف
						سندات الخزينة اللبنانية
-124.2	-115.3	125.9	105.9	100.6	14.8	القروض التحويلية قطاع عام
0.3	1.4	1.9	-0.2	-0.7	-1.7	القروض التحويلية قطاع خاص
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	قروض أخرى
2.9	-23.9	15.4	24.5	31.0	21.6	أصول أخرى
36.2	168.3	-310.7	317.8	-108.3	128.5	الحكومة اللبنانية
0.3	0.2	-0.2	-0.3	-0.4	-0.4	موجودات ثابتة
-72.0	-20.8	-209.7	528.4	38.4	254.6	المجموع
						التغير في الخصوم
-86.2	-159.2	-167.8	41.5	56.8	74.0	حسابات دائنة
-3.3	-5.0	-2.6	-1.7	-10.6	15.2	الفوائد للدفع
0.0	0.0	-25.5	-45.2	30.5	0.0	سلفات الخزينة
34.2	77.0	-3.5	8.0	-42.0	49.8	القروض الجارية
-36.9	63.3	48.8	42.5	9.4	83.9	قروض أخرى
-0.8	-1.6	-0.4	6.1	0.0	0.0	مؤونات لتعويض نهاية الخدمة
17.5	-48.6	-49.6	477.5	-5.7	-2.3	الفائض(+) أو العجز(-)
-	53.4	-9.2	-0.3	0.0	34.1	تسوية
-72.0	-20.8	-209.7	528.4	38.4	254.6	المجموع

جدول 6.VIII. حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	العمليات
						<i>الإيرادات</i>
...	51,8	50,6	49,8	48,8	46,8	اشتراكات الأجراء
...	596,5	575,7	587,8	680,9	658,9	اشتراكات أرباب عمل وغيرها
758.8	648.3	626.3	737.6	729.7	705.7	مجموع الاشتراكات
411.0	469,6	470,5	451,8	322,9	234,7	إيرادات أخرى
						<i>التنقحات</i>
443.9	396,8	377,0	325,8	231,4	228,1	تعويضات المرض والأمومة

217.4	214,6	207,3	187,6	123,6	143,4	التعويضات العائلية
150.4	194,2	303,6	256,0	176,7	166,1	تعويض نهاية الخدمة
811.7	805,6	887,9	769,4	531,7	537,6	مجموع التعويضات المدفوعة
92.2	95,4	89,4	81,6	76,5	75,1	النفقات الإدارية

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.7. احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية

مليار ليرة لبنانية

القيمة الحالية لتكوين الراسمال الثابت خلال السنوات الثلاثين الماضية						تكوين الرأسمال الثابت	الحد الأدنى للأجور بالليرة	السنة
2004	2003	2002	2001	2000	1999			
889.0						889.0	300 000	2003
1 002.0	1079.0					1 079.0	300 000	2002
1 176.0	976.0	976.0				976.0	300 000	2001
1 232.0	1 232.0	1 232.0	1 232.0			1 232.0	300 000	2000

1 048.0	1 048.0	1 048.0	1 048.0	1 048.0		1 048.0	300 000	1999	
1 705.0	1 705.0	1 714.0	1 714.0	1 714.0	1 714.0	1 714.0	300 000	1998	
1 682.0	1 682.0	1 682.0	1 682.0	1 682.0	1 682.0	1 682.0	300 000	1997	
1 106.0	1 106.0	1 106.0	1 106.0	1 106.0	1 106.0	1 106.0	300 000	1996	
1 190.4	1 190.4	1 190.4	1 190.4	1 190.4	1 190.4	1 190.4	992.0	250 000	1995
931.5	931.5	931.5	931.5	931.5	931.5	931.5	621.0	200 000	1994
1 474.6	1 474.6	1 474.6	1 474.6	1 474.6	1 474.6	1 474.6	580.0	118 000	1993
798.3	798.3	798.3	798.3	798.3	798.3	798.3	314.0	118 000	1992
644.0	644.0	644.0	644.0	644.0	644.0	644.0	161.0	75 000	1991
220.7	220.7	220.7	220.7	220.7	220.7	220.7	33.1	45 000	1990
654.0	654.0	654.0	654.0	654.0	654.0	654.0	32.7	15 000	1989
400.0	400.0	400.0	400.0	400.0	400.0	400.0	20.0	15 000	1988
468.8	468.8	468.8	468.8	468.8	468.8	468.8	10.0	6 400	1987
138.8	138.8	138.8	138.8	138.8	138.8	138.8	1.2	2 700	1986
386.6	386.6	386.6	386.6	386.6	386.6	386.6	1.9	1 475	1985
565.1	565.1	565.1	565.1	565.1	565.1	565.1	2.4	1 250	1984
557.2	557.2	557.2	557.2	557.2	557.2	557.2	2.0	1 100	1983
369.8	369.8	369.8	369.8	369.8	369.8	369.8	1.1	925	1982
560.3	560.3	560.3	560.3	560.3	560.3	560.3	1.5	800	1981
491.6	491.6	491.6	491.6	491.6	491.6	491.6	1.1	675	1980
468.2	468.2	468.2	468.2	468.2	468.2	468.2	0.9	560	1979
474.3	474.3	474.3	474.3	474.3	474.3	474.3	0.7	415	1978
260.9	260.9	260.9	260.9	260.9	260.9	260.9	0.3	345	1977
22.3	22.3	22.3	22.3	22.3	22.3	22.3	0.0	310	1976
226.5	226.5	226.5	226.5	226.5	226.5	226.5	0.2	310	1975
424.4	424.4	424.4	424.4	424.4	424.4	424.4	0.4	275	1974
	371.0	371.0	371.0	371.0	371.0	371.0	0.3	218	1973
		275.3	275.3	275.3	275.3	275.3	0.2	198	1972
			293.8	293.8	293.8	293.8	0.2	179	1971
				310.8	310.8	310.8	0.2	166	1970
					312.7	312.7	0.2	166	1969
20 678.9	20 926.9	20 132.2	19 450.0	18 528.9	17 793.5			القيمة الحالية للأعمال الثابت	
689.3	697.6	671.1	648.3	617.6	593.1			الإهلاك (٣٠/١)	

IX. المؤسسات المالية

جدول IX.1. تطوّر الوضع النقدي

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية						عناصر النقد وما يقابلها
2004	2003	2002	2001	2000	1999	
25 978	26 076	20 404	17 283	19 492	20 240	نقد بالليرة اللبنانية
45 182	38 234	36 391	35 627	29 742	24 585	ودائع بالعملة الأجنبية
150	58	157	8	60	168	سندات
71 310	64 368	56 952	52 918	49 294	44 993	مجموع: الكتلة النقدية
22 381	21 884	15 549	12 178	13 944	14 723	الموجودات الخارجية الصافية
6 039	5 779	4 849	3 861	3 806	4 037	ذهب
16 342	16 105	10 701	8 317	10 138	10 686	عملات أجنبية
33 483	30 095	27 482	28 012	22 739	18 022	ديون صافية على قطاع عام

20 229	20 500	17 173	19 766	17 064	13 817	بالليرة اللبنانية
13 254	9 595	10 309	8 246	5 675	4 205	بالعملات الأجنبية
24 921	23 480	23 672	22 888	22 872	21 573	ديون على قطاع خاص
4 859	4 289	4 618	3 581	3 518	3 052	بالليرة اللبنانية
20 061	19 191	19 054	19 307	19 354	18 521	بالعملات الأجنبية
-372	-646	-103	-2 742	-2 522	-2 918	فروقات القطع
-9 101	-10 445	-9 649	-7 418	-7 739	-6 407	عناصر أخرى صافية
71 310	64 368	56 952	52 918	49 294	44 993	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

جدول IX.2. تطوّر سعر صرف الدولار الأميركي

بألف ليرة لبنانية لدولار واحد

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
1 507.5	1 507.5	1 507.5	1 507.5	1 507.5	1 507.5	السعر في نهاية الفترة
1 507.5	1 507.5	1 507.5	1 507.5	1 507.5	1 507.8	السعر الوسطي

المصدر: مصرف لبنان

جدول IX.3. توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	القطاع
292	346	346	326	373	328	الزراعة
3 836	3 451	3 113	3 153	2 921	2 749	الصناعة
4 620	4 327	4 768	5 047	5 176	4 859	البناء
8 404	8 000	7 939	7 825	7 336	7 097	التجارة
3 463	3 324	3 228	2 993	2 784	2 682	الخدمات
934	848	781	774	677	639	المؤسسات المالية
983	929	1 279	1 191	1 112	1 110	هيئات أخرى
4 330	3 748	3 300	3 021	2 738	2 428	أفراد
26 862	24 973	24 752	24 328	23 117	21 891	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

X. الخارج

جدول X.1. السلع المستوردة مصنفةً وفق فرع الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	الفرع
1 006	920	813	842	730	789	1. الزراعة وتربية الحيوانات
657	575	509	544	490	538	11.المنتجات النباتية
250	207	166	163	170	178	111.نجليات
110	103	102	114	92	92	112.فواكه
158	141	109	120	103	121	113.مزروعات صناعية
135	119	127	142	122	141	114.خضار و غيرها
4	4	5	5	2	5	115.منتجات الأجران
349	345	304	298	240	252	12.المنتجات الحيوانية

281	291	251	232	189	195	121.حيوانات حية
6	6	5	10	6	8	122.منتجات حيوانية أخرى
61	48	48	56	45	49	123.منتجات صيد الأسماك
2 976	1 781	1 387	1 934	1 531	820	2.الطاقة والمياه
2 976	1 781	1 387	1 934	1 531	820	21.المحروقات
16	10	8	18	14	15	211.محروقات صلبة
2 960	1 771	1 380	1 917	1 517	804	212.محروقات نفطية
10 184	8 206	7 517	8 217	7 112	7 748	3.المنتجات الصناعية
185	172	182	227	162	201	31.التبغ المصنع
1 064	915	872	845	812	867	32.المصنوعات الغذائية
73	58	44	31	46	44	321.لحوم طازجة
144	126	120	123	117	139	322.معلبات
259	224	226	213	218	235	323.ألبان وأجبان
129	93	98	96	102	108	324.مواد دهنية غذائية
120	106	101	105	99	95	325.معجنات غذائية
140	127	119	108	87	93	326.سكاكر وشكولاتة
59	52	48	45	29	36	327.مشروبات روحية
9	11	9	6	5	6	328.مشروبات غير روحية
131	118	108	118	108	113	329.منتجات غذائية أخرى
942	806	793	843	645	699	33.المنتجات النسيجية والجلدية
221	176	184	249	171	171	331.خيوط وأنسجة
461	412	384	369	287	327	332.ألبسة
32	28	24	33	27	29	333.منتجات الحياكة
110	94	97	90	73	79	334.أحذية
3	2	2	3	2	2	335.منتجات جوت وقناب وحبال
9	7	1	7	5	6	336.جلود وفرو
35	29	34	27	23	21	337.منتجات جلدية
27	25	27	35	31	29	338.سجاد
44	34	39	30	26	35	339.منتجات نسيجية أخرى

X. الخارج (تابع)

جدول X.1. السلع المستوردة مصنفةً وفق فرع الإنتاج (تابع)

مليار ليرة لبنانية

2004	2003	2002	2001	2000	1999	الفرع
560	432	365	386	344	345	34.صناعة المعادن اللافلزية
89	75	59	66	64	78	341.أحجار ورمال
260	181	147	141	106	78	342.معادن لافلزية
0	7	0	0	18	11	343.أسمنت وكلس
7	5	5	4	4	3	344.منتجات من الأسمنت
114	93	87	89	80	97	345.فخار
90	70	67	85	72	78	346.زجاج ومنتجات زجاجية
4 418	3 399	3 061	3 668	3 224	3 559	35.المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

7	3	1	1	1	2	351.معادن فلزية
1 111	727	594	769	879	941	352.فلزات قاعدية
272	228	230	235	214	253	353.منتجات معدنية
61	57	58	67	80	58	354.منتجات من ألومنيوم
840	681	663	706	598	684	355.آلات
790	594	605	771	591	677	356.أجهزة كهربائية
1 337	1 109	911	1 119	861	945	357.معدات نقل
2 305	1 898	1670	1656	1472	1552	36.الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية
204	158	145	151	132	139	362.منتجات خشبية عدا مفروشات
343	291	231	240	228	217	363.منتجات الورق
496	362	322	346	310	325	364.مواد كيماوية قاعدية
1 047	908	804	731	634	695	365.مواد كيماوية مختلفة
92	78	68	83	67	70	366.مطاط ومنتجاته
122	101	100	106	92	106	367.لدائن ومنتجاتها
100	85	93	95	81	87	37.المفروشات
34	29	35	33	30	31	371.مفروشات معدنية
66	56	58	62	51	56	372.مفروشات غير معدنية
610	498	481	496	385	438	38.المنتجات الصناعية الأخرى
71	65	60	61	58	59	381.منشورات
288	259	220	236	185	201	382.أجهزة متخصصة
115	72	95	80	44	74	383.مجوهرات
83	58	59	69	57	57	384.ألعاب وأدوات موسيقية
53	45	47	50	41	46	385.منتجات أخرى
5	3	2	1	19	3	0 غير مصنف
14 171	10 810	9 719	10 995	9 392	9 360	المجموع العام

X. الخارج (تابع)

مليار ليرة لبنانية

جدول X.2. الصادرات

2004	2003	2002	2001	2000	1999	طبيعة المنتج المصدر
138	115	99	84	78	85	منتجات عالم الحيوان والنبات
2 497	2 183	1 478	1 257	999	935	منتجات أخرى
2 635	2 298	1 577	1 341	1 077	1 021	المجموع

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الإحصائية

مليار ليرة لبنانية

جدول X.3. تطور إعادة التصدير والتراخيص

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
311	158	95	90	88	108	إعادة التصدير
536	278	136	104	91	81	التراخيص
847	436	231	194	178	189	المجموع

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الإحصائية

مليار ليرة لبنانية

جدول 4.X. تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي

البلد	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إيطاليا	1 024	1 025	1 068	1 045	1 017	1 403
ألمانيا	833	784	940	878	873	2 000
فرنسا	897	794	927	780	879	1 102
الولايات المتحدة الأمريكية	755	690	777	701	٦٥١	834
الصين	394	433	620	656	800	1 082
سويسرا	668	651	503	403	326	597
تركيا	247	209	358	390	353	389
بريطانيا	410	367	429	381	476	581
الإتحاد الروسي	149	325	617	371	484	818
اليابان	391	318	355	328	406	527
سوريا	337	427	494	313	٣٩١	362
أسبانيا	223	205	278	263	299	286
هولندا	172	188	195	222	346	259
المملكة العربية السعودية	155	249	391	209	٣٣١	624
بلجيكا	175	163	204	207	236	256
أوكرانيا	164	133	190	154	251	220
اليونان	168	237	214	109	125	103
تايوان	124	105	117	95	82	114
السويد	107	77	79	51	64	78
البلدان الأخرى	1 965	2 012	2 238	2 163	2 420	2 536
المجموع	9 360	9 392	10 995	9719	10 810	14 171

المصدر: المديرية العامة للجمارك

XI. الأسعار

جدول 1.XI. المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك

الأساس كانون الأول ١٩٩٨ = ١٠٠

فئة المصروف	التثقيل %	ك الأول ٢٠٠٠	ك الأول ٢٠٠١	ك الأول ٢٠٠٢	ك الأول ٢٠٠٣	ك الأول ٢٠٠٤
المواد الغذائية والتبغ	34.6	93.7	94.5	93.9	95.9	100.6
الألبسة والأحذية	6.3	104.7	108.4	117.1	121.5	125.5
السكن	1.6
الكهرباء والماء والغاز	7.2	105.5	104.9	107.6	110.7	118.4
تجهيز وصيانة المسكن	7.9	96.9	97.9	102.5	100.0	100.5
الصحة	8.8	96.3	94.1	97.2	101.5	103.8
النقل والمواصلات	11.3	109.9	111.6	133.0	143.0	139.7
التعليم	13.4	103.8	110.3	111.0	113.8	110.1
الترفيه	5.4	102.1	103.3	108.1	107.4	105.2
العناية الشخصية وخدمات أخرى	3.5	102.6	98.2	106.9	114.9	118.1

المجموع	100.0	99.8	101.1	105.4	108.6	110.4
---------	-------	------	-------	-------	-------	-------

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

جدول XI.2. المؤشر لأسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة

الأساس كانون الأول ١٩٩٧ = ١

نوع السلع والخدمات مصنفة وفق فرع الإنتاج	ك الأول ٢٠٠٠	ك الأول ٢٠٠١	ك الأول ٢٠٠٢	ك الأول ٢٠٠٣	ك الأول ٢٠٠٤	التثقيل %
١. الزراعة و تربية الحيوانات	86.6	85.7	88.1	87.0	97.3	9.3
11. المنتجات النباتية	83.4	85.9	88.5	86.3	97.3	8.1
12. المنتجات الحيوانية و الصيد	108.2	84.9	85.5	91.9	96.8	1.2
2. الطاقة والمياه	119.5	125.8	146.6	159.6	179.5	7.5
21. المحروقات	130.7	142.1	163.2	185.9	198.8	4.2
22. الكهرباء والماء	105.4	105.4	125.9	126.5	155.2	3.3
3. المنتجات الصناعية	93.4	90.3	98.1	106.5	111.1	46.8
31. التبغ المصنع	138.0	137.2	138.1	142.2	142.7	1.8
32. المصنوعات الغذائية	90.5	89.4	95.1	98.8	103.5	20.9
33. المنتجات النسيجية والجلدية	94.5	84.4	112.4	125.4	121.1	7.3
35. المنتجات المعدنية والآلات	85.7	82.1	93.1	112.5	124.4	7.3
36. الخشب والمطاط والكيماوية	98.1	95.5	103.1	113.4	122.6	5.5
37. المفروشات	87.8	82.0	85.3	87.7	94.1	1.5
38. المنتجات الصناعية الأخرى	97.7	99.3	63.3	66.1	67.6	2.5
٥. النقل والمواصلات	99.3	99.3	91.4	96.6	98.5	6.1
6. الخدمات التسويقية	101.3	100.6	110.0	113.4	113.8	30.3
62. الصيانة والتصليح	93.2	90.3	88.4	92.7	95.8	4.7
63. إيجار المسكن	99.9	99.9	99.9	100.2	100.2	2.6
64. الخدمات الشخصية	96.1	92.7	97.7	100.2	100.3	7.5
65. الخدمات الاجتماعية	106.5	107.5	124.1	128.2	128.1	15.5
المجموع	97.4	96.1	104.0	110.1	115.0	100.0

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.3. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

الفرع	2000/99	2001/00	2002/01	2003/02	2004/03
11. المنتجات النباتية	0.951	0.912	0.944	1.078	1.136
111. نجليات	0.952	0.999	0.982	1.134	1.183
112. فواكه	0.981	0.934	1.004	1.005	1.078
113. مزروعات صناعية	0.936	0.789	0.858	1.185	1.153
114. خضار و غيرها	0.939	0.931	0.923	0.952	1.089
115. منتجات الأحراج	0.999	0.768	1.235	1.134	1.027
12. المنتجات الحيوانية	1.023	0.965	0.994	1.171	1.051
121. حيوانات حية	1.020	0.994	1.014	1.224	1.059
122. منتجات حيوانية أخرى	1.045	1.254	1.035	1.034	1.098
123. منتجات صيد الأسماك	1.030	0.833	0.896	0.942	1.009

1.267	1.187	0.987	0.844	1.505	21.المحروقات
1.173	0.944	0.975	1.079	0.995	211.محروقات صلبة
1.267	1.189	0.987	0.842	1.512	212.محروقات نفطية
1.035	1.010	0.922	0.940	1.036	31.التبغ المصنع
1.053	1.036	0.976	0.978	0.932	32.المصنوعات الغذائية
1.164	0.911	0.948	0.913	0.956	321.لحوم طازجة
1.061	1.026	0.970	0.987	0.902	322.معلبات
1.064	1.013	0.950	1.030	0.951	323.ألبان وأجبان
1.126	1.202	1.046	0.980	0.950	324.مواد دهنية غذائية
1.006	1.022	0.974	0.938	0.972	325.معجنات غذائية
1.024	1.037	0.915	0.930	0.900	326.سكاكر وشكولاتة
1.009	1.044	1.009	1.035	0.899	327.مشروبات روحية
1.128	1.251	1.057	0.871	0.926	328.مشروبات غير روحية
0.993	1.038	0.981	0.869	0.913	329.منتجات غذائية أخرى
1.018	0.965	0.957	0.974	0.932	٣٣. المنتجات النسيجية والجلدية
0.985	0.944	0.946	0.907	0.924	٣٣١. خيوط وأنسجة
1.047	0.970	0.955	1.026	0.975	٣٣٢. ألبسة
0.889	0.984	0.955	0.902	0.844	٣٣٣. منتجات الحياكة
1.051	0.946	0.965	1.024	0.871	٣٣٤. أحذية
0.981	0.961	1.017	0.884	0.947	335.منتجات جوت وقناب وحبال
1.022	0.931	1.162	0.954	0.816	336.جلود وفرو
0.991	1.004	0.961	0.910	0.956	337.منتجات جلدية
0.981	0.988	0.972	1.044	0.828	338.سجاد
0.975	1.012	0.957	0.936	0.932	339.منتجات نسيجية أخرى

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.٣. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة (تابع)

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

200٤/0٣	2003/02	2002/01	2001/00	2000/99	الفرع
1.059	1.026	0.986	0.939	0.987	34.صناعة المعادن اللافلزية
1.039	0.956	0.916	0.975	1.065	341.أحجار ورمال
1.140	1.068	1.073	0.933	1.070	342.معادن لافلزية
1.304	1.095	1.055	0.946	0.953	343.أسمنت وكلس
1.037	1.018	0.911	0.948	0.849	344.منتجات من الأسمنت
0.958	1.021	0.920	0.900	0.908	345.فخار
1.007	1.005	0.973	0.963	0.928	346.زجاج ومنتجات زجاجية
1.020	1.014	0.972	0.970	0.948	35. المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
1.248	1.070	1.036	0.980	0.977	351.معادن فلزية
1.126	1.185	1.032	0.976	1.044	352.فلزات قاعدية

1.020	1.003	0.953	0.935	0.870	353.منتجات معدنية
1.080	0.983	0.949	1.013	1.041	354.منتجات من ألومنيوم
1.006	0.938	0.920	0.917	0.914	355.آلات
0.976	0.999	0.911	0.941	0.886	356.أجهزة كهربائية
0.974	0.980	1.028	1.029	0.943	357.معدات نقل
1.049	1.077	0.989	0.962	1.010	36.الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية
1.085	1.007	0.992	0.969	0.978	362.منتجات خشبية عدا مفروشات
0.999	1.075	0.936	0.875	1.082	363.منتجات الورق
1.104	1.086	0.955	0.913	1.018	364.مواد كيماوية قاعدية
1.039	1.101	1.033	1.011	0.995	365.مواد كيماوية مختلفة
1.044	1.046	0.950	0.970	0.965	366.مطاط ومنتجاته
1.014	0.982	0.930	1.021	1.002	367.لدائن ومنتجاتها
0.923	0.930	0.903	0.939	0.898	37.المفروشات
0.953	0.954	0.942	0.965	0.931	371.مفروشات معدنية
0.908	0.917	0.882	0.926	0.880	372.مفروشات غير معدنية
0.978	1.001	0.912	0.979	0.877	38.المنتجات الصناعية الأخرى
0.883	1.178	0.999	0.934	0.914	381.منشورات
0.977	0.995	0.925	0.979	0.870	382.أجهزة متخصصة
1.027	0.901	0.822	1.089	0.803	383.مجوهرات
1.022	0.990	0.957	0.943	0.948	384.ألعاب وأدوات موسيقية
0.959	1.014	0.897	0.934	0.852	385.منتجات أخرى
1.070	1.056	0.971	0.944	1.024	المجموع العام

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.4. مؤشر أسعار القطع

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

2004/03	2003/02	2002/01	2001/00	2000/99	البلد
1.098	1.196	1.056	0.970	0.867	إيطاليا
1.098	1.196	1.056	0.970	0.867	فرنسا
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	الولايات المتحدة الأمريكية
1.098	1.196	1.056	0.970	0.867	ألمانيا
1.083	1.153	1.087	1.001	0.890	سويسرا
1.121	1.087	1.044	0.951	0.936	بريطانيا
1.070	1.079	0.972	0.887	1.052	اليابان
1.000	1.000	1.000	0.999	0.996	الصين
1.098	1.196	1.056	0.970	0.866	أسبانيا
0.953	1.008	1.031	0.399	0.668	تركيا
1.098	1.196	1.056	0.970	0.866	بلجيكا

1.098	1.196	1.056	0.970	0.867	هولندا
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	المملكة العربية السعودية
1.098	1.159	1.061	0.887	0.902	السويد
1.067	1.118	1.036	0.958	0.907	المجموع

جدول XI.٤ . مؤشر أسعار القطع (تابع)

عوامل التثقل بالنسبة المئوية

200٤/0٣	2003/02	2002/01	2001/00	2000/99	البلد
9.9	9.4	9.7	10.9	10.9	إيطاليا
7.8	8.1	8.4	8.5	9.6	فرنسا
5.9	6.0	7.1	7.3	8.1	الولايات المتحدة الأمريكية
14.1	8.1	8.5	8.3	8.9	ألمانيا
4.2	3.0	4.6	6.9	7.1	سويسرا
4.1	4.4	3.9	3.9	4.4	بريطانيا
3.7	3.8	3.2	3.4	4.2	اليابان
7.6	7.4	5.6	4.6	4.2	الصين
2.0	2.8	2.5	2.2	2.4	أسبانيا
2.7	3.3	3.3	2.2	2.6	تركيا
1.8	2.2	1.9	1.7	1.9	بلجيكا
1.8	3.2	1.8	2.0	1.8	هولندا
4.4	3.1	3.6	2.6	1.7	المملكة العربية السعودية
0.6	0.6	0.7	0.8	1.1	السويد
70.6	65.3	61.2	62.9	67.3	المجموع

ملحق ٣

تقرير بشأن تصريحات المؤسسات الصناعية والتجارية عن أرقام أعمالها لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

بمناسبة إعداد الحسابات الوطنية للأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٥، قرّرت لجنة الحسابات الوطنية كشف إمكانات استخدام البيانات المالية بهدف إعداد حسابات القطاع الرسمي وإدخالها في مجمل الحسابات. وقد تمّ تفعيل هذا القرار بمرحلة أولى قامت خلالها اللجنة بفرز تصريحات المؤسسات الصناعية والتجارية عن أرقام أعمالها.

أنجز هذا العمل بفضل إعداد ملفّ من قبل مندوبة وزارة المالية لدى لجنة الحسابات الوطنية، يتضمّن المعلومات التالية دون ذكر هوية المؤسسة:

- الشكل القانوني للمؤسسة؛
- مكان التصريح؛
- طريقة فرض الضرائب؛
- خضوع المؤسسة أم عدم خضوعها للضريبة على القيمة المضافة؛

- طبيعة نشاط المؤسسة؛
- أرقام الأعمال المُصرَّح بها عام ٢٠٠٢؛
- أرقام الأعمال المُصرَّح بها عام ٢٠٠٣؛
- أرقام الأعمال المُصرَّح بها عام ٢٠٠٤.

نستعرض في ما يلي نتائج فرز تصريحات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ الواردة في الملف المذكور أعلاه.

١. وضع التصريحات

ليس لدى جميع المؤسسات المُدرجة في الملف أرقام أعمال مُصرَّح بها لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وفي هذا الخصوص تطرح أربع احتمالات بالنسبة لسنة واحدة معينة:

- (١) أن تكون المؤسسة قد صرَّحت عن أرقام أعمال إيجابية.
- (٢) أن تكون المؤسسة قائمة ولكنها لا تملك أرقام أعمال مُصرَّح بها أو أن أرقام أعمالها عديمة القيمة.
- (٣) أن تكون أرقام الأعمال المُصرَّح بها سلبية.
- (٤) ألا تكون المؤسسة مسجلة للسنة المالية.

لم يحصل الاحتمال الرابع في العام ٢٠٠٤. وبالتالي اعتبرنا أن المؤسسة غير المسجلة في العام ٢٠٠٣ بدأت نشاطها في العام ٢٠٠٤. ومن أصل ٩٩١٦٩ مؤسسة مدرجة في الملف هناك ٢٧٢٨٦ مؤسسة غير مسجلة سنة ٢٠٠٣، أي أن ٧١٨٨٣ مؤسسة كانت تمارس نشاطاتها خلال السنتين المتتاليتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

عام ٢٠٠٤، سجّلت ١٦ مؤسسة أرقام أعمال سلبية مقابل ٣٣ مؤسسة عام ٢٠٠٣. ويبدو أن هناك خطأ في تسجيل الأرقام ولكن هذه المبالغ لا تؤثر كثيراً في مجموع أرقام الأعمال.

الجدول رقم (١)

وضع تصريحات أرقام الأعمال لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

المجموع	الوضع عام ٢٠٠٤			الوضع عام ٢٠٠٣
	رقم اعمال إيجابي	دون رقم اعمال	رقم اعمال سلبي	
		عدد المؤسسات		
٣٣	٧	٢٣	٣	رقم اعمال سلبي
٦	٣	٣	٠	دون رقم اعمال
٧١ ٨٤٤	٦١ ٥٢٧	١٠ ٣٠٧	١٠	رقم اعمال إيجابي
٢٧ ٢٨٦	٩ ٣٢٨	١٧ ٩٥٥	٣	غير مسجلة
٩٩ ١٦٩	٧٠ ٨٦٥	٢٨ ٢٨٨	١٦	المجموع
	أرقام الأعمال المُصرَّح بها عام ٢٠٠٣ (مليار ليرة لبنانية)			
٣.٦-	٠.٧-	٢.٩-	٠.٠	رقم اعمال سلبي
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	دون رقم اعمال

رقم اعمال إيجابي	٥.٠	١٨ ٢١٨.٨	٢١ ٩٦٣.٧	٤٠ ١٨٧.٦
غير مسجلة	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
المجموع	٥.٠	١٨ ٢١٥.٨	٢١ ٩٦٣.١	٤٠ ١٨٣.٩
رقم اعمال سلبية	٠.٠	٠.٠	٥.٢	٥.٢
دون رقم اعمال	٠.٠	٠.٠	٠.٧	٠.٧
رقم اعمال إيجابي	٠.٥-	٠.٠	٢٦ ٤٢٤.٩	٢٦ ٤٢٤.٤
غير مسجلة	٠.٠	٠.٠	١ ٩٧٨.٢	١ ٩٧٨.٢
المجموع	٠.٥-	٠.٠	٢٨ ٤٠٩.٠	٢٨ ٤٠٨.٥

عام ٢٠٠٣، بلغ عدد المؤسسات التي لم تُصرَّح عن أرقام اعمالها أو التي سجّلت أرقام اعمال عديمة القيمة ست مؤسسات فقط.

عام ٢٠٠٤، بلغ عدد المؤسسات التي لم تُصرَّح عن أرقام اعمالها ٢٨٢٨٨ مؤسسة أي ما نسبته ٢٨.٥% من مجموع المؤسسات المسجلة. عام ٢٠٠٣، كانت ١٧٩٥٥ مؤسسة من أصل هذه المؤسسات غير مسجلة وصرّحت ٣٠٧ ١٠ مؤسسة عن أرقام اعمال إيجابية شكّلت ٤٥.٣% من مجموع أرقام اعمال عام ٢٠٠٣. وإنّ عدم التصريح من قبل هذه الفئة الأخيرة من المؤسسات والذي نهج أسبابه لا يعني أنّ المؤسسات المذكورة كانت متوقفة عن ممارسة نشاطاتها.

أما بالنسبة للمؤسسات التي صرّحت عن أرقام اعمال إيجابية خلال السنتين المتتاليتين، فقد بلغ عددها ٦١٥٢٧ وسجّلت أرقام اعمال بلغت ٢١٩٣٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٣ و ٢٦٤٢٥ عام ٢٠٠٤، لتكون بالتالي قد سجّلت أرقام اعمالها زيادة نسبتها ٢٠.٣%.

سوف نعالج في القسم التالي توزيع المؤسسات وأرقام الاعمال بحسب المعايير الخمسة التالية: طريقة فرض الضرائب، مكان التصريح، الوضع القانوني للمؤسسة، الخضوع للضريبة على القيمة المضافة وأخيراً قطاع النشاط الإقتصادي. ونظراً إلى وجود عدد كبير من المؤسسات التي لم تصرّح عن أرقام اعمالها عام ٢٠٠٤، لا تعتبر المقارنة بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ملائمة إلا بالنسبة للمؤسسات التي صرّحت عن أرقام اعمالها لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي.

٢. التوزيع بحسب طريقة فرض الضرائب

تخضع حوالى مؤسسة من أصل ثلاث للضريبة على الأرباح الحقيقية وتخضع مؤسستان من أصل ثلاث لضريبة مقطوعة، أما عدد المؤسسات التي تخضع للضريبة على الأرباح المتوقعة فلا يُذكر.

تحقّق المؤسسات التي تخضع للضريبة على الأرباح الحقيقية القسم الأكبر من أرقام الاعمال: ٩٣.٣% عام ٢٠٠٣ و ٩٢.٥% عام ٢٠٠٤. وبالتالي فإنّ تطورها يعكس تماماً تطوّر مجموع أرقام الاعمال المُصرَّح بها.

الجدول رقم (٢)

عدد المؤسسات وأرقام اعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب طريقة فرض الضرائب
(أرقام الاعمال محتسبة بمليار ليرة لبنانية)

طريقة فرض	جميع المؤسسات	المؤسسات التي صرّحت عن رقم اعمال إيجابي في
-----------	---------------	--

٢٠٠٣ و ٢٠٠٤				الضرائب				
رقم اعمال			العدد	رقم اعمال			العدد	
2004/ 2003	2004	2003		2004/ 2003	2004	2003		
1.217	23 629	19 414	20 054	0.679	25 256	37 181	36 427	ربح حقيقي
1.200	4	3	54	0.622	6	9	254	ربح متوقع
1.097	2 789	2 544	41 414	1.051	3 144	2 991	62 463	ضريبة مقطوعة
1.033	3	3	5	0.998	3	3	35	غير محدد
1.203	26 425	21 964	61 527	0.707	28 409	40 184	99 169	المجموع

٣. التوزيع بحسب مكان التصريح

من بين الشركات التي أعلنت أرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي، يتركز ٧٨.٨% منها في بيروت وجبل لبنان وهي تستأثر بما نسبته ٨٢.٦% من أرقام الأعمال المُصرَّح بها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي.

الجدول رقم (٣)

عدد المؤسسات وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب مكان التصريح

(أرقام الأعمال محتسبة بمليار ليرة اللبنانية)

المؤسسات التي صرحت عن رقم اعمال إيجابي في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤				جميع المؤسسات				مكان التصريح (المحافظة)
رقم اعمال			العدد	رقم اعمال			العدد	
2004/ 2003	2004	2003		2004/ 2003	2004	2003		
1.227	11 889	9 691	16 530	0.616	12 377	20 088	28 820	بيروت
1.162	9 830	8 456	31 969	0.729	10 758	14 749	49 735	جبل لبنان
1.205	1 607	1 333	5 823	0.857	1 909	2 227	9 856	شمال لبنان
1.232	1 515	1 230	3 033	1.066	1 644	1 541	4 571	جنوب لبنان
1.179	292	248	1 522	1.047	314	300	2 371	النيطية
1.284	1 293	1 007	2 650	1.100	1 407	1 279	3 816	البقاع
1.203	26 425	21 964	61 527	0.707	28 409	40 184	99 169	المجموع

٤. التوزيع بحسب الوضع القانوني

إنّ أكثر من ثلاث مؤسسات من أصل اربع هي مؤسسات فردية، غير أنّ أرقام أعمالها لم تكن تشكّل إلا ١٧.٨% من مجموع أرقام الأعمال المُصرَّح بها عام ٢٠٠٣.

الجدول رقم (٤)

عدد المؤسسات وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب الوضع القانوني

(أرقام الأعمال محتسبة بمليار ليرة اللبنانية)

المؤسسات التي صرّحت عن رقم اعمال إيجابي في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤				جميع المؤسسات				الشكل القانوني
رقم اعمال		العدد	رقم اعمال			العدد		
2004/ 2003	2004		2003	2004/ 2003	2004		2003	
1.165	7 300	6 267	47 881	1.110	7 954	7 166	72 696	شركة فردية
1.179	6 248	5 301	7 026	0.732	6 766	9 237	13 216	شركة محدودة المسؤولية
1.256	4 326	3 444	1 917	0.298	4 782	16 069	4 680	شركة مُغفلة لبنانية
1.113	2 654	2 385	2 613	1.058	2 801	2 647	3 923	شركة أشخاص
1.192	1 820	1 527	1 688	1.192	1 994	1 674	2 724	شركة توصية
1.342	4 057	3 023	346	1.213	4 087	3 370	1 156	شركة أوف شور
1.126	19	17	55	1.094	22	20	759	شركة قابضة
0.945	1	1	1	0.931	1	1	15	غيرها
1.203	26 425	21 964	61 527	0.707	28 409	40 184	99 169	المجموع

الشركات المُغفلة اللبنانية (ش.م.ل.): على الرغم من أنّ هذه الشركات تشكّل أقل من ٥% من عدد المؤسسات المسجّلة فإنّها تستأثّر بأكبر حصة من أرقام الأعمال: ٤٠% عام ٢٠٠٣. ويعود تراجع هذه الحصة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ إلى انخفاض التصريحات بصورة غير طبيعية (-٧٠%). هذا لا يعكس أبداً ظرفاً سيّناً للشركات المُغفلة اللبنانية بل على الأرجح هو ناجم عن معالجة إدارية. ومن ناحية أخرى، فإنّ أرقام أعمال جميع الشركات المُغفلة اللبنانية التي صرّحت عن أرقام اعمال إيجابية خلال ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ نمت بما نسبته ٢٥.٦%.

تمثّل الشركات المحدودة المسؤولية ١٣% من مجموع الشركات ولكنها تحتل المرتبة الثانية من حيث أرقام الأعمال: فهي تستأثّر بما نسبته ٢٣% من مجموع أرقام الأعمال المُصرّح بها في عام ٢٠٠٣. وقد سجّلت معدل نمو من حيث أرقام الأعمال نسبته -٢٦.٨%. وكما بالنسبة للشركات المُغفلة اللبنانية، يعتبر هذا التراجع اصطناعياً. وقد ارتفعت أرقام أعمال الشركات التي صرّحت عن أرقامها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي بنسبة ١٧.٩%.

تحتل شركات الأوف شور القليل عددها (حوالي ١%) المرتبة الرابعة من حيث حصّتها في مجموع أرقام الأعمال: ٨.٤% عام ٢٠٠٣. وقد سجّلت جملة هذه الشركات معدّل نمو من حيث أرقام اعمالها المُصرّح بها نسبته ٢١.٣% مقابل ٣٤.٢% للشركات التي صرّحت عن أرقام اعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي. وهذا مؤشر على نمو النشاطات المتّجهة إلى الخارج.

٥. التوزيع بحسب الخضوع للضريبة على القيمة المضافة

لا تتضمن قاعدة البيانات تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات ولكنها تشير إلى خضوعها أم عدم خضوعها لهذه الضريبة في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويتبيّن من قراءة الجدول رقم (٥) أنه عام ٢٠٠٣، كانت ١٤٩٥٢ مؤسسة من أصل ٧١٨٨٣ مؤسسة مسجّلة أي ما نسبته ٢٠.٨%، خاضعة للضريبة على القيمة المضافة وحقّقت ٧٩.٣% من أرقام الأعمال المُصرّح بها.

عام ٢٠٠٤، لم تصرّح ٢٨٢٨٦ مؤسسة عن أرقام أعمالها وبقي خضوعها للضريبة على القيمة المضافة غير محدّد. كانت ١٧٤٠ مؤسسة من أصل هذه المؤسسات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وكانت أرقام أعمالها تمثّل ٣٩.٤% من المجموع في حين لم تكن ٨٥٩٢ مؤسسة من بينها خاضعة لهذه الضريبة وبلغ مجموع أرقام أعمالها ما نسبته ٥.٩%. أمّا في ما يتعلّق بالمؤسسات المتبقية والبالغ عددها ١٧٩٥٤ فهي لم تكن مسجّلة عام ٢٠٠٣. وإذا ما استثنينا المؤسسات غير المُصرّحة، كانت المؤسسات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة عام ٢٠٠٤ تمثّل ٢٠.٧% وهي قد حقّقت ما نسبته ٧١.٧% من أرقام الأعمال المُصرّح بها.

أما بالنسبة للمؤسسات التي كانت خاضعة لضريبة القيمة المضافة في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ فقد تطوّرت أرقام أعمالها المُصرّح بها بنسبة ٢٠.٦% مقابل ١٩.٥% للشركات غير الخاضعة للضريبة المذكورة.

الجدول رقم (٥)

عدد المؤسسات وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بحسب الخضوع للضريبة على القيمة المضافة

(أرقام الأعمال محتسبة بمليار ليرة لبنانية)

المؤسسات التي صرّحت عن رقم اعمال إيجابي في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤				جميع المؤسسات				الخضوع للضريبة على القيمة المضافة	
رقم الأعمال ٢٠٠٣	رقم الأعمال ٢٠٠٤	العدد	2004/2003	رقم الأعمال ٢٠٠٣	رقم الأعمال ٢٠٠٤	العدد	2004/2003	عام ٢٠٠٤	عام ٢٠٠٣
15 819	19 080	13 233	1.206	15 823	19 086	13 242	1.206	نعم	نعم
3	4	3	1.463	3	4	3	1.463	لا	
0	0	0	0.000	15 846	0	1 740	0.000	غير محدّد	
15 822	19 084	13 236	0.603	31 672	19 090	14 985	0.603	المجموع	
3	5	43	1.313	3	5	43	1.313	نعم	لا
6 138	7 336	48 248	1.194	6 142	7 336	48 263	1.194	لا	
0	0	0	0.000	2 366	0	8 592	0.000	غير محدّد	
6 142	7 341	48 291	0.862	8 512	7 341	56 898	0.862	المجموع	
		0	...	0	1 268	1 405	...	نعم	غير مسجّلة
		0	...	0	710	7 927	...	لا	
		0	...	0	0	17 954	...	غير محدّد	
		0	...	0	1 978	27 286	...	المجموع	
15 823	19 085	13 276	1.286	15 827	20 358	14 690	1.286	نعم	المجموع

1.195	7 340	6 141	48 251	1.310	8 050	6 145	56 193	لا
...	0	0	0	0	0	18 212	28 286	غير محدّد
1.203	26 425	21 964	61 527	0.707	28 409	40 184	99 169	المجموع

٦. التوزيع بحسب قطاع النشاط الإقتصادي

عام ٢٠٠٣، كانت أرقام الأعمال المُصرَّح بها ناجمة عن التجارة بنسبة ٥٥% وعن الخدمات بنسبة ٢٦% وعن الصناعة والبناء^{١٠} بنسبة ١٩%.

تُظهر المقارنة بين تصريحات عام ٢٠٠٣ و عام ٢٠٠٤ أنّ قطاع النقل والمواصلات حقّق تقدّماً ملحوظاً (+٢٧.٤% مقابل ٢٠.٣% للمجموع) وأنّ أرقام أعمال قطاع التجارة سجّلت نمواً أضعف (+١٧.٤%). وسجّل قطاع الصناعة نمواً ظاهراً نسبته ١٩.٩%. أمّا الفروع التي سجّلت أكبر نسبة نمو فهي صناعة المنتجات المعدنية والمعدّات والآلات (+٢٩.٢%)، والمفروشات (+٢٧.٦%) وصناعة المعادن اللافلزية (+٢١.٢%). أمّا أرقام الأعمال المُصرَّح بها في قطاع الخدمات فقد ارتفعت في مجموعها بنسبة ١٨.٤% وبنسبة ٢١% في فرع الخدمات للمؤسسات.

جدول رقم (٦)

عدد المؤسسات وأرقام اعمالها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مصنّفة بحسب قطاع النشاط الإقتصادي (أرقام الأعمال محتسبة بمليار ليرة لبنانية)

المؤسسات التي صرّحت عن رقم اعمال إيجابي في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤				جميع المؤسسات				قطاع النشاط
رقم الأعمال ٢٠٠٤	رقم الأعمال ٢٠٠٣	العدد	رقم الأعمال ٢٠٠٤	رقم الأعمال ٢٠٠٣	العدد	العدد		
1.145	142	124	184	1.090	167	153	316	الزراعة
1.068	65	61	178	0.284	73	258	420	الطاقة والمياه
1.199	3 464	2 890	5 957	0.687	3 604	5 247	8 695	الصناعة
1.140	771	677	951	0.574	800	1 393	1 484	الصناعات الغذائية
1.067	196	183	762	1.002	207	207	1 128	الصناعات النسيجية والجلدية
1.212	258	213	423	0.479	265	552	636	المعادن اللافلزية
1.292	642	497	1 162	0.683	656	960	1 675	الصناعات المعدنية والآلات
1.194	783	656	1 089	0.598	829	1 387	1 527	الخشب والمواد الكيماوية
1.276	261	205	622	1.256	273	217	934	المفروشات
1.203	552	459	948	1.083	574	530	1 311	غيرها
1.135	1 069	942	1 963	0.763	1 235	1 619	3 725	البناء
1.274	1 034	812	1 923	0.514	1 078	2 097	3 120	النقل المشترك
1.174	11 877	10 116	22 103	0.622	12 744	20 491	33 571	تجارة
1.247	1 896	1 520	3 764	0.516	2 055	3 984	5 673	السيارات
1.120	4 115	3 673	2 733	0.516	4 423	8 571	4 631	الجملة

^{١٠} إنّ التصريحات المالية المتعلقة بالأرباح الصناعية والتجارية لا تغطّي كل النشاطات الإقتصادية، وبالتالي فهي لا تغطي على وجه الخصوص نشاطات الزراعة والبناء وخدمات المساكن والخدمات المالية والترفيهية.

1.192	5 866	4 923	15 606	0.790	6 266	7 937	23 267	التجزئة
1.184	5 331	4 501	28 633	0.788	5 897	7 483	46 201	خدمات
1.136	561	494	1 467	0.813	601	740	2 509	الفنادق والمطاعم
1.219	872	716	986	0.638	933	1 464	1 948	الوساطة المالية
1.210	2 845	2 352	14 522	0.874	3 232	3 698	26 547	خدمات المؤسسات
1.102	710	644	9 004	0.928	735	792	10 909	صحة
1.162	343	295	2 654	0.502	396	789	4 288	خدمات أخرى
1.367	3 442	2 518	586	1.273	3 610	2 836	3 121	غير محدّد
1.203	26 425	21 964	61 527	0.707	28 409	40 184	99 169	المجموع

يبين الجدول التالي أرقام الأعمال المُصرّح بها من قبل المؤسسات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، المصنّفة بحسب قطاع النشاط الإقتصادي. وهي تمثّل ما معدّله ٧٢% من مجموع أرقام الأعمال. وتتخطّى هذه الحصّة ٩٠% في بعض القطاعات. وبفعل الرقابة المحكمة التي تخضع لها هذه المؤسسات فإن تصريحاتها تعكس بدقّة تطوّر النشاط الإقتصادي بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

جدول رقم (٧)

عدد المؤسسات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة وأرقام أعمالها في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بحسب قطاع النشاط الإقتصادي (أرقام الأعمال محتسبة بمليار ليرة لبنانية)

2004/ 2003	رقم الأعمال ٢٠٠٤	رقم الأعمال ٢٠٠٣	الحصة في أرقام الأعمال بالنسبة المئوية	العدد	قطاع النشاط
1.166	63	54	43.8	47	الزراعة
1.077	57	53	86.9	33	الطاقة والمياه
1.216	3 174	2 609	90.3	2 051	الصناعة
1.150	716	623	92.1	348	الصناعات الغذائية
1.094	165	151	82.1	200	الصناعات النسيجية والجلدية
1.232	240	194	91.3	191	المعادن اللافلزية
1.315	593	451	90.7	349	الصناعات المعدنية والآلات
1.211	736	608	92.7	432	الخشب والمواد الكيماوية
1.292	231	179	87.3	164	المفروشات
1.222	493	404	87.9	367	غيرها
1.131	969	857	91.0	756	البناء
1.305	946	725	89.3	603	النقل المشترك
1.192	10 195	8 549	84.5	6 790	تجارة
1.272	1 744	1 371	90.2	1 243	السيارات
1.141	3 717	3 257	88.7	1 614	الجملة
1.207	4 734	3 922	79.7	3 933	التجزئة
1.214	3 181	2 621	58.2	2 847	خدمات
1.149	506	440	89.1	498	الفنادق والمطاعم

1.384	182	132	18.4	45	الوساطة المالية
1.234	1 929	1 564	66.5	1 926	خدمات للمؤسسات
1.134	301	265	41.2	127	صحة
1.198	263	220	74.4	251	خدمات أخرى
1.412	498	353	14.0	109	غير محدد
1.206	19 084	15 822	72.0	13 236	المجموع